

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف

قسم العلوم التجارية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مذكرة

مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص دراسات مالية

الموضوع

أط/ع/ق/0341

دور أسواق رؤوس الأموال في تمويل التنمية الاقتصادية
دراسة حالة موريتانيا

تاريخ المناقشة:

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: جبار محفوظ

إعداد الطالب:

محمد علي ولد احمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة سطيف	أ.م.	- د. بوهزة محمد
مقررا	جامعة سطيف	أ.ت.ع.	- د. جبار محفوظ
مناقشا	جامعة سطيف	أ.م.	- د. ملياني حكيم
مناقشا	جامعة قسنطينة	أ.م.	- د. بوراس احمد

2005-2004

شكر و تقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لأستاذي الجليل الدكتور /
محفوظ جبار حفظه الله، لما أحاطني به من رعاية كريمة و توجيه بناء أثناء
انجاز هذا البحث. لقد كانت ملاحظاته الدقيقة و توجيهاته الصائبة نبراسا أهتدي
به، و منهاجا أسير عليه، فما كان بعد ذلك من زلل و من نقص فمني.
كما أتقدم بخالص الشكر و الامتنان كذلك، إلى أعضاء لجنة المناقشة لتجشمهم
ذلك العناء رغم مشاغلهم الجمّة.
و الشكر موصول كذلك إلى كل من ساعد من قريب أو بعيد في اخراج هذا العمل.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى التي لا أملك مكافأة ما عانتها في سبيل
تربيتنا على الأخلاق الفاضلة، والدتي أطال الله في عمرها. ثم إلى من رسخ في
أذهاننا حب العلم و أهله، مذكرا دوما بأن العلماء ورثة الأنبياء، وأن الأنبياء لم
يورثوا درهما و لا دينارا، و إنما ورثوا علما، والذي أدخله الله فسيح جناته.

مقدمة عامة

تسعى كافة الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، عبر آليات و ميكانيزمات متباينة حسب تفاوت حجم و الحاح الأهداف المرجو تحقيقها، و كذا حسب الامكانيات المتاحة لذلك الغرض. و يبقى النمو الاقتصادي- الذي هو شرط أساسي في سبيل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية- قي مقدمة الأولويات التي تأخذها الدول على عاتقها، خصوصا دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال، من أجل التطوير و النماء.

كان لبروز مفهوم التخلف الاقتصادي و تداوله الفضل في انجاز العديد من الابحاث و الدراسات التي سعت إلى تحديد أسباب هذه الظاهرة، وإلى تشخيص آليات عمل الاقتصاديات المتخلفة، ثم إلى اقتراح استراتيجيات تنموية من شأنها إخراج تلك الدول من دائرة التخلف.

وكما كان منتظرا، فقد جاءت التفسيرات الاقتصادية متعددة بتعدد المدارس و اختلاف المشارب الفكرية، ولكن تلك الاتجاهات الفكرية مجمعة على أن التنمية الحقيقية تقتضي انجاز تغييرات جوهرية في المدى الطويل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية، بحيث تضمن التخصص المهني الرفيع و تحديد الوظائف الاقتصادية و الادارية و تكاملها تكاملا عقلانيا.

لا يكفي الوقوف عند تحديد مفاهيم و أبعاد العملية التنموية، و إن كان ذلك ضروريا، بل لا بد من التجاوز إلى البحث عن كيفية تحقيقها و متابعتها، و تجنيد كافة الوسائل الضرورية لذلك، و من هنا يأتي دور التمويل في الصدارة؛ فقد أصبح مسلما به أن للتمويل الدور الأكبر في مضمار التنمية، و أنه لا يمكن تجاهله عند صياغة و وضع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق تلك التنمية.

تتطلب التنمية الاقتصادية إذن، حشد و تعبئة و توجيه الموارد المالية الضرورية، من خلال مختلف القنوات المتاحة. و في هذا المضمار تلعب أسواق رؤوس الأموال، مصارف و أسواق مالية، دورا

بارزا في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير الموارد المالية للاستثمارات، عن طريق إتاحة الأرضية المناسبة لتلقي عرض رؤوس الأموال مع الطلب عليها، إضافة إلى إمكانية توزيع المخاطرة عبر الاقتصاد، و توفير مجموعة من الأدوات و الآليات التي تمكن من ضبط استقرار النشاط الاقتصادي.

و في معظم الدول السائرة في طريق النمو- ومنها جمهورية موريتانيا الإسلامية- تختزل أسواق رؤوس الأموال بها في الأنظمة المصرفية، التي يقع عليها لوحدها توفير التمويل قصير و متوسط و طويل الأجل، و ذلك بسبب ضعف أو انعدام أسواق لرؤوس الأموال، و التي يبقى انشاؤها و تطويرها مرهونا بمستويات الانتاج الاقتصادي و مدى الانفتاح الاقتصادي و الاستقرار السياسي بهذه الدول.

باشرت موريتانيا، كغيرها من البلدان ، مهام التنمية الاقتصادية عند استعادة استقلالها عن فرنسا سنة 1960، و ذلك بواسطة طرح خطط اقتصادية، تراعي أولويات الدولة الناشئة من جهة، و الامكانيات المتوفرة آنذاك من جهة ثانية.

لقد شهد الاقتصاد الموريتاني أربع خطط تنموية، كانت أولاها خطة تنموية تم وضعها من قبل صندوق التنمية والتعاون الفرنسي والصندوق الأوروبي للتنمية، غطت الفترة (1963-1966)، صودق عليها في 19 يوليو 1963، و قد أعطت هذه الخطة أولوية بالغة لقطاع المعادن. تلتها خطة اقتصادية-اجتماعية (1970-1973) لتعزيز الاستقلال الاقتصادي من جهة، ولتطوير برامج الصحة و التعليم من جهة أخرى. ثم جاءت الخطتان الثالثة (1976-1980) والرابعة (81-1985)، لدعم وتطوير أهداف الخطط السابقة.

وبعد هذه الخطط الأربعة التي مر بها اقتصاد موريتانيا، دخلت البلاد تحت رحمة برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليعرف بذلك الاقتصاد برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988)، ثم برنامج الدعم والدفع (1989-1991م)، و توالى البرامج الإصلاحية بعد ذلك حتي انتهت بالإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الجاري تنفيذه الآن.

و على مستوى المؤسسات المالية، فقد قيم بالعديد من الإجراءات التي من شأنها -مع العيوب الكثيرة التي انطوت عليها هذه الإجراءات- تفعيل و تحسين أدائها، و ذلك بتخلي الدولة عن القطاع المصرفي لصالح القطاع الخاص، و تحرير الصرف، و فتح سوق التأمين أمام الخواص بعد خصخصة شركة

التأمين الوحيدة التي كانت تملكها الدولة، و انشاء مؤسسات للقروض الموجهة الى المؤسسات

المصغرة. يضاف إلى هذه الإجراءات، ما قيم به مؤخرا من غربة لاستراتيجيات تنموية تتعلق

بالقطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد الموريتاني، كالصيد البحري الذي عانى كثيرا من فشل السياسات

السابقة، و قطاع المعادن الذي من المنتظر أن يعرف عناصر جديدة إضافة إلى الحديد و النحاس و

الذهب، و يتعلق الأمر ببداية استغلال البترول و الغاز في مطلع 2006 بكميات محدودة ينتظر أن

تتحسن في السنوات القادمة حسب التوقعات الحكومية.

هذا المناخ الاقتصادي الناشئ يمكن - إذا أدير بشكل محكم و مستمر - أن يؤسس لقيام سوق مالية

بالبلاذ، تلك السوق التي يتوقف انشاؤها، إضافة إلى العوامل السابقة، على الوعي الاستثماري لدى

المواطن الموريتاني و على درجة المخاطرة التي يمكن أن يتحملها المستثمر الأجنبي المراد استجلابه.

إشكالية البحث

يعتبر النظام المالي، بإجماع الأدبيات الاقتصادية، أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية،

حيث إن جزءا هاما من التفاوت بين مختلف الاقتصاديات يفسره مدى فعالية و سلامة النظام المالي

لكل اقتصاد. وقد كان وراء العديد من الأزمات التي هزت اقتصاديات بعض الدول أسباب مالية،

الشيء الذي جعل النظام المالي في مركز اهتمامات متخذي القرارات في هذه الدول، ذلك أيضا لكون

هذا النظام يعد مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية.

و في إطار هذا الموضوع نطرح التساؤلات التالية:

- ما مدى دور أسواق رؤوس الأموال في تمويل الأنشطة التنموية ؟

- ما هو واقع المؤسسات المالية في موريتانيا ؟ و هل أن مستوى خدماتها يرقى إلى المطلوب ؟

- ما مدى قدرتها على تلبية الطلب المحلي ؟ و ما مدى انفتاحها على الخارج ؟

- ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ؟

- ما مدى نجاعة الإصلاحات التي قيم بها ؟

- و أخيرا ما هي آفاق النظام المالي في موريتانيا ؟

أهمية البحث و أهدافه

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة نظرا لأهمية الموضوع، إذ يشكل إسهاما متواضعا في تشخيص و تقييم

النظام المالي في موريتانيا، ذلك لمعرفة مدى تحقيقه لزيادة تسارع النمو الاقتصادي، في ظل التحديات

و العوائق الداخلية و الخارجية. و يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوفوف على و ضعية المؤسسات المالية الموريتانية، و على مدى فعالية الإصلاحات التي تم

القيام بها

- إبراز دور هذه المؤسسات في تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل

القطاعات الانتاجية، من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية و المؤسسات المالية،

وذلك بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000.

- معرفة آفاق النظام المالي في ظل المعطيات الراهنة.

هذا فضلا عن التعرض، و بشيء من التفصيل، للأسس النظرية المتعلقة بأسواق رؤوس الأموال، و

دورها المركزي في الحياة الاقتصادية.

فرضيات البحث

إن دراسة هذا الموضوع تقوم على الفرضيات التالية:

• المؤسسات المالية تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية.

• إدخال الإصلاحات على أدوات السياسة النقدية يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة على مستوى

الاقتصاد الكلي.

• تطبيق الإصلاحات المنسجمة مع الواقع الجديد للاقتصاد الموريتاني، سوف يؤدي إلى زيادة

فعالية الجهاز المالي.

انطلاقا من أهداف الدراسة، المتمثلة في تقدير مساهمة أسواق رؤوس الأموال في تمويل التنمية الاقتصادية، و أخذًا في الاعتبار الفرضية الرئيسية التي مفادها أن المؤسسات المالية تلعب دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة البحث، حيث يتم جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية و محاولة تفسيرها و تحليلها و قياس دورها في التنمية الاقتصادية.

صعوبات البحث

لقد واجه الباحث في طريقه إلى الوصول إلى النتائج والتوصيات، عدة صعوبات في مقدمتها صعوبة الوصول إلى المعلومات وتباينها في بعض الأحيان، الأمر الذي تطلب مجهودا خاصا في تنقيح ما يخدم البحث من تلك البيانات، مستعينا في ذلك بالنصائح و التوجيهات القيمة التي زوده بها من الأستاذ المشرف.

حدود البحث

يتناول البحث بالتحليل الفترة من 1990 حتى 2000، لإحتوائها على أهم مراحل السياسة الاقتصادية التي مرت بها موريتانيا من خلال برامج التصحيح الهيكلي الذي عرفته البلاد منذ منتصف الثمانينات الى غاية عقد التسعينات. كما أن المؤسسات المالية الوطنية عرفت خلال هذه الفترة اكتمال مسلسل الإصلاحات التي استهدفتها منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين.

خطة البحث

بغية الإلمام بجوانب الموضوع، تم تقسيمه إلى الفصول التالية:
فصل تمهيدي: تم فيه التعرض لموضوع التمويل من حيث حاجة الاقتصاد إليه و من حيث كذلك طرق الحصول عليه. ثم بعد ذلك تم تناول قضية التنمية الاقتصادية، مفهومها، مفهوم التخلف و

العوائق التي تحول دونها، ثم شروط تحقيق النماء الاقتصادي.

الفصل الأول: في هذا الفصل، تم تناول النظام المصرفي، من خلال مكوناته الرئيسية البنوك المركزية و البنوك التجارية.

الفصل الثاني: و يتعلق بالأسواق المالية، دورها، تقسيماتها و خصائصها.

الفصل الثالث: تم تكريسه للإقتصاد الموريتاني، من خلال المراحل المختلفة التي عرفها منذ الحصول على الاستقلال السياسي حتى الآن، مع التركيز على النظام المالي.

الفصل الرابع: تم فيه تحليل النتائج و إبراز العلاقة بين حجم التمويل المقدم من قبل النظام المصرفي لمختلف القطاعات من جهة، و بين معدلات نمو تلك القطاعات من جهة أخرى.

خطبة الرسالة

مقدمة عامة

الفصل التمهيدي : التمويل و التنمية

الفصل الأول : النظام المصرفي

الفصل الثاني : الأسواق المالية

الفصل الثالث : الإقتصاد الموريتاني

الفصل الرابع : تحليل النتائج

خاتمة و توصيات

الفصل التمهيدي: التمويل و التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: التمويل

المطلب الأول: الحاجة إلى التمويل

المطلب الثاني: طرق التمويل

- دور الادخار الداخلي في تمويل الاقتصاد

- مصادر الادخار الداخلي

- دور الإيرادات العامة العامة في تمويل الاقتصاد

- القروض العمومية

- دور الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد

المطلب الثالث: تمويل المؤسسة الاقتصادية

- اختيار المزيج التمويلي المناسب

- مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية

- الوساطة المالية

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الاقتصادية

- النمو الاقتصادي و التنمية

- النمو الاقتصادي الحديث

- استمرارية التنمية

- الدول الغنية و الدول الفقيرة

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: التخلف في الدول النامية

- مقومات التنمية في الدول النامية

- مفهوم التخلف و خصائصه

المطلب الرابع: معوقات التنمية

- الفجوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة

- العوائق الاقتصادية للتنمية

- العوائق الحكومية للتنمية الاقتصادية

المطلب الخامس: شروط تحقيق النماء الاقتصادي

خلاصة الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: التمويل و التنمية الاقتصادية

يتناول هذا الفصل موضوعي التمويل و التنمية، ميرزا مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل و طرقه (المبحث الأول)، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالتنمية و النمو الاقتصاديين (المبحث الثاني).

المبحث الأول: التمويل

أصبح من الأمور المسلم بها الآن أن التمويل يقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية، و انه عصب أساسي لا غنى عنه في صياغة ووضع السياسات الوطنية الرامية إلى حشد و تعبئة و توجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة التنموية المرغوبة. و بدون الموارد المالية الكافية لن تتحقق مضامين الاستقلال و السيادة، كما أنه لن يتيسر النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية.

تطرح إشكالية التمويل بحددة حين يتعلق الأمر بالدول المتخلفة أين تضعف الاستثمارات مما يسبب ضعف الإنتاجية و بالتعبية ضعفا في الدخل ثم في الادخار، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى عدم القدرة على زيادة معدلات الاستثمار.

كما يعتبر التمويل متغيرا هاما بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية في مختلف مراحل الإنشاء و التوسع و الإنقاذ... الخ. وفي محيط يتسم بندرة الموارد الذاتية، وارتفاع تكلفة الموارد الأخرى التي توفرها أسواق رؤوس الأموال، و حتمية التبادلات على أساس النقد، تجد مشكلة الحصول على الموارد المالية أبعادها.

ومن خلال ما سيأتي نتوقف عند مدى حاجة النمو الاقتصادي إلى التمويل (المطلب الأول)، و كيفية الحصول على التمويلات عبر الطرق المتاحة (المطلب الثاني)، كما نفرّد مطلبا يتناول بخاصة تمويل المؤسسة الاقتصادية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الحاجة إلى التمويل

إن تحقيق النمو و التطور الاقتصاديين لبلد ما مرهون بتحقيق تراكم في رأس المال يكون كافيا لتغطية النفقات اللازمة لدفع عملية التنمية و بمعدلات النمو و الإنتاج بشكل سريع و فعال. ويمكن تقسيم النفقات إلى نفقات خاصة و نفقات عامة. فالأفراد يحتاجون إلى نفقات استهلاكية و نفقات استثمارية، وذلك لتلبية حاجاتهم الأساسية من مأكّل و مشرب... الخ؛ و كذلك لاستثمار ما لم يستهلكوا من دخولهم في مشاريع إنتاجية تعود عليهم بأرباح مستقبلية. و ينطبق نفس السياق على الدولة: إذ تحتاج لنفقات استهلاكية لدفع مرتبات موظفيها أو لسداد بعض فوائد ديونها أو لشراء الأدوات المكتبية... الخ. كما تحتاج إلى نفقات استثمارية لأجل القيام بسلسلة من مشاريع البنية التحتية التي تطل مختلف المجالات

و الرامية إلى تحسين أحوال المواطنين و زيادة رفاهيتهم¹.

ويمكن تعريف النفقات العامة(النفقات العمومية) بأنها كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطن² . وتتمثل تلك الحاجات العامة أساسا في مجالي التسيير والتجهيز.

تقسم النفقات من حيث أغراضها إلى³:

- نفقات اقتصادية: مثل نفقات الأشغال العمومية، و الإعانات كنفقات تخفيض الأسعار، و إعانات المشاريع الاقتصادية المتعثرة؛

- نفقات إدارية: مصاريف تأثيث المكاتب الإدارية..الخ؛

- نفقات اجتماعية: كالصحة و التعليم؛

- نفقات مالية: كالأموال التي تصرف لاستهلاك الدين العمومي.

و أمام ندرة الموارد الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية في آن واحد، يتحتم إتباع سياسة انتقائية لهذه الاستثمارات و ترتيب للأولويات⁴، فإما أن يتم اختيار استثمار بدلا من آخر، و ذلك بعد استبعاد الاستثمار غير المفيد، و يتطلب هذا الانتقاء إجراء دراسة فنية معمقة، و إما أن نكون أمام حالة وجود عدة استثمارات لا غنى عنها كلها، عندئذ يكون الاختيار في ترتيب زمن إنجازها، و قد يتم الاختيار بين مشروعين بالنظر إلى الأثر الإيجابي لتقديم أحدهما على الآخر.

لكن ما هي الطرق المتاحة للحصول على التمويلات اللازمة لمواجهة الحاجيات المذكورة ؟ ذلك ما سنراه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: طرق التمويل

يتم الحصول على تمويل الاقتصاد من مصدرين: الأول داخلي و نسميه بالتمويل الداخلي للاقتصاد، و الثاني خارجي و يسمى بالتمويل الخارجي، ولهذا الأخير أهميته الخاصة عند ما نكون بصدد الحديث عن الدول المتخلفة، ذلك نظرا لعدم كفاية المصادر الداخلية خصوصا في المراحل الأولى لهذه الدول، بالرغم من الآثار السيئة المترتبة على اللجوء إلى هذا المصدر، من تبعية و مديونية..الخ.

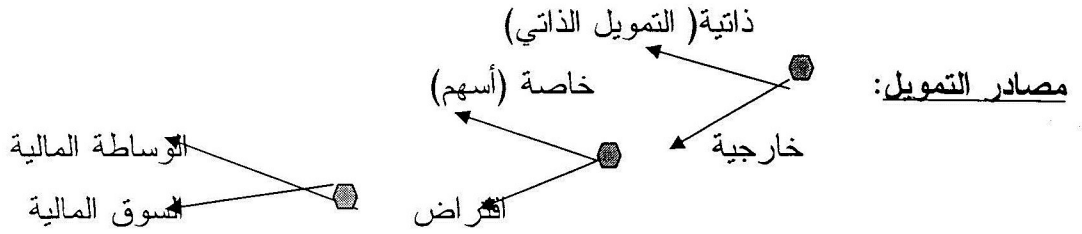
¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1972، ص 51.

² حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص: 35

³ حسين الصغير، المرجع السابق، ص: 36-37

⁴ في النظرية الكلاسيكية: السوق هي التي تتولى مهمة الاختيار بين الاستثمارات. حيث يتوجه المستثمرون إلى المشاريع الأكثر ربحا، مما يؤدي إلى تساوي الإنتاجية الحدية للمشاريع.(تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية المطبوعات الجامعية، دمشق، 1992، ص197)

شكل رقم 1 : مصادر التمويل:



تلعب السياستان المالية و النقدية دورا هاما فيما إذا كانت الأولوية معطاة للتمويل الداخلي أو الخارجي للاقتصاد، و ذلك ما سنراه عند تناول كل من التمويل الداخلي و التمويل بواسطة القروض.

1-2. التمويل الداخلي للاقتصاد

يقصد بالتمويل الداخلي للاقتصاد، كل العمليات التمويلية التي يتم الحصول على مواردها عن طريق المصادر الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل. ويمكن تصنيف المصادر الداخلية للتمويل إلى ثلاثة مصادر: الارادات و القروض، و الادخار الداخلي إضافة إلى التمويل بواسطة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز) الذي قد يتم اللجوء إليه.

1-1-2. دور الادخار الداخلي في تمويل الاقتصاد

قبل التطرق إلى دور مصادر الادخار وكيفية تعبئتها من أجل تمويل الاقتصاد، يجدر بنا أن نعرف الادخار و أن نبين علاقته بالدخل و سعر الفائدة من جهة وعلاقته بالاستثمار من جهة أخرى. يعرف الادخار بأنه الجزء الذي لم يستهلك من الدخل⁵. و يمكن جبريا التعبير عن الادخار S كالتالي: $S = Y - C$ ، حيث تمثل C الاستهلاك، و Y الدخل.

ولا يعني هذا بالضرورة أن كل زيادة في الاستهلاك تكون على حساب الادخار، فمن الممكن أن تحدث زيادة في الاستهلاك و الادخار في آن واحد، ومن هنا جاءت ضرورة التمييز بين ما نسميه المعدل المتوسط للادخار وهو يساوي: الادخار الكلي على الدخل الكلي (S/Y) ، وبين ما يطلق عليه المعدل الحدي للادخار و هو عبارة عن الزيادة في الادخار على الزيادة في الدخل (dS/dY) . وبالتالي فإنه من الممكن حصول زيادة في الادخار عن طريق زيادة في الدخل وليس عن طريق تخفيض الاستهلاك⁶.

يعتبر الادخار أهم مصادر الاستثمار، لذلك يجب أن يتوازنا فيما بينهما حتى يحصل التوازن في سوق السلع⁷. و يعرف التوازن في سوق السلع بأنه تعادل الطاب الكلي بالعرض الكلي بيانيا عند نقطة تقاطع

⁵Alain-Ch&Ahmed Silem, lexique de gestion, 5e edit.DALLOZ, p:182

⁶ تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص 249.

⁷ ضياء مجدي الوسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، دم.ج.، 1994، ص:209-211

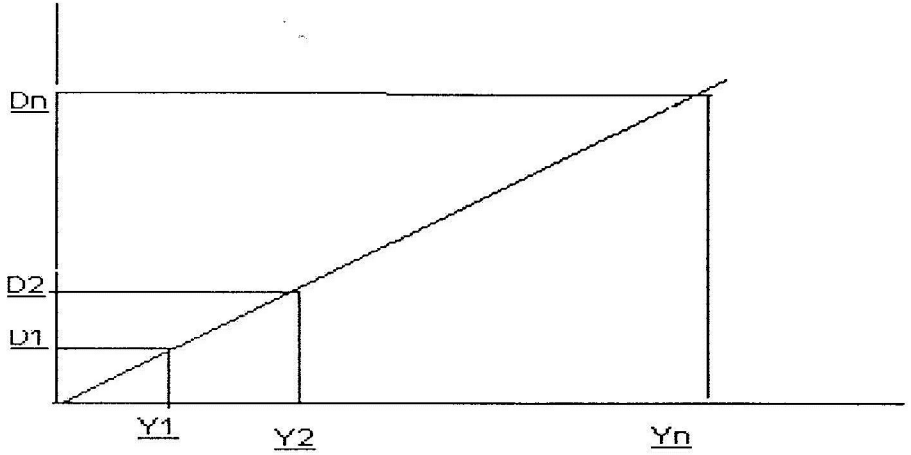
المنحنى الممثل لدالة الطلب الكلي و العرض الكلي.

يمكن التعبير عن دالة الطلب الكلي كما يلي: $D=c(Y-T)+I+G+B(Y-T); e$

حيث $(Y-T)$ الدخل المتاح و $c(Y-T)$ الاستهلاك كنسبة من الدخل المتاح و I الطلب على أموال الاستثمار و G الإنفاق العام (طلب عام) و B الميزان التجاري و هي عبارة عن رصيد عمليات التصدير (طلب أجنبي على المنتجات المحلية) و يمثل e سعر الصرف. يعبر عن التوازن في سوق السلع بالعلاقة $D=Y$ ، ويوجد العديد من المستويات التوازنية نظرا لظروف الإنتاج و الاستهلاك⁸.

و يوضح التمثيل البياني التالي نقاط التوازن هذه:

شكل رقم 2: التوازن في سوق السلع



يلعب كل من سعر الفائدة و الدخل دورا مؤثرا في هذا التوازن، فعند أي مستوى من سعر الفائدة يوجد مستوى معين من الاستثمار، و بمعرفة حجم الاستثمار يمكن معرفة مستوى الدخل الذي عنده يتحقق التوازن المطلوب، و هذا في حالة مرونة الطلب على رأس المال مقابل التغير في سعر الفائدة⁹. تجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحديد سعر الفائدة بشكل يحفز المدخرين و انتقاء الاستثمارات والإبقاء على مستوى طلب الأموال. و موازنة مع ذلك يجب إتباع سياسة مالية رشيدة، تعمل على زيادة الدخل القومي و على عدالة توزيعه الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الادخار الداخلي.

لكن ماهي مصادر الادخار الداخلي؟ و بأية وسيلة يمكن توجيهه لصالح التنمية الاقتصادية؟

2-1-2. مصادر الادخار الداخلي

تتباين مصادر الادخار الداخلي تبعا للسياسة الاقتصادية المنتهجة، كما تختلف تلك المصادر أيضا تبعا لمستوى السكان المعيشي و للتطور الاقتصادي. و بشكل عام تقسم تلك المصادر بحسب أن مجموع عرض المدخرات لدولة، ما هو إلا مجموع الادخار المحلي و الادخار الأجنبي، و يمكن تجزئته

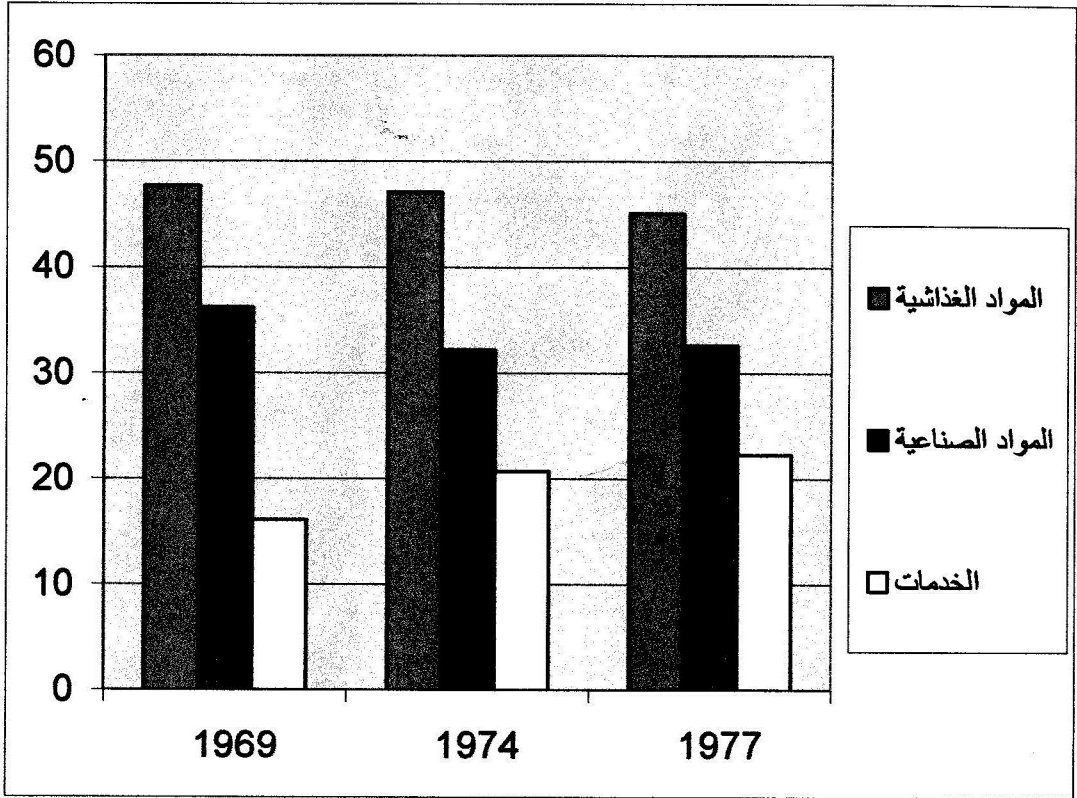
⁸ دمنوم كمال، محاضرات حول الأسواق المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2003، ص15-16.

⁹ ضياء مجدي الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 209-211.

المدخرات المحلية إلى عنصرين: ادخار الحكومة أو القطاع العام و الادخار الخاص المحلي. ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية الذي يظهر نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن استهلاكها. و الاستهلاك العام هو مجموع النفقات الحكومية الجارية بالإضافة للإنفاق الرأسمالي على المعدات العسكرية... الخ¹⁰.

يوضح الشكل التالي توزيع الاستهلاك كنسبة مئوية¹¹:

شكل رقم (3): بنية الاستهلاك في الجزائر 1969-1977



الادخار الخاص: ويشمل ادخار قطاع الأعمال و ادخار القطاع العائلي. ادخار قطاع الأعمال: و هو ما يخصصه قطاع الأعمال بنوعيه العام و الخاص، من أرباح في زيادة الاستثمار في القطاع نفسه أو في قطاعات أخرى منتجة. و يشار إلى أن هذا النوع من الادخار ضعيف في الدول المتخلفة، نظرا لضعف الأرباح الناتجة من المشاريع الإنتاجية. و يأتي دور السياستين المالية و النقدية مهما في ترشيد النفقات الإدارية و مكافحة التبذير من جهة، و العمل على زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وذلك بطريقة تؤدي إلى زيادة الأرباح و بالتالي زيادة الادخار. ادخار القطاع العائلي: و يقصد به جزء الدخل الذي تم توفيره بعد استهلاك العائلات. ويتراوح هذا الادخار من النوع البسيط كسواء أهل الريف للحيوانات أو الأراضي، أو اقتناء أهل المدن للعمليات الأجنبية أو المعادن النفيسة، الذي قد يتخذ شكل اكتناز عقيم... الخ، إلى النوع الأكثر تطورا كسواء الأسهم و السندات أو شراء شهادات الاستثمار، أو الادخار في صناديق التوفير، و عقود التأمين، أو

¹⁰ ملكولم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص: 444

¹¹ Tableau préparé a partir de : Messaoud Boualem TAFIANI, Les assurances en Algérie, OPU, p170

إيداع المدخرات لدى مؤسسات توظيف الأموال.

يتوقف حجم هذا النوع من الادخار على دخل الأفراد وعلى مدى إشباعه لحاجياتهم الأساسية، و على مدى استقرار ذلك الدخل.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات الادخار العائلي في فرنسا:

الجدول رقم 1: تطور معدلات الادخار العائلي في فرنسا للفترة 1978-2003

السنة	معدل الادخار الخام	معدل الادخار المالي	معدل الادخار التجهيزي	السنة	معدل الادخار الخام	معدل الادخار المالي	معدل الادخار التجهيزي
1978	19,21	5,62	11,01	1989	12,53	1,09	9,13
1979	17,27	3,47	11,28	1990	13,10	2,44	8,77
1980	17,17	3,21	11,34	1991	14,04	4,16	8,09
1981	17,76	5,31	10,43	1992	14,71	5,56	7,54
1982	17,09	5,51	9,63	1993	15,55	7,00	7,04
1983	16,36	5,18	9,25	1994	14,80	5,72	7,22
1984	14,87	4,13	8,84	1995	16,01	7,31	7,03
1985	14,07	3,88	8,40	1996	14,98	6,19	7,02
1986	13,39	2,88	8,38	1997	16,14	7,65	7,04
1987	11,71	0,55	8,57	1998	15,62	6,92	7,13
1988	12,05	1,14	8,88	1999	15,33	6,68	7,43
				2000	15,70	7,30	7,50
				2001	16,20	7,20	7,40
				2002	16,80	7,90	7,50
				2003	15,80	6,70	7,60

Source : Insee, comptes nationaux (فرنسا).

و المشكلة الأساسية فيما يتعلق بمدخرات الأفراد في المجتمعات المتخلفة هي أنها لا تساهم في تمويل الاستثمار بشكل فعال، نظرا لضعف الوعي الاقتصادي لدى المدخرين و لمحدودية محفزات الاستثمار في هذه الدول، ويتوجه معظم هذه المدخرات إلى الاكتناز أو شراء العقارات أو المضاربة في العملات الأجنبية... الخ.

و يوضح الجدول التالي نسبة الادخار العام من الناتج الداخلي الخام و تطور تلك النسبة، لمجموعة من الدول الأفريقية¹²:

جدول رقم 2: نسبة الادخار العام من الناتج الداخلي الخام و تطور تلك النسبة، لمجموعة من الدول

الإدخار العام		الدولة
نسبة من الناتج الداخلي (%)		
1987-1991	1981-1986	
2,6	-1,7	غانا
		بوركينافاسو
0,5	-1,1	فاسو
1,2	3,6	نيجيريا
1,5	0,2	مدغشقر
-1,1	-0,1	كينيا
-0,8	-2,3	مالي
3,1	-2,8	موريتانيا

ولا يزال الادخار كمصدر من مصادر التمويل ضعيفا جدا في البلدان ذات الاقتصاديات المتخلفة، و يتضح ذلك جليا في الفرق بين مستوى هذا الادخار من جهة وحجم الاستثمارات الداخلية لهذه البلدان من جهة ثانية، الأمر الذي يتطلب تكثيف جهود تعبئة الادخار فيها و توظيفه لأجل المساهمة في تمويل التنمية دون اللجوء كليا إلى المصادر الخارجية للتمويل.

تعبئة الادخار

تكتسي تعبئة الادخار و توظيفه لأجل تأمين الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة لكل اقتصاد يراد له النهوض، فمشكل التمويل هو مشكل تعبئة الموارد المالية و مشكل حوافز في نفس الوقت، لذلك فإن الدول الفقيرة مدعوة إلى تعبئة مواردها المالية و توظيفها توظيفا أمثل لصالح التنمية الاقتصادية، عن طريق استخدامها في مشاريع تنموية منتجة. و لن يتحقق ذلك المطلوب دون قيام السلطات النقدية في هذه الدول بجملة إجراءات فعالة تؤدي إلى خلق مناخ مناسب - يأخذ بعين الاعتبار أهداف المؤسسات المالية العاملة بها، والتي يجب أن تتماشى مع احتياجات و ظروف البلاد - من شأنه أن يمكن تلك المؤسسات المالية من تعبئة الادخار و توظيفه لصالح العملية التنموية. و يلاحظ أن المقترضين إذا كانوا بحاجة إلى المزيد من الأموال، فإن النظام المالي يرفع معدل الفائدة لحفز المدخرين على الإقلال من الاستهلاك و التوجه إلى الادخار¹³.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المدخرات في الدول المتخلفة تواجه صعوبات جمة كفاءة أداء النظم المالية

Source : Rapport de la Banque mondiale sur les politiques de développement. L'ajustement en Afrique, p292¹²

¹³ عبد الغفار حنفي، رسمية قريبا قصص، الأسواق و المؤسسات المالية، 1999، مركز الإسكندرية للكتاب، ص:17

بها و كذلك بسبب فقدان العملة المحلية لقيمتها باستمرار بالإضافة إلى ارتفاع نسب التضخم، حيث إن سعر الفائدة لا يكافئ الودائع بقدر معدل التضخم في أغلب الأحيان.

و في هذا المجال، يمكن اتخاذ جملة من الإجراءات المصاحبة بغية زيادة تعبئة الادخار و توظيفه من أجل التتمية¹⁴ :

- الاهتمام بالإنتاجية ، حتى يسمح ذلك بزيادة دخل العائلات، فيمكنهم ذلك من الادخار؛

- تعميم الادخار و نشره و تطوير قنوات جمعه، و التوسع في أنظمة التأمينات الاجتماعية و التقاعد و الادخار الجماعي

- تخفيض إنفاق الدولة على الإدارة و محاربة الإسراف و توفير هذه الأموال كي توظف في القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة،

- اعتماد سياسة سعرية ملائمة ترفع على أساسها أسعار المنتجات الكمالية التي يراد تخفيض استهلاكها، و تخفض بها أسعار المنتجات الأساسية.

إضافة إلى الادخار الداخلي، تلعب الإيرادات و القروض دورا مهما في تمويل الاقتصاد.

2-1-3. دور الموارد العامة في تمويل الاقتصاد

تحتاج الدولة إلى موارد (إيرادات) لتمويل نفقاتها الجارية الموجهة إلى التسيير، أو نفقاتها الاستثمارية الموجهة إلى التجهيزات. ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى موارد عادية و موارد غير عادية.

الإيرادات العادية: وهي تلك التي تتكرر في ميزانية الدولة بصفة منتظمة ودون انقطاع، كالضريبة و الرسوم، والدومين، أي أملاك الدولة الخاصة.

الإيرادات غيرا لعادية: و هي الموارد التي لا تلجأ الدولة إليها كل سنة بانتظام و إنما في حالات اضطرارية. و ترد في الميزانية بشكل منقطع و غير منتظم، وتشكل الديون أهم مكوناتها.

1- الإيرادات العادية

* الرسوم: و يقصد بها الفريضة المالية الجبرية التي يدفعها الفرد نظير خدمة معينة تؤديها له الدولة، وتتخذ في الغالب شكل طابع جبائي. و تتمثل هذه الخدمة في الصور التالية¹⁵:

- خدمة تدخل في إطار إشباع الحاجات العامة للمواطنين كالتعليم بالنسبة للرسوم المدرسية أو الرسوم القضائية بالنسبة لمرفق القضاء... الخ

- تأهيل أو ميزة تمنح لشخص معين، كالحصول على جواز سفر أو رخصة حمل سلاح أو رخصة سياقة و ما إلى ذلك.

الرسم و الثمن العام: يتشابه كل من الرسم و الثمن العام في أنهما يدفعان نظير خدمة معينة تؤديها الدولة، و لكن الفرق بينهما يتجلى في النقطتين التاليتين:

1- يحدد الثمن العام تبعا لسعر السوق، أي لقانون العرض و الطلب، بينما الرسم تحدده الحكومة دائما

¹⁴ نيسير الرداوي، مرجع سابق، ص 247-248

¹⁵ حسن الصغير، دروس في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 46-71

بصفة إجبارية، ولا يخضع لظروف الطلب على الخدمة الموجبة للرسم.

ب- الهدف من الرسم هو تمويل الخزينة العامة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، أما الثمن العام فالهدف منه هو السعي وراء الربح لفائدة المشروع الذي أنتج السلعة أو الخدمة، و إن كان مملوكا للدولة.

الرسم و الضريبة: يشتركان في عنصر الجبرية أي أن الرسم و الضريبة يدفعان جبرا على الأفراد، مع ملاحظة أن الضريبة إجبارية منذ البداية، منذ نشوء المال الخاضع للضريبة (الفعل المنشئ للضريبة- وعاء الضريبة)؛ في حين أن الرسم يبدأ إجباريا و ينتهي إجباريا، ولل فرد الخيار في أن يطلب الاستفادة من الدولة أو لا يطلب.

و يمكن سرد أهم نقاط الاختلاف بين الضريبة والرسم كما يلي:

- الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تدفعها الدولة، بينما الضريبة تدفع دون مقابل¹⁶.

- إذا كان الهدف من الرسم هو تزويد الخزينة العامة بالأموال، فإن الغرض من الضريبة أوسع نطاقا من ذلك، حيث تسعى الدولة من ورائها إلى تحقيق أهداف مالية واقتصادية و سياسية و اجتماعية.

* الضرائب: تلعب دورا هاما في التمويل الداخلي للاقتصاد وتمثل النسبة الكبرى من موارد الدولة.

تعرف الضريبة بأنها¹⁷ : >المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية و بدون مقابل، من أجل تحقيق المنفعة العامة. و تكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين و نسبة إنفاقهم < و ينبغي للدولة أن تتخذ سياسة مالية تعتمد على سياسة ضريبية توازن بين المصالح التالية¹⁸ :

- على مصلحة الخزنة العامة في الحصول على الأموال لتأمين تموين النفقات،

- و في نفس الوقت تحافظ على مصلحة الممول في أن يتحمل الأعباء الضريبية بشكل عادل، و في الوقت المناسب؛

- و على مصلحة المجتمع، حتى لا تقف الضريبة عائقا في وجه التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أنه من غير الممكن النظر إلى كل ضريبة لوحدها لتحديد الضرائب بمختلف أنواعها للتأكد هل فيما بينها تحقق الأهداف المنشودة و تعمل على تحقيق المصالح الآتفة الذكر.

و يلاحظ أن تعثر الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة جعل حصيلة الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ضعيفة جدا و غير عادلة. بينما تلعب الإيرادات الجبائية في الدول المتقدمة دورا مهما في تمويل الاقتصاد.

الجدول التالي يوضح تطور الاقتطاعات الإجبارية(الضرائب و المساهمات الاجتماعية..الخ) % من PIB من 1970 إلى 1980 في بعض الدول المتقدمة :

¹⁶ دفع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه ولا تعتبر المنفعة العامة -المقدرة حسب الحاجة- مقابلا للضريبة المحددة حسب طاقة دافعيها.

¹⁷ حسين الصغير، دروس في المالية العامة، مرجع سابق، ص:48

¹⁸ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، مرجع سابق، ص 96

جدول رقم 3: تطور الاقتطاعات الإجبارية في بعض الدول المتقدمة

الدولة	1970	1975	1980
هولندا	37.9	43.6	45.7
ألمانيا	32.9	36.0	37.8
إيطاليا	27.9	29.0	33.2
اليابان	19.7	21.0	25.9
فرنسا	35.6	37.4	42.5

المصدر: ولد لمرابط محمد الأمين، تمويل الاقتصاد بين الكبح المالي و التشفير الميزاني، ص: 28

2- الإيرادات غير العادية: و أهمها القروض.

القرض العمومي

وهو القرض الذي تلجأ إليه الدولة في حالات الضرورة لمواجهة أزمة اقتصادية، ويمكن تعريفه بأنه "عبارة عن المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الخزينة العامة أو المؤسسات المصرفية مقابل تعهدات بوضع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة"⁽¹⁹⁾. ويتم تسديد المبالغ حسب ما هو منصوص في عقد القرض.

يكتسي القرض العمومي أهمية كبيرة، حيث إنه قد يكون وسيلة لتغطية عجز الميزانية، كما أنه يساعد في إقرار التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تزويد الدولة بالعملة الصعبة. يستخدم القرض العمومي كذلك لمعالجة التضخم وذلك لكونه يمتص من القدرة الشرائية للأفراد. ينقص القرض العمومي كذلك من الاكتناز ويدعم الاستثمار.

تقسيمات القروض العمومية

تقسم القروض العمومية من ناحية مصدرها إلى داخلية - وخارجية ومن ناحية حرية الاكتتاب فيها إلى إجبارية واختيارية، و من حيث أجلها إلى دائمة وقابلة للاستهلاك. وفيما يلي عرض موجز لأنواع القروض العمومية⁽²⁰⁾ :

أ- من حيث المصدر: تقسم إلى:

- قروض داخلية: يقصد بها تلك القروض التي تبرمها الدولة مع رعاياها والمقيمين على

¹⁹- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص: 75.

²⁰- حسين الصغير، دروس المالية العامة، مرجع سابق، ص: 76-80.

أرضها.

- قروض خارجية: في هذا النوع من القروض تلجأ الدولة إلى الأسواق الأجنبية لعقد ذلك القرض، وذلك يعود في الغالب إلى عدم كفاية رؤوس الأموال داخل الوطن وإلى احتياج الدول إلى العملة الصعبة لتغطية عجز ميزان المدفوعات.

ب- من حيث حرية الاكتتاب فيها: من حيث حرية الاكتتاب، يمكننا تقسيم القروض العمومية إلى اختيارية وإجبارية:

- اختيارية: لا يتم القرض العمومي إلا بمقتضى قانون يسمح للحكومة بالتوقيع عليه، وهذه الطبيعة التعاقدية تجعل أصحاب رؤوس الأموال (الطرف الآخر) أحراراً في الاكتتاب في القرض أو الامتناع عنه وهذا ما يجعل هذا النوع ذا طبيعة اختيارية.

- القروض الإجبارية: حيث تلجأ الدولة إلى فرض الاكتتاب في القرض العمومي. وهي قروض تقرضها الدولة على أصحاب رؤوس الأموال، وقد ظهر هذا النوع لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا النوع من القروض يلجأ إليه فقط في حالة الأزمات الخانقة. وبصورة استثنائية، وذلك مما يترتب عليه من المساوئ والآثار السلبية على الاقتصاد وعلى مصداقية الدولة.

ج- من حيث أجلها: تقسم القروض العمومية من حيث الأجل إلى قروض دائمة وقروض قليلة الاستهلاك.

- القروض الدائمة: حيث لا تحدد الدولة لها موعد سداد، ويتم سدادها حسب إرادة الدولة وإمكاناتها.
- القروض القابلة للاستهلاك: وهي التي تتعهد الدولة بسدادها في آجال متفق عليها، وتكون قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل؛ وذلك لمواجهة العجز النقدي المؤقت في الخزينة أو لتمويل الاستثمارات.

أساليب الاكتتاب العام

يتم إبرام القروض العمومية وفق أحد الأساليب التالية:

أ- الاكتتاب العام: وهو القرض الذي يقصد به الجمهور وليس المؤسسات المالية، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يوفر على الدولة العمولة التي تتقاضاها البنوك في حالة توليها العملية. ومن سلبيات هذه العملية أنها تحرم الدولة من الاستفادة من المضاربة في السوق المالية لعدم المعرفة الدقيقة بأسعار الفائدة السائدة في السوق.

ب- الاكتتاب عن طريق البنوك: هنا تلجأ الدولة إلى المؤسسات المالية التي تتولى شراء سندات الحكومة بسعر أقل من قيمتها الاسمية، وتحصل بذلك الدولة على الأموال اللازمة فوراً، وتقوم البنوك بطرح تلك السندات للبيع بأسعارها الاسمية.

ج- الإصدار في البورصة: تطرح الدولة سندات في السوق المالية مع سائر الأوراق المالية لمتداوله،

ويمكن هذا الأسلوب الدولة من تحين الفرصة المناسبة لبيع السندات، و ذلك في حالة ما إذا كانت الدولة غير محتاجة حدا لمبلغ القرض، وأن يكون مبلغ القرض مرنا للتداول (غير كبير جدا). بعد التعرض لأنواع القروض وسبل الاكتتاب فيها، نتساءل عن دور هذه القروض في تمويل التنمية الاقتصادية.

دور القروض في تمويل الاقتصاد

سنتناول القروض التي تقدمها البنوك، المؤسسات، والأفراد إلى الخزينة العامة، وكذلك القروض التي تقدمها الخزينة العامة، وكذلك القروض التي تقدمها الخزينة و المؤسسات المالية للمشروعات والعائلات.

أ- دور القروض التي تقدمها المؤسسات والأفراد والبنوك للخزينة

تلجأ الدولة إلى القروض بدلا من التماذي في فرض الضرائب لسد حاجياتها، وذلك تقاديا لردة الفعل السلبية التي يتوقع صدورها من الخاضعين للضرائب من جهة، ولعدم كفاية الأموال المحصلة من الضرائب لمواجهة الحاجيات المتعددة من جهة أخرى.

تلعب المؤسسات المالية والأسواق المالية دورا هاما في تدعيم الاستثمار وتعبئة الادخار غير المستثمر، كما أن الوعي الائتماني يلعب بدوره دورا فعالا في هذا المجال.

وفي هذا المضمار تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل بواسطة القروض التي تقدمها للخزينة، ويتم ذلك في ظل سياسية نقدية تعتمد على الدين العمومي لتمويل الاقتصاد بدل الزيادة في الإصدار النقدي، وذلك لكونه لا يؤدي إلى زيادة في عرض النقود في الأجل القصير، وإنما يعني تحويل جزء من السيولة إلى الخزينة العامة.

ومن الملاحظ أن اكتتاب البنوك التجارية في السندات التي تصدرها الحكومة، يؤدي إلى تغيير في نسبة السيولة النقدية والجدول التالي يبين العلاقة بين تطور القروض البنكية بموازاة التطور الحاصل في الكتلة النقدية لبعض الدول المتقدمة.

جدول رقم (4): العلاقة بين تطور القروض البنكية و الكتلة النقدية لبعض الدول المتقدمة.

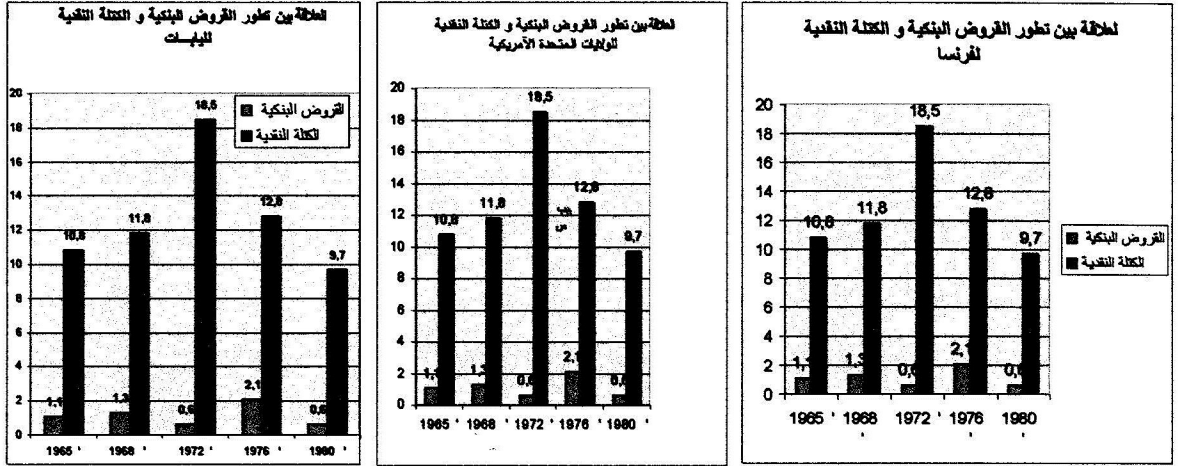
العمود الأول- تغير القروض البنكية للحكومة، العمود الثاني- تغير الكتلة النقدية

السنة	الولايات المتحدة		اليابان		ألمانيا		فرنسا	
	0.3	8.1	3.0	18.0	ND	ND	1.1	10.8
1965	0.3	8.1	3.0	18.0	ND	ND	1.1	10.8
1968	1.4	8.1	3.8	14.8	ND	ND	1.3	11.8
1972	1.1	13.0	1.9	24.7	2.6	14.0	0.6	18.5
1976	3.1	14.1	4.4	13.5	6.1	8.6	2.1	12.8
1980	2.1	9.5	2.2	7.2	3.7	6.3	0.6	9.7

Source : OCDE, Etudes Monétaire, Paris, 1992, P 26.

والمخططات البيانية التالية تبين هذا التطور المترابط بين القروض البنكية والكتلة النقدية:

شكل رقم 4: تطور الترابط القروض و الكتلة النقدية لبعض الدول المتقدمة



ويبقى اكتتاب الأفراد والمؤسسات في السندات الحكومية قليلا في الدول المتخلفة نظرا لضعف السوق المالي في هذه الدول أو عدم وجودها.

(a) القروض قصيرة الأجل (السندات لأجل قريب): تصدر الخزينة العامة نوعين من هذه السندات هي: سندات مطبوعة مدة استحقاقها لا تتجاوز (6) شهور، منافسة بذلك المؤسسات المالية الأخرى، وذلك لمواجهة مشاكل السيولة. و شهادات الخزينة العامة وهي بسندات موجهة إلى البنوك و المؤسسات المالية وصناديق المعاشات وشركات التأمين، وذلك في ظل السياسة البنكية المتبعة، فقد يلزم التشريع البنوك بالاحتفاظ بقدر من سندات الخزينة.

(b) السندات العامة لأجل: وهذه السندات تصدرها الحكومة، و تطلب من خلالها المؤسسات المالية والجمهور الاكتتاب فيها لأجل طويل.

يمكن القول بأنه كلما كانت الدولة تعتمد سياسة نقدية توسعية، فإن رجوعها إلى أسواق القروض يكون قليلا، أما إذا كانت الدولة تعتمد على تمويل الاقتصاد بأقل قدر يمكن من السيولة النقدية عندها لا تمتلك سوى اللجوء إلى القروض للاقتراض لدى المؤسسات المالية والعائلات، لأن تلك العملية لا تؤدي إلى التضخم. واعتماد الدولة على سياسة تنقيية تشجع نقص عجز الميزانية، بواسطة نقص النفقات أو ترشيدها وزيادة الإيرادات، يؤدي إلى الحد الحاجة إلى القروض.

ب- دور القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والخزينة للمشروعات:

تتراوح آجال هذا النوع من القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل.

a- قروض قصيرة الأجل: لا تتجاوز عدة أشهر وتطال خصم السندات الخصوصية بمختلف أنواعها، وسندات الخزينة، السلفات على الحساب الجاري، والتحويلات التجارية التي تقبل بها البنوك التجارية، واستطاعت إعادة خصم السندات كلها لدى البنك المركزي.

ومن هنا يتضح دور البنك المركزي في تشجيع هذا النوع من التمويل وذلك بواسطة تحديد سعر الخصم، فسعر الخصم وكمية السيولة في تناسب عكسي، حيث تنقص كمية السيولة ويتم بالنتيجة امتصاص الكتلة التقدم، عندما يرتفع سعر الخصم، والعكس.

b- قروض متوسطة وطويلة الأجل:

كما أن هذه الهيئات تقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل، وذلك لغرض تمويل التجهيزات، وتتمثل في إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم.

إذا كانت هذه الإيرادات والقروض غير كافية لضمان تمويل الاقتصاد، فإن الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي لضمان تأمين التمويل (التمويل بالعجز). وقد يكون اللجوء إلى الإصدار النقدي لغرض تمويل نفقات محددة وذلك في حالة سياسة مالية توسعية (استنادا إلى التحليل الكنزي).

b- قروض متوسطة أو طويلة الأجل:

كما أن هذه الهيئات تقدم قروض متوسطة الأجل تتراوح مدة استحقاقها من سنة إلى خمس سنوات وعادة ما تكون لغرض التجهيزات، وتتجسد هذه القروض في شكل سندات قابلة للتجديد كل ثلاثة أشهر، وهي قابلة لإعادة الخصم بشرط أن تحمل ثلاثة توقيعات وأن تقدمها مؤسسات متخصصة في التعبئة.

إذا كانت هذه الإيرادات والقروض غير كافية لضمان تمويل الاقتصاد فإن الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي لضمان تأمين التمويل (التمويل بالعجز).

كما قد تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي لتمويل نفقات محددة وذلك في حالة سياسة مالية توسعية. لكن ما هو دور الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد والآثار التي يمكن أن يحدثها هذا التمويل؟

دور الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد وآثار ذلك التمويل

يتمثل الإصدار النقدي في زيادة حجم السيولة النقدية بواسطة إصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي، مما يوفر الأموال اللازمة للتمويل، وينتشر بشكل كبير نسبيا في الدول المتخلفة التي تعرف ميزانيتها عجزا متواليا.

يلعب الإصدار النقدي للوهلة الأولى، دورا مهما في تغطية عجز الخزينة العامة.

فما هو إذن دور الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد والآثار المترتبة عليه؟

يلعب الإصدار النقدي دورا مهما في حل مشكلة السيولة بالنسبة للخزينة العامة، وهذه الحالة تختلف عن إصدار النقود مقابل قيم حقيقية جديدة. كما أنه قد يسمح بتمويل نفقات استثمارية وذلك في إطار سياسة مالية توسعية.

قد يكون الأثر التضخمي للإصدار النقدي محدودا في الحالات التالية:

- إذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية تقابلها زيادة في الإنتاج، نظرا لأن العرض يمكن أن يتجاوب مع الزيادة الجديدة في الطلب.
- إذا وجهت الزيادة في الإصدار النقدي إلى الادخار أو الاكتناز، نظرا لعدم حدوث زيادة في الطلب.

أما في حالة زيادة الكتلة النقدية لغرض زيادة المداخيل فإن الإصدار الجديد سيكون له أثر تضخمي يتمثل في زيادة الأسعار إثر الزيادة التي ستحدث في الطلب، ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة الوطنية مما يحد من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الصادرات مما يعني إحداث خلل في الميزان التجاري.

بعد تناولنا لمسألتي الحاجة إلى التمويل و طرق الحصول عليه بالنسبة للدولة بصفة خاصة، يجدر بنا تناول الموضوع في نطاق المؤسسة الاقتصادية الأضيق وإن كانت الإشارة قد تمت إلى ذلك خلال العرض السابق في أكثر من موضع.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسة الاقتصادية

3-1. اختيار المزيج التمويلي المناسب

تظهر دراسة الهيكل المالي لعدد كبير من الوحدات التي تنتمي إلى قطاعات اقتصادية متعددة، أن هناك اختلافا كبيرا في مكونات هذا الهيكل، فهناك المؤسسات التي تعتمد اعتمادا شبيه كلي على ما يسمى بأموال الملكية أو رؤوس أموال خاصة، لتمويل أصولها واحتياجاتها المالية، ويتميز هذا النوع عادة بصغر الحجم، بينما نجد أن مؤسسات أخرى تتوسع توسعا كبيرا في استخدام أموال مقترضة بصورة مختلفة. ومن هذا المنطلق تطرح مشكلة الحصول على المزيج التمويلي <الأمثل> الذي تحتاج إليه المؤسسة الاقتصادية. و " الندرة النسبية التي تمتاز بها المصادر من جهة، واختيار المصدر أو المصادر أقل تكلفة من جهة ثانية ينعكس مباشرة على مردودية المؤسسة... وعلى تيمتها ككل"²¹. ويرتبط هذا المزيج بطبيعة نشاط المؤسسة، ومقدار تكاليفها الثابتة والمتغيرة ومستوى المبيعات وتكلفة الأموال المقترضة بالإضافة إلى المحيط الاقتصادي العام.

إن البحث عن ذلك التوليفة المثلى تدفعنا إلى تقدير درجة الرفع المالي²² المقدره بالنسبة التالية:

حيث $\frac{EBIT}{EBIT - ID}$ ، حيث EBIT: العائد قبل دفع الفوائد على القروض (iD) والضريبة، و يعطى بالمعادلة:

$$EBIT = PQ - FC - VC$$

حيث PQ المبيعات، FC: التكاليف الثابتة، VC: التكاليف المتغيرة.

نشير هنا إلى أن اللجوء إلى الاقتراض، وإن كان محبذا في حالة زيادة الأرباح، فإنه مع ذلك يعرض المؤسسة لحجم معتبر من المخاطر (في حالة تدني العوائد لأسباب مختلفة كزيادة المنافسة في السوق، الكساد الاقتصادي... الخ)، ومن هذه الزاوية يبدوا التمويل عن طريق الأموال الخاصة أقل مخاطرة من النوع السابق. و هنا تظهر اعتبارات شخصية زيادة على العوامل الكمية السابقة الذكر، حيث تواجه المؤسسة وضعية الاختيار الصعب بين أكبر عائد للسهم²³ ولكن بمخاطرة أكبر، أو عائد أقل في ظل

²¹ د. جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة - الجزء 1 ص 12، دار هومة، ط1، 2002.

²² بعض المحللين يستبعدون القروض قصيرة الأجل عند تناولهم لموضوع الرفع المالي، مع أن لها نفس تأثير القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

²³ يعطى بالعلاقة: $EPS = \frac{(EBIT - iD)(1 - T)}{N}$ حيث N: عدد الأسهم، iD: الفوائد، T: نسبة الضرائب.

مخاطرة محدودة. وهكذا تترك العوامل الشخصية لمتخذي القرار أثرها على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

3-2. مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة

ويقصد بها تشكيلة المصادر التي تحصل منها المؤسسة على أموال بهدف استثماراتها²⁴. و يمكن تقسيم الموارد المالية للمؤسسة إلى قسمين رئيسيين هما:

الأموال الخاصة والأموال المقترضة.

وتشمل الأموال الخاصة المساهمات المتأتية من الجماعات والأفراد والدولة وكذلك الأرباح الموجودة على شكل احتياطي وهي تمثل الوضعية الصافية للمؤسسة: الأصول الكلية- الديون بكافة أنواعها²⁵. أما الأموال المقترضة فتعني تلك الموضوعة تحت تصرف المؤسسة على أن تدفع مقابلها مكافأة يتم تسديدها وفقا للأجل المنفق عليها، وتنقسم إلى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل (النظام المصرفي، السواق المالية، الموردون....).

يمثل التمويل الذاتي الأرباح المجمعة من سنوات سابقة والتي لم يتم توزيعها وهو ما يعرف برفع رأس المال داخليا، يضاف إليها مخصصات الإهلاكات لأغراض التمويل الذاتي. أما رفع رأس المال الخاص خارجيا فيتم بزيادة المساهمين لنصيبهم في رأس مال المؤسسة²⁶.

تتضمن مصادر التمويل كافة العناصر التي تتكون من جانب الخصوم سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وهو ما يطلق عليه مصطلح الهيكل المالي وهي تختلف عن هيكل رأس المال التي تعني فقط مصادر التمويل طويل الأجل: متمثلة في القروض طويلة الأجل، والسندات والأسهم العادية و الأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة²⁷. وتشكل القروض التجارية والقروض المصرفية قصيرة الأجل مصادر للتمويل قصيرة الأجل. تعتبر القروض التجارية نوعا من أنواع التمويل قصير الأجل، تحصل عليه المؤسسة من الموردين، و يتمثل في القيمة الآجلة لمشتريات السلع التي تتاجر بها أو تستخدمها في عملياتها الإنتاجية²⁸.

3-3. الوساطة المالية

يسود في الاقتصاديات الحديثة مزيج بين اقتصاديات الاستدانة أين تلعب المؤسسات المالية دورا رئيسيا في الوساطة بين جمهور المدخرين و مؤسسات العجز، و اقتصاديات السوق المالية حيث يتراجع دور المؤسسات المالية في الوساطة تحت ضغوط مختلفة أهمها التكاليف.

²⁴ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998، ص5.

²⁵ جبار محفوظ. م سابق. ص 13

²⁶ - جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، مرجع سابق. ص 13

²⁷ منير هندي. مرجع سابق ص 5

²⁸ - عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25-28 ماي 2003، سطيف، ص. 1

فترجع دور القروض المصرفية أو الوساطة المالية، على الرغم من أهميته، أمام التمويل المباشر أو اللاموساطة يعود إلى عدة أسباب²⁹ منها:

-تكلفة التمويل، حيث إن العائد على الاستثمارات قد يكون أقل من تكلفة القروض المستعملة. كما أن انخفاض نسبة التضخم يؤدي إلى تمويل المؤسسة بأسعار فائدة تفوق تلك السائدة في السوق، الشيء الذي يعني ارتفاع تكلفة التمويل على مدى فترة انخفاض نسبة التضخم.

-ازدياد تكلفة الوساطة المالية يوما بعد يوم، مكلفة الشركات و المؤسسات المختصة أموالا طائلة.

وهكذا تم التخلي التدريجي عن الوساطة المالية، إثر زيادة أهمية رؤوس الأموال الخاصة في تمويل المؤسسات. وقد عرفت اللاموساطة المالية بأنها³⁰: "تعكس الوضعية التي لا تمر فيها الأموال المحصل عليها بالمؤسسات المالية، وذلك عند تلبية الحاجات التمويلية للأعوان الإقتصاديين". فالتمويل إذا تحول من علاقة بين ثلاثة أطراف إلى طرفين اثنين فقط، أي التلاقي المباشر بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز دون وسيط.

و هكذا فقد تراجعت نسبة الوساطة في فرنسا من 0.78 سنة 1981 إلى 0.39 عند سنة 1986، و بذلك ارتفعت نسبة اللاموساطة من 0.22 سنة 1981 إلى 0.61 في سنة 1986³¹.

و بعد التطرق لموضوع تمويل الاقتصاد والطرق المتاحة لذلك، لا يغيب عن أذهاننا أن الهدف من عملية حشد الموارد المالية و تعبئتها هو خلق الظروف الملائمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية. فما هي التنمية الاقتصادية ؟

²⁹ جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ج1، مرجع سابق، ص25

³⁰ جبار محفوظ، المرجع السابق، ص29

³¹ المرجع السابق، ص31-32

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

سيتم في هذا المبحث تناول المفاهيم الأساسية حول موضوع التنمية و النمو الاقتصاديين، مع ابراز دلالة بعض المصطلحات المستعملة عادة في هذا المجال (المطلب الأول)، و في المطلب الثاني نركز على عناصر التنمية الاقتصادية. ولا يمكن الحديث عن التنمية دون التطرق إلى مسألة التخلف الذي تعاني منه كثير من الدول الساعية إلى النمو (المطلب الثالث)، كما نتناول المعوقات التي تقف حجز عثرة في وجه التنمية الاقتصادية (المطلب الرابع)، ونخصص المطلب الخامس لأهم الشروط اللازمة توفرها لتحقيق النماء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الاقتصادية

نتناول في هذا المطلب التعرض لبعض المفاهيم و المصطلحات التي لها صلة بموضوع التنمية الاقتصادية.

1-1. النمو الاقتصادي والتنمية

يحدث في بعض الأحيان خلط في استخدام مصطلحي النمو و التنمية فقد نجدهما يستخدمان بالتناوب في الأدبيات الاقتصادية للدلالة على نفس المعنى، مع أن المفهومين مختلفان في نظر كثير من الاقتصاديين، فالتنمية الاقتصادية، أوسع مفهوما من النمو الاقتصادي، ويمكن اعتبار أنها تشير في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، بواسطة التدخل الإداري من طرف الدولة، لإحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد³².

أما النمو الاقتصادي فيشير إلى الدخل القومي أو ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي³³ فهو بهذا يعني الجانب الكمي و الشامل للتطور الاقتصادي على المدى الطويل. إن التنمية الاقتصادية تقتضي تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. و يقصد بالتغييرات الهيكلية أمران أساسيان هما³⁴: تزايد إسهام الصناعة في الناتج القومي و كذلك تزايد نسب سكان المدن مقارنة بسكان الريف. و يلاحظ أن الدول التي تدخل مرحلة التنمية الاقتصادية تشهد تغييرات على مستوى الهيكل السكاني (تزايد النمو السكاني ثم تناقصه، تغيير الهيكل العمري، تغيير أنماط الاستهلاك بالتوجه إلى استهلاك السلع المعمرة و السلع والخدمات الترفيهية... الخ). و لا يمكن تصور تنمية اقتصادية خارج لعب السكان دور أساسيا في هذه التنمية مع إمكانية مشاركة الأجانب في عملية التنمية على ألا يقوموا بالعملية برمتها. و يتمثل إذن جوهر العملية

³² الطيب داودي، تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة ماجستير 1990، الجزائر ص.2.

³³) Malcolm Gillis, dwighth. Perkins, Economics of development ترجمة د/ طه عبد الله منظور وآخرون، دار المريخ،

المملكة العربية السعودية، ص 31.

³⁴ طه عبد الله منصور، التنمية الاقتصادية، مرجعه سابق، ص:32.

التنمية في زيادة الطاقة الإنتاجية، و تحسين كفاءة أداء الاقتصاد و زيادة الناتج الوطني، وتأثيره المباشر و غير المباشر على مستوى حياة و معيشة سائر أفراد المجتمع³⁵ ، فالتنمية الحقيقية هي إذن إحداث تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية و الثقافية بشكل يضمن التخصص المهني الرفيع، و تحديد الوظائف الاقتصادية و الإدارية و تكاملها تكاملا عقلانيا³⁶. و قد أعطيت بعض التعريفات للتنمية نذكر منها:

" التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني و تحويله من حالة الركود و الثبات إلى حالة الحركة و الديناميكية عن طريق زيادة مقدره الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج و تحسين وسائله و مستوى العمالة و تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي و الحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية" أو هي " عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة الزمن حسب الدكتور جبر الدماير³⁷. وقد اصطلحت الأمم المتحدة على تعريف للتنمية 1956: " هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع، و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن"³⁸. ويذهب البعض (ديفيدلايت) إلى أن العوامل المؤدية إلى التنسيق الاقتصادي، غير اقتصادية و غير مادية الطابع و أن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد³⁹، وتلعب منظومة القيم الاجتماعية السائدة في بلد ما دور الرافعة بدرجات متفاوتة حسب الحالات، للنمو الاقتصادي، و في هذا المضمار، يرى الاقتصادي الكبير **myrdal Gunner** (توفى في 17 ماي 1987) أن "الاقتصاد مشحون بالقيم"⁴⁰

1-2. النمو الاقتصادي الحديث

يعود استخدام هذا المصطلح إلى سيمون كوزنيتز حائز على جائزة نوبل، و هو يماثل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث الدلالة، و إن كان أكثر دقة. و أشار إلى أن الفترة الزمنية التي تتميز بالنمو الاقتصادي الحديث، هي نقيض لفترة الرأسمالية التجارية أو فترة الإقطاع وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية لها خصائص و صفات تميزها. تتميز هذه الفترة باستخدام البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضّر⁴¹ و تستخدم هنا أيضا مصطلح التحديث على نطاق واسع، و هو يشير إلى أبعاد أكثر من الجانب الاقتصادي، مع صعوبة إعطاء معنى دقيق لهذا المصطلح. ونذكر أن النمو الاقتصادي الحديث يتضمن معنى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج أو الدخل و هو أمر

³⁵ طيب داودي، مرجع سابق، ص2.

³⁶ د. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية، الاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية، ص: 18

³⁷ طيب داودي، مرجع سابق، ص5

³⁸ د. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية، الاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية، ص: 269

³⁹ طه عبد الله منصور، التنمية الاقتصادية، مرجعه سابق، ص32.

⁴⁰ بوجلال محمد، السياسة الاقتصادية الكلية و دورها في الاندماج العقلاني في حركة الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم الاقتصادية سطيف العدد

لا يمكن للتنمية أن تتحقق من دونه.

1-3. استمرارية التنمية

تتصف عملية التنمية الاقتصادية بالديناميكية، حيث تحدث تغيرات هيكلية خلالها، وهي غير خاضعة للتنبؤ دائما و بشكل دقيق، فمعظم الدول الأقل تقدما حققت نموا في الدخل منذ عقد الستينات من القرن الماضي، وكثير منها تمتعت بنمو حقيقي، وحتى الدول ذات الدخل المنخفض التي تشكل نسبة كبيرة من سكان العالم، فقد نما نصيب الفرد من الناتج القومي الجمالي بها بمعدلات معتبرة. و في بعض الدول مثل باكستان و سريلانكا، فقد كان معدل النمو بها سريعا حيث تضاعف الدخل خلال ثلاثين سنة. أما الدول ذات الدخل المتوسط فقد كان الأداء فيها أفضل، الأمر الذي أدى إلى انتقال بعض هذه الدول من مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، خلال تلك الفترة. ومع ذلك فقد كان معدل النمو في الدول الصناعية يفوق نظيره في دول العالم الثالث⁴².
يجدر بنا ألا نغفل هنا عن أن إحدى المشاكل الأساسية في مقارنات الدخل القومي -و إن ظل المؤشر الوحيد الأكثر دلالة- هي الاختلاف في هيكل الأسعار بين الدول. و يمكن التغلب على ذلك عن طريق استخدام مقاييس مادية تقيس الرفاهية الاقتصادية، و أكثر هذه المقاييس استخداما هو نصيب الفرد من استهلاك الطاقة مثلا. و تبقى أهم التغيرات الجديرة بالذكر في دول العالم الثالث، هي التحسن الفعلي في الظروف الصحية و انتشار التعليم، و انخفاض معدل الوفيات، و ارتفاع أمل الحياة.

1-4. الدول الغنية و الدول الفقيرة

قبل التطرق لهذا المفهوم، يجدر بنا أن نقف عند كلمة (دولة) لتبيان مضمونها و دلالتها. فيمكن تعريف الدولة من زوايا مختلفة، قانونية و اقتصادية و حتى محاسبية. و يمكن إعطاء الدولة التعريف التالي الذي يبدو شاملا لكل العناصر و المفاهيم المرتبطة بها : "ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد و في محيط جيوسراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الانجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع و تعظيم مصالحه و مواجهة تحدياته الحالية و المستقبلية"⁴³.
أدى ظهور مفهوم "الدول المتخلفة" مقارنة مع النظام الاقتصادي العالمي بالاقتصاديين إلى الغوص للبحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا التخلف و ذلك عن طريق تحليل هذه الاقتصاديات المتخلفة و من ثم اقتراح استراتيجيات تنموية مناسبة⁴⁴.

وفي هذا الصدد تتعدد الحلول المقترحة تعدد المدارس و الاجتهادات، و هو تعدد تفرضه ضرورات فكرية و مذهبية كما تفرضه حتميات التطور الاقتصادي و الاجتماعي، و تفاوت هذا التطور من مكان إلى آخر من العالم.

⁴² عبد الله منصور التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 38

⁴³ د. صالح صالح، دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم النسيير، سطيف، العدد 04-2005، ص 24

⁴⁴ BAGGA cherif, stratégie des besoins essentiels et Croissance économique « Rf, cas Algérien » thèse de doctorat d'état, soutenue le 17/12/1996, Sétif, P.5

لم يتفق بعد حتى الآن، ما إذا كان عالمنا الطامح إلى التنمية هو العالم الثالث أو الدول النامية أو البلدان الأقل نمواً أو الدول المتخلفة أو الأمم ذات الاقتصاد المشوه أو دول المحيط (مقابل المركز) أو الجنوب (مقابل الشمال). فهذه المصطلحات السبعة تتصرف إلى معنى واحد يجسد الأوضاع الدولية لثلاثة أرباع سكان الأرض، وطبيعة النمو غير المتكافئ في نصفي الكرة⁴⁵.

و قد يكون من الصعوبة بمكان، معرفة على وجه التحديد السبب في أن المجتمعات المختلفة تنمو و تتقدم بمعدلات متباينة حين تترك وشأنها، و يكمن جانب من الإجابة في البيئة الجغرافية و طبيعتها، كما يكمن الجانب الآخر في البنية الاجتماعية لهذا المجتمع أو ذلك.

تشير المصطلحات المذكورة سابقاً للدلالة على الفوارق بين الدول المتخلفة و الدول الغنية، إلى ذلك التباعد الجلي من النواحي الداخلية، و مستوى المعيشة و على المستوى الاجتماعي و كذا هيكل التنظيمات السياسية.

وعادة ما تكون هذه المصطلحات ثنائية للدلالة على وجود عالمين متباينين من حيث الأحوال العامة و معدل التغير، فالفارق واضح بين الاقتصاديات المتخلفة و الاقتصاديات المتقدمة، و كذا بين الاقتصاديات التقليدية و الاقتصاديات الحديثة. و تتسم الاقتصاديات المتخلفة بنوع من العلاقات الاقتصادية التقليدية و غير الديناميكية.

يبقى التقسيم الأكثر شيوعاً، هو ذلك الذي يضع جميع دول العالم في سلسلة متصلة الحلقات وفقاً لدرجة تقدمها، و من ثم لأننا نتحدث عن الفرق بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، و الدول الأكثر تقدماً و الدول الأقل تقدماً للتعرف على التغير المستمر في الدول المتقدمة و الدول النامية⁴⁶.

يفهم من مصطلح "الدول النامية" أننا بصدد التحدث عن درجة من التفاؤل حول مستقبل النمو في هذه الدول. في حين أن مصطلح "LDC" يشار به إلى الدول النامية الأقل تقدماً (Less developing countries)، بينما يطلق على الدول المتقدمة أيضاً الدول الصناعية وذلك على أساس الارتباط الشديد بين التقدم و درجة التصنيع.

و لا يعني التخلف انعدام التنمية، فكل مجتمع نما بشكل أو بآخر، و بدرجة أكبر أو أقل من غيره، و لا يمكننا فهم التخلف إلا باعتباره وسيلة لمقارنة مستويات التنمية و باعتباره وثيق الصلة بحقيقة تفاوت مستويات التنمية الاجتماعية في مختلف جوانبها.

و يمكن ذكر بعض من عوامل التخلف في العالم الثالث، كوجود عجز مطلق في العمالة و الخبرات المؤهلة تأهيلاً عالياً، إضافة إلى عجز المهارات ذات المستوى المتوسط في مجالات التصنيع المتقدم⁴⁷. هذا بالإضافة إلى التأخر في مجالات البحث العلمي و ضعف التنمية البشرية بصفة عامة، و قد يكون ذلك راجعاً إلى أسباب موضوعية، فضلاً عن عدم نضج الطبقة السياسية التي بيدها مقاليد الأمور في كثير من هذه الدول.

⁴⁵ عبد الله منصور، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 19

⁴⁶ عبد الله منصور، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 28

⁴⁷ صبحي فنوص، أزمة التنمية، مرجع سابق، ص 116

و تستخدم عدة مؤشرات للتعبير عن مستوى البحث العلمي، منها قياس عدد الاقتباسات المرجعية منها. و حسب تقارير التنمية الإنسانية العربية، فإن عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها عن 40 مرة كان مقالا واحدا فقط في كل من مصر و السعودية و الكويت و الجزائر في عام 1987، بينما وصل هذا العدد إلى 10481 مقالا في الولايات المتحدة و 523 مقالا في سويسرا⁴⁸. و الجدول التالي يعطي عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية:

جدول رقم (5): عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية:

البلد	عدد المراكز	البلد	عدد المراكز	البلد	عدد المراكز
الأردن	9	عمان	2	جيبوتي	1
البحرين	1	قطر	3	تونس	24
الجزائر	30	لبنان	9	ليبيا	18
السعودية	7	مصر	73	فلسطين	13
السودان	14	العراق	22	الصومال	3
الكويت	5	سورية	15	اليمن	9
المغرب	16	الإمارات	3	موريتانيا	3

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص 73.

و قد يبدووا التخلف تناقضا في الواقع، إذا ما قورن بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة، فأجزاء عديدة من العالم غنية بالموارد الطبيعية لكنها فقيرة في الوقت نفسه⁴⁹.

و بعد التطرق للمفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، يجدر أن نتناول هذه التنمية من حيث عناصرها.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

رأى الاقتصاديون الأوائل أن رأس المال والعمل هما العاملان الرئيسيان للنمو الاقتصادي. و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن إضافة عنصر الإنتاجية أصبح وجيها⁵⁰.

⁴⁸ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص 70.

⁴⁹ صبحي قنوص، أزمة التنمية، مرجع سيجرح ص 119.

⁵⁰ B.Bernier et yres Simon, Initiation à la macroéconomie, Dunod, 8° ed, PP 507 511

الجدول رقم(6): العناصر العامة للتنمية:

العناصر الكمية	- نمو اليد العاملة الشغالة (التحولات الديمغرافية، نمو معدلات التشغيل). -تمدد مدد العمل.	نمو رأسمال بسبب الاستثمارات	- رفع مستوى الإنتاجية المرتبط بأحسن ترتيب إنتاجي. - الاقتصاد السلمي الحاصل عن تخفيض في تكاليف الوحدات .
العناصر الكيفية	- تحسين مستوى تكوين اليد العاملة - إدماج عنصر الشباب في اليد العاملة. - الهجرة الداخلية (مثل النزوح الريفي) التي تسمح بتوزيع أكثر نجاحة لليد العاملة	- تخفيض من رأسمال حيث يسمح بإدماج الإيداع و التقدم التكنولوجي	- الرقي التقني العام. - تحسين أساليب التسيير. - دور المحيط الاقتصادي مثل تطوير التجهيزات الجماعية.

المصدر: د. بوشامة مدخل في الاقتصاد العام دار العرب للنشر و التوزيع الطبعة الثانية الجزء الأول ص 140.

أ. رأس المال: و يقصد به مجموعة الأصول المالية و غير المالية التي بحوزة الوكلاء الاقتصاديين في لحظة زمنية معينة. و تشمل الأصول المالية أساسا، السيولة المتوفرة، و القيم المنقولة و القروض و تشكل ما يعرف برأس المال المالي.

المعامل المتوسط لرأس المال: يعرف المعامل المتوسط لرأس المال بالنسبة لاقتصاد معين، بأنه نسبة رأس المال إلى الناتج الوطني الإجمالي: $k = \frac{K}{Y}$ ، و يمكن حسابه بالسعر الثابت أو بالسعر الجاري.

المعامل الهامشي لرأس المال: $k' = \frac{dK}{dY}$ ، و هو نسبة نمو رأس المال بين السنوات t و t+1، إلى نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي من نفس الفترة.

ب. الشغل: ليس العمل عاملا إنتاجيا منتظما، و يمكن إيجاد قياسين مختلفين لهذه المدخلة. يتمثل القياس الأول في حجم العمل، أما الثاني فيقيس عدد ساعات العمل المقام بها.

و يمثل حجم العمل مخزون العمل المتاح لأجل الإنتاج في اقتصاد ما، خلال فترة معينة.

ج. الإنتاجية: لا تطرح كثيرا مشكلة تعريف الإنتاجية بقدر ما تطرح مسألة قياس هذه الإنتاجية. ويعبر عنها بـ: " النسبة الموجودة من إنتاج ما، و العناصر التي ساهمت في الحصول عليه"⁵¹.

يتخذ مفهوم الإنتاجية إشكالا متعددة، و ينجر عن هذا التعدد أحيانا، أنها تفهم بكيفيات مختلفة.

⁵¹ د. بوشامة مدخل في الاقتصاد العام دار العرب للنشر و التوزيع الطبعة الثانية الجزء الأول ص 144

-الإنتاجية المتوسطة و الإنتاجية الهامشية: الإنتاجية المتوسطة لعامل من عوامل الإنتاج هي نسبة إنتاج هذا العامل إلى الكمية المستعملة من هذا العامل. أما الإنتاجية الهامشية لعنصر إنتاجي ما، فهي تساوي تغيرات الكمية المنتجة عندما تغير كمية هذا العنصر بالنسبة لوحدة معينة، في ظل بقاء الأمور الأخرى على حالها.

-الإنتاجية الكلية و الإنتاجية الجزئية: تأخذ الإنتاجية الكلية في الحسبان كل عناصر الإنتاج، في حين أن الإنتاجية الجزئية تخص كل عنصر على حدة.

-الإنتاجية القومية و الإنتاجية القطاعية: يمكن تقدير الإنتاجية الكلية أو الجزئية، أو المتوسطة أو الهامشية، على مستوى البلد ككل أو على مستوى قطاع إنتاجي أو حتى على مستوى شعبة إنتاجية.

بعد الحديث عن مفهوم التنمية الاقتصادية و عناصرها باعتبارها مخالفة لظاهرة التخلف، يجدر بنا تناول هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: التخلف في الدول النامية

نتناول في هذا المطلب مسألة التخلف مفهومها و خصائصها، فليس "التخلف" و "التنمية" تعبيرين مقارنين فحسب، بل توجد بينهما علاقة جدلية، مؤداها أن كلا منهما يفضي إلى وجود الآخر بطريقة التأثير المتبادل.

حظيت قضية التخلف بقسط وافر من الاهتمام من لدن الباحثين في مختلف المجالات الاجتماعية و يعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

-الوضعية المختلفة التي تميز معظم دول "العالم الثالث" ، من جهة

- و وجود هوة مادية و معنوية، قائمة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، من جهة ثانية.

و مما زاد في اتساع تلك الهوة بين العالمين" هو:⁵² أن مجتمعات العالم الثالث استعارت أنماطا حياتية من المجتمعات المتقدمة، تتعارض و أنساقها الاجتماعية و الثقافية؛ كذلك، وهذا هو الأهم، اقتناء هذه الدول أدوات- دخيلة عليها- أدت إلى تغيير شامل في الحياة الاجتماعية و الثقافية، تولد عنه فراغ اقتصادي و اجتماعي يصعب تداركه بسهولة. فقد يكون عدم التوازن الملاحظ بين التراكيب الاجتماعية و وسائل التنمية عائد إلى الكيفية التي تتم بها العملية التنموية في الدول المتخلفة و مدى أخذ الخصوصيات المجتمعات في الحسبان، عند التخطيط الاقتصادي.

3-1. مقومات التنمية في الدول النامية

من هذه المقومات ما هو خارج عن نطاق الفرد، و منها ما هو مرتبط بالقيم الذاتية للمجتمع.

3-1-1. ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

يلعب الإنسان دورا حاسما في مجال التنمية، الذي هو موضوعها بالأساس و قد أكدت هذه الحقيقة كل الدراسات التي أجريت حول مشكلة التخلف و أوضحت أن العامل البشري يفسر بدرجة كبيرة تباين

⁵² ا.د. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، مرجع سابق، ص 11

درجات لتقدم الاقتصادي بين الدول⁵³.

و خير دليل على ذلك، المكانة التي تبوأتها كل من اليابان و ألمانيا بعد خروجهما من الحرب العالمية الثانية مدمرتين، وذلك بفضل العامل البشري. و لم تغب هذه الحقيقة عن كثير من المفكرين، فقد أشار إلى ذلك المفكر الإسلامي مالك بن نبي حيث قال: "إن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي لنجاحها"
فالتنمية الاقتصادية الناجحة لا تتوقف على الجانب المادي -الموارد الطبيعية، ..- فقط و إنما يساهم الجانب الإنساني بالدور الأكبر في النهوض بها.

3-1-2. دور القيم الأساسية في التنمية الاقتصادية

من فطرة الإنسان أن يلاحظ ملاحظة بسيطة أو عميقة محيطه ثم يحكم عليه، بواسطة حواسه أو قناعاته الايجابية أو السلبية، الأمر الذي يتطلب وجود معايير و مقاييس أو مبادئ يرجع إليها عند إجراء عملية التقييم. و هذه المعايير و المقاييس التي تكون مرجعيته في التقييم و الحكم على الأشياء هي ما تسمى بالقيم.

و يعني مفهوم القيم في المجتمعات الواعية، تلك المنظومة التربوية، التي تسعى إلى تكوين أجيال على أساس القيم والعقائد و الحقائق العلمية التي تؤمن بها تلك المجتمعات. و يقاس نجاح تلك الأهداف التربوية بمدى تأثيرها في سلوك الأفراد و مدى حضورها في الواقع العملي. و يقول في هذا المضمار المفكر Dewey John في كتابه "democracy and education" إن الأمة إنما تعيش بالتجديد و إن التجديد يقوم على تعليم الصغار⁵⁴

تظهر نماذج التنمية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة مرهون بالقدر الذي أمكن إدخاله على سلوك الفرد لتغييره أو لتشكيله في الاتجاه الذي يخدم الأهداف التنموية المرسومة.

3-2. مفهوم التخلف و خصائصه

من السهولة بمكان أن ندرك مفهوم التخلف بعدما ناقشنا مفهوم التنمية، فالتخلف لا يعني الانعدام المطلق للتنمية و إنما هو أداة لمقارنة مستويات التنمية المتفاوتة.
وقد أدرك الاقتصادي آدم سميث ضرورة تأمل الأسباب الكامنة وراء ثراء بعض الأمم دون غيرها⁵⁵.
و يقول الاقتصادي "ريمون آرون R. ARON" أنه طالما كان اصطلاح التخلف في جوهره مفهوما للمقارنة، فمن غير المعقول أن نبحث عن تحديد مباشر له⁵⁶.
ومع ذلك فإن محاولات عدة لإعطاء تعريف محدد للتخلف، انصرفت كلها إلى اعتباره نشاطا اقتصاديا متعثرا يتميز بانخفاض مستويات الاستهلاك و الرخاء مع وجود إمكانيات كامنة تؤدي إلى التقدم و الازدهار لو أنها استخدمت بكفاءة.

⁵³ طيب داودي، مرجع سابق ص 15

⁵⁴ طيب داودي، المرجع السابق ص 17

⁵⁵ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، مرجع سابق ص 110

⁵⁶ قفلا عن طيب داودي، مرجع سابق، ص 19

و مع صعوبة الوقوف على تعريف محدد (شامل و مانع) للتخلف فإنه يمكن مع ذلك التعرف عليه بواسطة مظاهر و صفات لو توفرت في بلد ما، فإنه سيوصف بالمتخلف مقارنة بمظاهر و صفات في دول أخرى توصف بالمتقدمة، وقد عدد الكاتب الفرنسي (Y-Lacoste) هي الصفات كما يلي:

عدم الكفاية الغذائية - ضعف القطاع الزراعي - ضعف متوسط الدخل القومي و مستويات المعيشة - التصنيع المحدود أو الناقص - الاستهلاك الضعيف للطاقة - التبعية الاقتصادية - قطاع تجاري مشوه النمو - بني اجتماعية متأخرة - ضعف نمو الطبقات الوسطى - ضعف الاندماج القومي - ضعف مستوى التعليم - اتساع البطالة المقنعة أو نقص الاستخدام - وضع صحي سيء - الخ.

تتشارك مجموعة الدول المتخلفة في كثير من الخصائص على الرغم من التفاوت الكبير بين عناصر هذه المجموعة و من هذه الخصائص:

- انخفاض و سوء استغلال الموارد الطبيعية و البشرية.
 - عدم فاعلية الموارد المتاحة لانخفاض مستويات المعرفة الفنية
 - انخفاض مستويات الإنتاجية ،
 - قيام الاقتصاد على سلعة واحدة تكون في جل الأوقات استراتيجية
 - اعتماد تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية
 - انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار، و عدم قدرة أنظمتها المالية على تمويل التنمية الاقتصادية.
 - إضافة إلى الخصائص الاقتصادية السابقة، هناك خصائص اجتماعية نذكر منها:
 - ارتفاع معدلات المواليد و ضغط السكان، مع ارتفاع معدلات الوفيات اثر الوضع الصحي المتردي، و انخفاض متوسط أمل الحياة
 - انخفاض مستويات التعليم
 - عدم الاستقرار السياسي.
- و قد انعكس التخلف سلبا على هذه البلدان و نلمس آثاره السلبية من خلال:
- نقص التمويل في الدول النامية
 - ارتفاع أسعار الفائدة و الأزمات المالية و انخفاض قيم عملات الدول المتخلفة
 - الدور السلبي للاستثمار الأجنبي.
- و الجدول التالي يوضح حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية 2001/2000 (ملايين الدولارات):

جدول رقم (7): حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

2001	2000	البلد	2001	2000	البلد
49	23	عمان	160	39	الأردن
249	298	لبنان	1196	438	الجزائر
510	1235	مصر	20	-1884	السعودية
-101	-142	ليبيا	574	392	السودان
205	270	سورية	-40	16	الكويت
-156	206	الإمارات	2658	201	المغرب
-205	-201	اليمن	486	779	تونس

المصدر: عن تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003.

بعد أن تعرفنا على مفهوم التخلف و أهم ملامح الدول المتخلفة، نتساءل: ما العوائق التي تحول بين هذه الدول و بين التنمية الاقتصادية؟.

المطلب الرابع: معوقات التنمية

4-1. الفجوة بين الدول الفقيرة و الدول المتقدمة

يتميز النمو الاقتصادي الحديث بكونه لم يبدأ، في شتى أنحاء العالم في نفس الوقت، إذ بدأ متباطئاً في أوروبا، وأمريكا الشمالية، ولم يعبر ذلك النمو إلى مناطق أخرى، تختلف ثقافياً عن أوروبا إلا إلى اليابان وذلك حتى الخمسينات من القرن الماضي⁵⁷، وتواصلت الهوة في الأتساع بين تلك الدول التي قطعت أشواطاً معتبرة و بين تلك التي لم يحدث فيها مثل ذلك.

ليست هذه الفجوة حتمية أو دائمة، فدولة اليابان كانت في أوائل خمسينات القرن العشرين أفقر من كل الدول الأوروبية بما فيها اليونان، ومع نهاية السبعينات أصبح نصيب الفرد من الدخل يناهز نظيره في أغنى الدول الأوروبية، كذلك فإن الحالة الماليزية تعتبر خير دليل على أن الهوة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث قابلة للتقليص.

ويرجع بعض الباحثين اتساع تلك الفجوة إلى الاستعمار مما نجم عنه من صراعات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، هذا بالإضافة إلى التبادل التجاري غير المتكافئ بين الشمال والجنوب.

وفي ظل انعدام السيطرة السياسية المباشرة، فإن ثروة بلدان الجنوب سوف تستمر في التدفق إلى الشمال، مما ينجر عنه أن تكون القيمة الاقتصادية الناتجة عن الموارد الطبيعية والعمل خسارة لبلدان الجنوب⁵⁸. إضافة إلى هذه الأسباب الخارجية، هناك أسباب داخلية: الثقافة، التعدد العرقي وغيره مما يفسر جزئياً تأخر بعض الدول عن غيرها. و قد يكون مدعاة لليأس أن نعتقد أن الطريق الصحيح لبدء عملية التنمية هو أن تخلق الدول الفقيرة مناخاً مماثلاً للمناخ الذي ساد أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عندما دخلت هذه المناطق على النمو الاقتصادي الحديث.

⁵⁷ طه عبد الله منصور، إقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 42.

⁵⁸ د. صبحي محمد قنوص، مرجع سابق، ص 179.

وبعبارة أخرى هل تتطلب التنمية توفر شروط خاصة، كتوفر نظام مصرفي حديث قبل البدء في عملية التنمية؟، أم هناك بدائل متاحة في الغالب؟ ومن حسن حظ الدول المتخلفة أنه ليس هناك قائمة ثابتة من العقبات التي يجب اجتيازها في مضمار التنمية، بل هناك بدائل بالنسبة لأغلب المتطلبات الأساسية التي يجب توفرها قبل التنمية⁵⁹. وبالخصوص عنصر رأس المال والعمل. ففي الوقت الذي يرى فيه ماركس أنه لا بد من حدوث التراكم الرأسمالي قبل بدء النمو الاقتصادي، يشكك آخرون في هذا الشرط، معتبرين أن ماركس إنما أنطلق من النموذج البريطاني، الذي حول عائدات التجارة واستغلال خيرات المستعمرات إلى الاستثمار في الصناعة. ويعززون رأيهم بعدم وجود تراكم رأسمالي في الدول الأوروبية الأخرى، كألمانيا وروسيا، وكذلك اعتماد كثير من دول العالم الثالث على المؤسسات المالية في تخصيص وتعبئة المدخرات (دول أمريكا الجنوبية) أو بالاعتماد على الموازنة الحكومية (حالة دول جنوب الصحراء).

4-2. العوائق الاقتصادية للتنمية

يرى بعض الاقتصاديين أن أكثر العقبات الشائعة، التي تقف في وجه التنمية تتمثل في دائرة الفقر المفرغة، و ضيق حجم السوق في الدول النامية. تعد دائرة الفقر المفرغة عائقا فعليا في وجه المخططان التنموية في العالم الثالث. ومدلولها أنه يمكن للأغنياء من الناس أن يدخروا ويستثمروا بسهولة أكثر من قيام الفقراء بمثل ذلك، ومنه فإن الأمر يكون أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الذي يكفي لاجتياز عتبة الفقر. أما العلاقة بين ضيق حجم السوق و التخلف الاقتصادي، فهي تستند أساسا على الفكرة القائلة بأن وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ويعزى صغر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخل ومن ثم إلى انخفاض الطلب في تلك الدول⁶⁰. وهي حجة يرددها بعض الاقتصاديين لأن بعض الدول الأقل نموا يقطنها عدد ضخم من السكان، بحيث إن مجموع دخولهم مرتفع وبالتالي حجم طلبهم كبير جدا.

4-3. العوائق الحكومية للتنمية

صاحب التنمية الاقتصادية التي عرفتها إنجلترا في القرن التاسع عشر، مساعدات مباشرة من الحكومة، تزايدت بعد ذلك إلى درجة أنه لم يعد هناك إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي بدون الدعم الحكومي النشط، لذلك يمكن اعتبار الحكومات ذاتها عقبة في سبيل التنمية أو السبب الرئيسي لوجود الفقر، إذا لم تكن متحمسة أو لم تقم بالدور المنوط بها أحسن قيام. ويفترض أن توفر الحكومة بيئة مستقرة للمشروعات التنموية، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا.

⁵⁹ طه عبد الله منصور، إقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 48

⁶⁰ طه عبد الله منصور، إقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 53

وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحروب الأهلية والأمن العام. وتوفير التشريعات والهيكل القضائي وغيرها، الكفيلة بتحفيز الأنشطة الاقتصادية.

إضافة إلى استقرار البيئة، فإنه لا بد من الاستقلال السياسي في اتخاذ القرارات، إذ أن غياب هذا العنصر كان أبرز العوائق التنموية في البلدان النامية قبل استقلالها. كما يعتبر الدعم الحكومي الجاد للتنمية من أسباب نجاحها، وبالمقابل فإن غياب هذا الدعم، وانصراف الحكومات إلى انشغالات أخرى يعد عائقا في وجه التنمية. ومهما يكن الجهد المبذول لتخفيف العوائق التي تقف في وجه التنمية، فإن هذه الأخيرة لن تتحقق إلا بتوفير جملة من الشروط.

المطلب الخامس: شروط تحقيق النماء الاقتصادي⁶¹

يشهد الواقع اختلافا كبيرا وجدلا حادا بين المدارس الاقتصادية حول تحديد أسباب التخلف، لكن الفجوة تنقلص عندما يتعلق الأمر بتحديد شروط تحقيق التنمية. وفي ما يلي عرض للحد الأدنى من الشروط التي يجب توافرها لتحقيق التنمية.

5-1. زيادة مستمرة في الناتج القومي و تحسن في مستوى المعيشة حيث يجب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن تغير في ظروف الإنتاج، يضمن استمرارية في تدفق السلع بغض النظر عن العوامل الاستثنائية. فالتنمية بمفهومها الشامل يجب أن يصاحبها ظهور صناعات جديدة، فهي إذا عملية مستديمة و طويلة الأجل تمس مجمل الهياكل الاقتصادية و تؤدي في نهاية الأمر إلى تحسن في مستوى المعيشة و مقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

5-2. توفر يد عاملة مدربة: و يرتبط هذا العنصر بالنظام التعليمي بصفته الممول الأساسي لسوق العمل حيث يجب التوفيق بين التكوين النظري و التكوين التقني و التطبيقي.

5-3. تراكم الثروة لزيادة الاستثمارات: إن زيادة الدخل القومي لن تخدم أغراض التنمية الاقتصادية إلا إذا تحول هذا الفائض إلى رأس مال تراكمي يوجه لتعزيز الاستثمارات الوطنية.

5-4. تنمية المبادلات: إن تحقيق التنمية في وقتنا الحاضر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعامل مع العالم الخارجي و تبادل السلع و الخدمات معه.

خلاصة الفصل التمهيدي

خلال هذا الفصل تم التعرض لإشكالية التنمية الاقتصادية و شروط تحقيقها، و العوائق التي تقف حجر عثرة في وجهها، هذا بعد أن تم تناول موضوع التمويل و كيفية الحصول عليه من مختلف المصادر والقنوات المتاحة التي يتم اللجوء إليها لتمويل تلك التنمية. و يبقى النظام المصرفي أهم تلك القنوات على الإطلاق، لاعتبارات كثيرة.

⁶¹ محمد بوجلال، مقال تحت عنوان الوقف النامي منشور في عدد من الدوريات المتخصصة، ص 9-11

الفصل الأول: النظام المصرفي

المبحث الأول: البنك المركزي

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

المطلب الثاني: تطور دور البنك المركزي

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

المطلب الرابع: موقف البنك المركزي من خلق و افناء النقود

المطلب الخامس: البنك المركزي كمصدر للمعلومات

المطلب السادس: استقلالية البنك المركزي

المبحث الثاني: البنوك التجارية

المطلب الأول: تطور البنوك التجارية

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للبنك التجاري

المطلب الرابع: البنوك التجارية و دور الوساطة

المطلب الخامس: تنظيم البنك التجاري

المطلب السادس: وظائف البنوك التجارية

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة

المطلب الأول: البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: البنوك المتخصصة

خلاصة الفصل الأول

الفصل الأول: النظام المصرفي

يشير النظام بصفة عامة إلى مجموعة من المكونات، ذات علاقة متداخلة مع بعضها، على نحو متكامل، داخل حدود معينة لتحقيق أهداف مشتركة، في بيئة ما. و في سبيل ذلك يقبل النظام مدخلات، و يقوم بعمليات و ينتج مخرجات و يسمح باستعمال مدخلات مرتدة (تغذية مرتدة). و النظام المصرفي هو ذلك الإطار الذي يضم مكونات من بنوك و مؤسسات مالية و غيرها، تنشط في بيئة معينة و تعمل بشكل متكامل⁶².

يتكون النظام المصرفي من شبكة متكاملة من البنوك التجارية المرخص لها في استقبال ودائع الجمهور، و بمزاولة نشاط تجاري عام عن طريق إعطاء قروض في مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية.⁶³

تكشف النظرة المتبصرة للنظم المصرفية، اختلاف هياكلها وفقا للنظام الاقتصادي السائد في كل دولة، و درجة التحرر من القواعد التي تلتزم بها بيئة النظام، و كذا مدى التدخل الحكومي في البيئة المصرفية، بالإضافة إلى مدى حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك. و تتشابه معظم دول العالم في وجود البنوك المركزية على قمة هياكلها و نظمها المصرفية⁶⁴.

⁶² د. طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية. تحريمين للكمبيوتر، 2000، ص 149.

⁶³ Douglas, Breen Wald, ed. Encyclopedie économique, Economica, 1984, page : 941

⁶⁴ طه طارق، مرجع سابق، ص: 149.

أ- البيئة المصرفية

سبق وأن ذكرنا أهمية البيئة التي ينشط البنك في ظلها، فهو بوصفه منظمة يعتبر نظاما مفتوحا يتصف بالحركية، بمعنى أنه يتعامل و يتفاعل بصفة مستمرة مع البيئة التي يعمل فيها، حيث يستمد منها موارده البشرية، المعلوماتية و المادية، و غير ذلك في صورة مدخلات مقابل خدماته كمخرجات. و يمكن تعريف البيئة المصرفية على النحو التالي:

" البيئة المصرفية هي كافة الكيانات أو التغيرات التي تقع خارج البنك، و تؤثر على أدائه، و لا تخضع نسبيا لسيطرته"⁶⁵ و يقصد هنا بالمتغيرات أو الكيانات البيئية: البنوك المنافسة، العملاء، الظروف السياسية... الخ، و التي ينبغي للبنك التكيف مع مقتضياتها.

و أهم عناصر البيئة الخاصة للبنوك هي:

العملاء، و المنافسون، و الموردون، و الحكومة، إضافة إلى الجمهور

أما البيئة العامة للبنك، فتتمثل في جميع الكيانات التي تقع خارج البنك و تؤثر بصورة غير مباشرة (على خلاف البيئة الخاصة) على أنشطته. و أهم عناصر هذه البيئة:

-الظروف الاقتصادية

-الظروف السياسية

-الظروف الاجتماعية و الثقافية

-الظروف التقنية

-الظروف الطبيعية

ب- التوجهات المعاصرة للبيئة المصرفية

تتسم البيئة المصرفية في أيامنا هذه، بوجود العديد من التوجهات، ذات التأثير المتفاوت على أداء المنظومة المصرفية و تتحد هذه التوجهات في كون هدفها هو تحقيق ميزات تنافسية للبنوك. و تتمثل أهم هذه التوجهات فيما يلي:

ب-1- العولمة: تتمثل تداعيات ظاهرة العولمة فيما يلي:

- الخدمات المصرفية الدولية ؛

- عولمة آلات الصرف؛

- تزايد البنوك متعددة الجنسيات؛

- نمو الاستثمارات العالمية؛

- تبني البنوك للمعايير العالمية؛

- الاتفاقيات العالمية المشتركة؛

و قد اقترحت كل من مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) و مجموعة (A.T. Kearney)

⁶⁵ د. طه طارق، مرجع سابق، ص: 94.

الاستشارية في علوم الإدارة مؤشر العولمة منذ عام 2001 لقياس درجة تكامل و اندماج الدول في الاقتصاد العالمي. وحتى 2002 بلغ عدد الدول الداخلة في المؤشر إلى 62 دولة، تشمل دولا صناعية ودول ذات اقتصاديات ناهضة و دول نامية، و تشكل هذه المجموعة 95% من حجم الاقتصاد العالمي و يقطنها 85% من سكان العالم".⁶⁶

- ب-2. التماسس **Institutionnalisation** (شركات التأمين، صناديق المعاشات...)؛
ب-3. التوريق: **Titrisation** تحويل القروض المصرفية إلى أوراق تطرح للتداول؛
ب-4. الحوسبة **Informatisation**: مثل (نظام المعلومات الادارة)؛
ب-5. الابتكار **Innovation**: ابتكار خدمات مصرفية جديدة و منتجات جديدة؛
ب-6. التسييس **politisation**: التفاعل مع الأوضاع و الأحداث السياسية.

بعد التعرض لبيئة النظام المصرفي، يجدر أن نتناول عناصر هذا النظام، و التي يأتي في مقدمتها البنك المركزي.

⁶⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، ص:157

تلعب البنوك المركزية دوراً محورياً في مجال النشاط المصرفي، و التتمية الاقتصادية بصفة عامة.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

تميزت الاقتصاديات في الفترة ما قبل إنشاء البنوك المركزية بمجموعة من السلبيات و النقائص، نذكر منها:

- تخبط النظام المصرفي و غياب الرقابة و الإرشاد؛
- سيادة ما يشبه قانون الغاب في كون البنوك القوية تجهز على البنوك الضعيفة؛
- عدم إمكانية الحد من السيطرة على العوامل البيئية، التي كانت تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي - فوضوية إصدار النقود و التعامل بها، و ذلك من قبل كل المصارف في حدود القطر الواحد.
- و في تلك الفترة كان إقبال الناس على النقد و التعامل به يعتمد على مدى ثقتهم بالبنك المصدر له⁶⁷.

كان للتقدم الاقتصادي الفضل في كشف عيوب و مساوئ عملية إصدار النقد من طرف عدة مصارف في البلد الواحد، و من هنا جاءت فكرة إنشاء البنوك المركزية، التي تتولى زمام أمور الجهاز المصرفي، و تحتكر عملية إصدار النقد، و تتحكم في حجم القروض و تراقب النقد، و تتولى الإشراف على تنفيذ السياسة المصرفية للبلد.⁶⁸ و انطلاقاً من هذه الوظائف يبرز دور البنوك المركزية كضامنة للاستقرار النقدي انسجاماً مع التوسع الاقتصادي للبلد. و كلمة "مركزي" تشير إلى موقع البنك المركزي من النظام المصرفي: فهو ينظم السيولة، و يدير التسويات بين البنوك، كما يلعب دور الوسيط مع البنوك المركزية الخارجية⁶⁹. و قد بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بمباشرة مهام إصدار النقود و ما يترتب على ذلك، ثم تولت بعد ذلك مهمة الرقابة على مستوى النظام المصرفي. تباين دور البنوك المركزية، إثر التباين الكبير بين بلدان العالم من حيث التغيرات البيئية و حجم تأثير القطاع الاقتصادي بها. و يمكن تعريف البنك المركزي بأنه " المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي و يستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية و الأصول النقدية إلى حقيقية، كما و أنه يحتكر عملية إصدار النقد، يدير و يوجه الائتمان و شؤون النقد في البلاد"⁷⁰.

يعتبر البنك المركزي هو مؤسسة عامة، و من ثم فهو يهدف إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة و يتضح ذلك من المهام التي يعهد إليه بها، فهو يحتكر إصدار النقد القانوني الإلزامي للدولة، و يقوم بوظيفة أساسية أخرى هي الرقابة و التحكم في عرض النقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية⁷¹، و تخول هذه السلطات الممنوحة للبنك المركزي التصرف وفق ما يتماشى مع السياسات الاقتصادية و

⁶⁷ د. جيل سالم، الزيداني السعودي،، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة و النشر، 1999، ص: 75.

⁶⁸ المرجع السابق، ص: 75.

⁶⁹ CLAVDE colli, Dictionnaire économique et financier, 5^e édition, Edetion de SEUIL, P : 175.

⁷⁰ ج سالم الزيداني، مرجع سابق، ص: 76.

⁷¹ أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، 2001، ص: 15.

تجدر الإشارة إلى أنه في اقتصاديات السوق المالية لا تبقى صلاحيات البنك المركزي مطلقة، بل إن لقوى هذه السوق المختلفة أن تحدد على سبيل المثال سعر الفائدة عكس ما هو الحال في اقتصاديات الاستدانة. كما أن البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق أرباح من وراء عملياته و إنما تعتبر أرباحه نتيجة عارضة للغرض الأساسي الذي يرمي إليه.

بعد الحديث عن نشأة البنوك المركزية ودورها الرئيسي، نتناول تطور ذلك الدور عبر الزمن.

المطلب الثاني: تطور دور البنك المركزي

إدراكا من الدول بأهمية الدور الذي تلعبه المصارف في الاقتصاديات، بدأت هذه المؤسسات في الظهور. و هكذا ففي سنة 1606م تأسس أول بنك في العالم و هو بنك السويد، حيث نشأ كبنك تجاري منح سلطة إصدار النقود من قبل الدولة و تلاه مصرف إنجلترا سنة 1694م، ثم مصرف فرنسا: 1800م، فالنمسا: 1817م، فهولندا: 1818م، ثم اليابان: 1882م و مجموعة مصارف الاحتياطي الأمريكي: 1914م، و بعد ذلك بدأت البنوك المركزية بالتأسيس في بلدان العالم.⁷²

و على الرغم من اختلاف ظروف نشأة البنوك المركزية تبعا لاختلاف البيئات التي تنشط فيها، إلا أن ثمة سمات مشتركة بينها فيما يخص تطورها⁷³ نوجزها فيما يلي:

أ-تنامي دور البنوك المركزية في التوسع الاقتصادي، وقد لوحظ ذلك جليا تبعا للتحويلات التي أحدثتها أزمة 1929، فمنذ ذلك الحين اعتبر من الضروري توسيع نطاق تدخل البنوك المركزية الذي كان من قبل مقتصرًا على رقابة كتلة النقد و قابلية تحويلها إلى ذهب بمعدل ثابت، إلى المشاركة بفعالية في السياسات الائتمانية.

ب-موازاة مع ذلك، فإن البنوك المركزية لا تمثل إلا واحدة من الأدوات من بين أخرى في مجال تدبير السياسة الاقتصادية و النقدية. والأدوات الأخرى المنافسة هي: السياسة الضريبية، رقابة الصرف و التحكم في النفقات العمومية. و تستخدم الحكومات هذه الأدوات إلى جانب أداة البنك المركزي.

ج- ابتداء من فترة الحرب العالمية الثانية، فإن الدور الأساسي للبنوك المركزية، تمثل في محاولة التوفيق بين مستويات عالية من الإنتاج و التشغيل في الاقتصاد مع استقرار الأسعار و الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات و الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية في أسواق الصرف الدولية.

بعد أن تبلور واستقر الدور الذي تلعبه البنوك المركزية عبر الزمن، تم تحديد ذلك الدور في صيغة وظائف يقوم بها البنك المركزي.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

⁷² جميل سالم انزيداني، مرجع سبق، ص 70

⁷³ Dictionnaire économique et financier, op. cit, p : 175

تقوم البنوك المركزية، في كثير من الدول بمثابة المنظم للنشاط المصرفي بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرسومة، لذا يطلق على البنك المركزي: بنك البنوك أو بنك الدولة باعتباره مملوكا للحكومة في معظم البلدان، أو هو خاضع لرقابتها الصارمة⁷⁴ و يهدف - بالأساس - إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي دول العالم الثالث، يضاف إليه هدف آخر و هو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية⁷⁵. و لتحقيق أهدافه، يمارس البنك المركزي وظائفه التي يمكن تصنيفها إلى: وظائف عامة و وظائف مباشرة. ترتبط هذه الوظائف ارتباطا وثيقا بشبكة البنوك التجارية للبلاد، كما ينطوي جوهر هذه الوظائف على تيسيرات تمنح للبنوك و قيود تفرض عليها. و يؤكد الواقع العملي أن لهذه القيود و التيسيرات أهميتها في تحقيق كل من البنك المركزي و البنوك التجارية الأهداف المنشودة.

1- الوظائف العامة

و تتمثل في الوظائف المالية ذات الصلة العامة، أي التي تشمل الاقتصاد القومي للدولة ككل، و من أهمها ما يلي:

1.1. اضطلاع البنك المركزي لمسؤولية موازنة سعر الصرف للعملة القومية.
2.1. القيام بعمليات السوق المفتوحة، التي تتمثل في بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية و ذلك بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة⁷⁶. و هذه الوسيلة تستعمل من قبل البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة إما بالزيادة أو بالنقصان. و يتم ذلك عبر تدخل المصرف المركزي في سوق السندات، أو سوق الأوراق المالية كمشتري أو كبائع للسندات (الحكومية أساسا). ففي حالة الشراء يتم تزويد السوق النقدية بنقود جديدة لتغطية العجز في السيولة، و الدفع بأسعار الفائدة نحو الانخفاض. أما في حالة البيع، فإن ذلك يؤدي حتما إلى امتصاص الفائض من السيولة النقدية و الدفع بأسعار الفائدة نحو الارتفاع، نظرا للعلاقة العكسية التي تربط سعر الأوراق المالية بسعر الفائدة.
و قد استعملت هذه الطريقة لأول مرة في بريطانيا ثم تلتها الولايات المتحدة في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، عندما لاحظت السلطات النقدية آنذاك محدودية الاعتماد على سعر إعادة الخصم، للتأثير على حجم السيولة النقدية. أما في فرنسا فلقد ازداد اللجوء إلى هذه الطريقة مع مطلع السبعينات عندما بدأت المصارف التجارية تفضل البحث عن السيولة (أو التخلص منها) في السوق النقدي، بدلا من اللجوء إلى البنك المركزي مباشرة. و يلاحظ في هذه الطريقة (السوق المفتوحة) أنها تخضع لآلية العرض و الطلب في تحديد سعر السندات على المدى القصير.

3.1. وضع شروط الاقتراض لمجالات عدة من النشاط في مقدمتها النشاط الائتماني العقاري، و كذا الائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع و شراء الأوراق المالية، و الائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد، بغرض شراء السلع المعمرة كالسيارات و الآلات الكهرومنزلية و غيرها، و تعتبر هذه الوظيفة بمثابة أداة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الموارد التي توجه إلى تلك

⁷⁴ طارق طه، مرجع سابق، ص: 152.

⁷⁵ م. ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الدلتا، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 79.

⁷⁶ د. محمد بوجلل، محاضرة حول السياسة النقدية، بتاريخ 30.04.2003، ص: 2.

4.1. مسك الحسابات الجارية للحكومة، حيث تمارس أيضا دور الوكيل المالي للحكومة، و تسهل
تحصيل الضرائب، و ذلك بالسماح للممولين بسداد ما عليهم من مستحقات عن طريقها.

5.1. بيع و شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة و دفع الفوائد الدورية التي تستحق لحملة تلك
الأوراق.

6.1. مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة.

7.1. و كما ذكر سابقا، ففي دول العالم الثالث، تلعب البنوك المركزية دورا بارزا في التنمية
الاقتصادية و تكوين رؤوس الأموال، و تنشيط الاستثمار الأجنبي و تدعيم النشاط الاقتصادي بصفة
عامة. و قد يتم ذلك من خلال توجيهات البنك المركزي إلى البنوك التجارية بزيادة الاستثمار في
الأسهم التي تصدرها منشآت الأعمال، أو التمييز في شروط الائتمان بين المقترضين على أساس أهمية
النشاط الذي يمارسونه.⁷⁸

2- الوظائف المباشرة:

و هي تلك الوظائف التي تتعلق مباشرة بالبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي و تتمثل في:

1.2. إصدار أوراق النقد (البنكنوت)

و ذلك لغرض تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على العملة المحلية، و منه تحقيق الاستقرار في
سوق المال، إذ تقوم البنوك المركزية بإصدار أوراق النقد (البنكنوت)، و تعني هذه الوظيفة الكثير
بالنسبة للبنوك التجارية. فإذا كان الأصل أن المسحوبات النقدية اليومية من خزينة البنك عادة ما
تتناسب مع الإيداعات التي تدخل الخزينة في ذات اليوم وفقا لقانون الأعداد الكبيرة (Law of Large
Number) أو قانون المتوسطات فإن ظروفًا طارئة قد تحدث، و يحدث معها خلل في هذا التوازن مما
قد يضطر البنوك التجارية أو بعضا منها إلى طلب نقود ورقية من البنك المركزي. و إذا لم يستطع
هذا الأخير مواجهة تلك الطلبات، يقوم بإصدار كميات إضافية.⁷⁹

نجد أنه من خلال العملية السابقة، في الوقت الذي يقدم فيه البنك المركزي خدمة للبنوك التجارية فإنه
يحقق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على العملة المحلية.
ظل الذهب يشكل غطاء العملة المصدرة حسب القوانين و التشريعات الحكومية لفترة من الوقت، و
ذلك عندما كانت النظم النقدية تخضع لقاعدة الذهب. لكن عندما تم التحلي عن هذه القاعدة، تم التحول
إلى قاعدة النقود الورقية، و أصبح غطاء العملة لا يقتصر على الذهب فحسب كرسيد تمتلكه الحكومة،
بل أصبح غطاء العملة مرتبطا بدرجة النمو الاقتصادي للبلاد، الذي ينعكس على ميزان المدفوعات، و
من هنا أصبح غطاء العملة مكونا أيضا من أصول مختلفة كالسندات الحكومية و الأوراق التجارية،

⁷⁷ منير هندي، مرجع سابق، ص: 80.

⁷⁸ منير هندي، مرجع سابق، ص: 80.

⁷⁹ م. هندي، مرجع سابق، ص: 81.

العملات الأجنبية الرئيسية، إضافة إلى نسبة الرصيد الذهبي إلى إجمالي العملة الصادرة. و ترجع عملية إصدار النقد إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

- إهتراء النقد

- الحفاظ على التوازن

- إلغاء النقود المتداولة في السوق، و استبدالها بأخرى جديدة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك.

كما تعتبر عملية تركيز الإصدار النقدي لدى جهة واحدة (البنك المركزي) مهمة لعدة أسباب نذكر منها:⁸⁰

* تركيز الإصدار النقدي لدى البنك المركزي وحده، يعطي في الظروف الطبيعية، ثقة مستمرة بالنقد.
* التحكم في حجم الائتمان المصرفي يتطلب إصدار النقد من قبل البنك المركزي فقط، حيث إن الزيادة في القروض تتطلب زيادة في حجم كمية النقود المصدرة، و بالمقابل يتطلب تخفيض القروض، تقليص كمية النقد المصدر، و إذا كان البنك المركزي هو الوحيد الذي يصدر النقد فإن ذلك يمكنه من السيطرة على حجم القروض.

* إن إصدار النقد من طرف جهة واحدة، يمنع تعدد العملات و ذلك خدمة للمبادلات و تسهلا للتعامل.

2.2. إدارة الاحتياطي القانوني

تلتزم أغلب التشريعات المالية البنوك بوضع نسبة من الودائع لدى البنك المركزي، يطلق عليها الاحتياطي القانوني، كشرط لاستمرارها في العمل. و البنوك المركزية لا تدفع أية فوائد على الاحتياطي المحفوظ لديها⁸¹. و يعتبر إلزام البنك التجاري بالقواعد المتعلقة بالاحتياطي الإلزامي، مدعاة للثقة من قبل المودعين. و تتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، و إن كانت بعض التشريعات لا تمنع في اعتبار النقدية الموجودة في خزينة البنك جزءا من الاحتياطي القانوني⁸². و على غرار الوظائف السالفة الذكر، فإننا نجد أن الاضطلاع بمسؤولية تسيير الاحتياطي القانوني تخدم أهداف كل من البنوك التجارية و البنك المركزي: فبالنسبة للبنك التجاري، يعتبر الاحتياطي القانوني بمثابة حماية لأموال المودعين، و من ثم يترتب على الالتزام بقواعده زيادة ثقة المودعين، أما البنك المركزي، فإن الالتزامات بمتطلبات الاحتياطي القانوني، تعني عدم حدوث زيادة غير مرغوب فيها و غير محسوبة في عرض النقود، يكون من شأنها الإخلال بالسياسة النقدية. و يذهب البعض أبعد من ذلك، إلى أن الهدف الأساسي من إدارة البنك المركزي للاحتياطي القانوني هو ضمان سلامة تنفيذ السياسة النقدية، و ليس حماية أموال المودعين، ذلك لأن الاحتياطي القانوني لا يعد كافيا لتحقيق هدف الحماية، إذ يمثل نسبة ضئيلة من حجم الودائع، من جهة، و من جهة أخرى فإن الحماية يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى أكثر فعالية، في مقدمتها رقابة البنك المركزي التي تضمن

⁸⁰ د. جميل سالم الزيداني، مرجع سابق، ص: 77.

⁸¹ طارق طه، مرجع سابق، ص: 155.

⁸² م. إ. هندي، مرجع سابق، ص: 81.

توجيه أموال المودعين إلى استثمارات لا تعرض البنك التجاري للمخاطر، و التأمين على الودائع⁸³.

3.2. منح القروض للبنوك التجارية

تلجأ بعض البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي، إما في صورة قرض مباشر يحصل عليه المقترض مقابل رهونات تتمثل في سندات حكومية أو عقارية، أو في صورة غير مباشرة من خلال خصم أوراق تجارية تكون بحوزة البنك. و بهذا يكون البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى، كتلك البنوك بالنسبة للأفراد و المؤسسات.⁸⁴

يسود الاعتقاد في أن دلالة كون البنك المركزي هو بنك البنوك، هي مقدرته على منح قروض للبنوك التجارية عندما يقتضي الأمر، و هذا ما يحدث في الواقع، و تتم هذه العملية وفق إحدى الصور التالية:⁸⁵

أ- **خصم الأوراق التجارية:** يتقدم البنك إلى شبك خصم الأوراق التجارية لتحصيل قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق، و ذلك مقابل خصم معين من قيمة الورقة يتمثل في معدل الخصم (Discount rate) حيث يتوقف هذا الأخير على جودة الورقة، كما يتوقف على تأريخ استحقاقها.

ب- **القرض المباشر:** يحصل عليه البنك التجاري مقابل رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات. و يتوقف سعر الفائدة على نوعية الرهن و المركز المالي للبنك المقترض... الخ.

ج- يمكن إضافة صورة ثالثة يمكن اعتبارها نوعاً من الإقراض تتمثل في استعداد البنك المركزي لشراء أوراق مالية حكومية من البنوك التجارية مما ييسر لها تحويل تلك الأوراق المالية إلى نقدية في أقصر وقت، دون أن تتعرض لخسائر رأسمالية⁸⁶، تسببها الحاجة الاضطرارية لبيع تلك الأوراق. وإذا كان معدل الخصم و سعر الفائدة على القروض يتوقفان على عوامل تتعلق بالمقترض و القرض ذاته، فإن هناك عاملاً آخر لا يقل أهمية عن سابقه ألا و هو السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تنفيذها.

فإذا كانت تلك السياسة تقضي بالحد من عرض النقود، فسوف يعمل البنك المركزي على رفع معدل الخصم و سعر الفائدة السائد، مما يؤدي إلى وضع حد للمبالغ التي يمكن للبنوك المركزية إقراضها منه.⁸⁷ و قد يترتب على ذلك انحسار الطاقة الاستثمارية للبنوك و انخفاض في عرض النقود بالتبعية، و ذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

و عادة ما تفضل البنوك التجارية الاقتراض المباشر عادة بدلاً من الاقتراض عن طريق خصم الأوراق التجارية و ذلك لأسباب منها:

* طول إجراءات عملية الخصم؛

* تجنب إثارة مشاعر العميل، إذا ما أدرك تحول العلاقة القائمة بينه وبين بنكه إلى البنك المركزي؛

⁸³ م. إ. هندي، المرجع سابق، ص: 82.

⁸⁴ أحمد علي، دعنيم، مرجع سابق، ص: 126.

⁸⁵ م. هندي، المرجع سابق، ص: 83.

⁸⁶ انحسار رأس مال مالي هي الفرق بين سعر شراء الأوراق المالية وسعر بيعها في السوق الخاصة بها.

⁸⁷ م. إ. هندي، المرجع سابق، ص: 83.

* بعض التشريعات قد تقضي بأن توجه الأموال المقترضة عن طريق الخصم إلى الاستثمار في نوع معين من الأوراق المالية و هو ما لا يحدث مع القروض المباشرة.

أما البنك المركزي فلا يميل إلى تشجيع الاقتراض منه بأي صورة من الصور، و ذلك في الظروف العادية، و قد يخضع البنك المركزي أنشطة البنوك المقترضة لرقابة صارمة على أساس أن البنك الذي يكرر اللجوء إلى القروض يكون معرضا لمخاطر أكثر. و مهما يكن موقف البنك المركزي من العملية، فإن قيامه بإقراض البنوك التجارية عملية تصب في خدمة الطرفين على غرار كل الوظائف السالفة الذكر، فوظيفة منح القروض للبنوك التجارية، تعتبر من وجهة نظر البنك التجاري أداة لتحسين طاقته الاستثمارية، و من وجهة نظر البنك المركزي فتعد أداة للتحكم في عرض النقود. فإذا كانت السياسة النقدية تقضي بزيادة كمية النقود المتداولة، حينئذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الخصم و أسعار الفائدة، كما يزيد استعداده لشراء المزيد من الأوراق المالية من البنوك التجارية، و العكس إذا ما كانت السياسة النقدية توصي بالحد من الكتلة النقدية المتداولة.

4.2. تيسير عملية الإقراض بين البنوك

رأينا سابقا أن البنك المركزي يدير الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية، و بذلك تتفاوت أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزي، فقد يتوفر لدى أحد البنوك احتياطي يفوق الحد الإلزامي قانونيا في حين أن عجزا يلاحظ في الاحتياطي القانوني لبنك آخر، و كلتا الوضعيتين غير مرغوب فيه، إذ قد يتعرض الأخير لغرامات مالية، بينما تضيع على البنك الآخر فرصة تحقيق عوائد وراء توظيف الاحتياطي الزائد لديه.⁸⁸ و يتدخل البنك المركزي لمساعدة كلا البنكين، بتوجيه البنك ذي الفائض إلى الإقراض للبنك ذي الحاجة، و بعد إتمام صفقة التمويل يقوم البنك المركزي بتعديل أرصدة البنكين في حساباته، و يظل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من البدائل الأخرى المتاحة كشباك الخصم، و بيع الأوراق المالية. فالبنك التجاري يدرك القيود التي يفرضها البنك المركزي على الاقتراض من شبك الخصم. كما أنه يتردد كثيرا في بيع الأوراق المالية نظرا لاحتمال زوال العجز، خلال فترة وجيزة (ساعات أو أياما).⁸⁹

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض لا تتطلب إجراءاته وقتا طويلا، إذ تتم العملية خلال ساعات على الأكثر⁹⁰، و من خلال هذه العملية تخرج الأطراف الثلاثة: البنك المركزي، البنك المقرض، و البنك المقترض، مستفيدة و ذلك على النحو التالي:

- يستعمل البنك المقرض الموارد المالية التي تفوق طاقته الاستثمارية، أو التي حصل عليها في نفس اليوم و لم يتسنى له توظيفها و استثمارها، و تقاديا للأخطار التي قد تنطوي عليها العملية، قد يشترط البنك المقرض احترام بعض الشروط، كأن لا تزيد قيمة القرض على نسبة معينة من رأس المال؛ أو

⁸⁸ م.إ. هندي، مرجع سابق، ص: 85.

⁸⁹ م.إ. هندي، المرجع سابق، ص: 85.

⁹⁰ في الولايات المتحدة، يطلق على هذه الأموال المقترضة، الأموال الفيدرالية، و يقصد بها الفائض من الاحتياطي من حساب البنك التجاري لدى البنك الفيدرالي و التي يمكن إقراضها على وجه السرعة لأي بنك آخر.

ألا تزيد مجمل القروض على رأس مال البنك المقترض، و يذكر هنا أن فترة اقتراض هذه الأموال غالبا ما تكون في حدود ليلة واحدة إلا أن بعض البنوك قد تذهب إلى أبعد من ذلك، و يتم هذا بالتجديد المستمر للقروض الذي حصلت عليه.

- البنك المقترض استفاد بدوره من العملية، و ذلك بحصوله على أموال إما لتغطية في الاحتياطي القانوني أو من أجل تمويل استثمارات طويلة الأجل.

- و تتمثل استفادة البنك المركزي - الذي قام بتقييد العملية بين الطرفين - في انتقال أموال عاطلة لدى أحد البنوك إلى آخر يعاني من ندرة في تلك الأموال، وهو ما يعني استغلالا أمثالا للموارد. كما تعني العملية أيضا الزيادة في معدل دوران النقود. وكلا هذين الأمرين يترك أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية التي تمثل هدفا رئيسيا من بين أهداف البنك المركزي.

5.2. تحصيل الشيكات

تتجلى أهمية تدخل البنك المركزي في عملية تحصيل الشيكات كونها تسهل تسوية مستحقات البنوك دفتريا بدلا من نقل النقود، لما ينطوي عليه من أخطار جمة بالإضافة إلى كونها تسرع في تحويل مستحقات البنك إلى نقدية قابلة للتوظيف و الاستثمار، وبالتالي الحصول على عوائد. ومن خلال هذه العملية يحقق البنك المركزي أحد أهدافه المتمثلة في الزيادة في سرعة دوران النقود، مما ينشط القطاعات الإنتاجية و يحقق المزيد من التنمية الاقتصادية.

والمقصود هنا تلك الشيكات التي لا يكون للمسحوب عليه وديعة خارجية لدى ذات البنك، أو كان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى بنك آخر. عندها يكون تدخل البنك المركزي ضروريا لتسيير إجراءات التحصيل. فيرسل الشيك المراد تحصيله من بنك الساحب (المستفيد) إلى البنك المركزي ليقوم بإضافته إلى رصيد حسابه، خصما من رصيد حساب البنك المسحوب عليه. و تتم العملية بمعالجة حسابات البنوك التجارية المعنية، والتي هي حسابات جارية لدى البنك المركزي تستقبل الاحتياطات القانونية بالإضافة إلى أرصدة أخرى لسداد قيمة الشيكات المقدمة من مختلف البنوك. و بإتمام هذه العملية⁹¹ يقوم البنك المركزي بتعديل أرصدة البنكين الداخليين كأطراف في العملية، و عندها يتم إخطارهما بالتطور الحاصل في رصديهما.⁹²

6.2 الإشراف على البنوك التجارية

يتوقف دور البنك المركزي في الإشراف و التوجيه على الأمرين التاليين:

- درجة تدخل الدولة في القطاع المصرفي؛

- ثم ما إذا كان البنك المركزي هو الوحيد المسؤول عن أداء هذا الدور.

يقصد بالإشراف و التوجيه تدخل البنك المركزي في تحديد الحجم الملائم لرأس المال، و معدلات الفوائد على الودائع، إضافة إلى سياسات الاستثمار و فرض القيود على البنوك التجارية لأجل حماية

⁹¹ تعرف لدى العديد من الأنظمة المصرفية بـ"مقاصة" و تتم بمرمى في جلسة لدى البنك المركزي و بحضور ممثلي مختلف البنوك المسموح لها بالمشاركة

⁹² م. هندي - مرجع سابق - ص 86 - 87.

تلك البنوك من المنافسة الهدامة ، و حماية أموال المودعين، لأجل تنمية تقتهم في النظام المصرفي. ويمكن البنك المركزي من تنفيذ السياسة النقدية المعهودة إليه من خلال هذه الوظيفة.

المطلب الرابع: موقف البنك المركزي من خلق و إفناء الودائع

نتناول في هذا المطلب، الدور الذي يمكن للبنك المركزي أن يلعبه في مسألة خلق البنوك التجارية نقودا جديدة، أو إحداثها لانكماش الحجم المتداول من النقد.

أ- خلق النقود

وفي هذا الصدد نميز نوعين من الودائع هما : الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من غير طريق الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي.

و الودائع المشتقة: عندما يقوم بنك ما بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض بإعادة إيداع القرض لدى إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز المصرفي.⁹³ يطلق على هذا النوع من الودائع، الودائع المشتقة. وبحدوث الودائع المشتقة، نتكلم عندئذ عن عملية خلق النقود. فالبنوك التجارية تتمتع بثقة كبيرة تمكن الشيكات و الحوالات التي تصدرها أن تقوم بوظيفة العملة، أي أنها تحل محلها في كثير من المعاملات، وأن هذا يجعل البنوك التجارية قادرة على خلق النقود المصرفية⁹⁴ ويقصد بخلق النقود "قدرة البنك على تقديم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى المصرف، بل من الأموال التي تودع لديه على شكل حسابات جارية، وحسابات تحت الطلب... و يأتي خلق النقد من خلال المبالغ المودعة و الطلب على سحبها"⁹⁵. والسبب في قدرة البنوك التجارية على خلق النقود يعود إلى: الثقة في قدرتها على رد الودائع في أي وقت؛ و وجود طلب على القروض التي تقدمها ، فتقديم القروض هو الذي يخلق الودائع⁹⁶

ب- انكماش الودائع

تتم عملية خلق الودائع، ومن ثم خلق القروض، عندما يكون البنك التجاري متوفرا على احتياطي فائض يمكنه من إنجاز تلك العملية بيسر. و إذا ما استثمر البنك كل ما لديه من موارد، فإننا نكون بصدد عملية انكماش الودائع أو إفنائها.

ج- موقف البنك المركزي من عمليتي خلق و إفناء الودائع

تم التعرض بشكل موجز لعمليتي خلق و إفناء الودائع، تاركين الخوض في التفاصيل لموقع آخر من هذا البحث. و نتعرض هنا لموقف البنك المركزي من العمليتين. تلعب الزيادة في كمية النقود المتداولة دورا إيجابيا في التنمية الاقتصادية في حالة أن الطاقة الإنتاجية

⁹³ البنك التجاري المفرد لا يمكنه خلق الودائع، إذ من غير المتوقع أن يقوم المقترضون بإيداع حصيلة القرض في وديعة جارية لدى البنك الذي حصل منه على القرض.

⁹⁴ أحمد علي دغثيد "اقتصاديات البنوك - مرجع سابق ص 77-

⁹⁵ - م. هندي مرجع سابق، ص 89

⁹⁶ جمال الزيواش، مرجع سابق، ص 164

للاقتصاد القومي غير مستغلة بالكامل. وذلك من خلال توجيه الزيادة في النقود إلى تمويل الاستثمارات. أما عندما تكون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مستوعبة بالكامل فإن الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة، ستؤدي إلى حدوث تضخم، طالما أن الزيادة لم تقابل بزيادة مماثلة في معروض السلع و الخدمات. ومن جهة ثانية فإن حدوث انكماش في الكتلة المتداولة، وفي ظروف عدم استغلال الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بالكامل، يؤدي إلى إصابة الاقتصاد بحالة الكساد. وفي حالة معاناة الاقتصاد من التضخم، فإن تقليص المتداول النقدي، يخفف من هذه المعاناة.

يستخدم البنك المركزي، البنوك التجارية كأدوات لها مفعولها في الأوضاع الاقتصادية السائدة، وذلك من خلال قدرة البنوك التجارية المتمثلة في خلق و انكماش الودائع: ⁹⁷

* في ظروف تنسم بالتضخم: يستطيع البنك المركزي الحد من قدرة البنوك التجارية في خلق الودائع ويترتب على ذلك انخفاض في معروض النقود، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الفائدة، و انخفاض الطلب على القروض، التي كان يتوقع أن تنفق حصيلتها في مختلف أوجه النشاطات مسببة بذلك المزيد من التضخم.

و بالنسبة لأولئك الذين لا يعبأون بسعر الفائدة - إما لكونهم في حاجة ماسة إلى الاقتراض للوفاء بالتزاماتهم و إما لكون العائد على استثمارات الأموال المقترضة مرتفعاً مقارنة بسعر الفائدة - فإن الحد من عرض النقود قد يجعل البنوك التجارية غير قادرة على تغطية حاجيات هؤلاء.

* في ظروف الكساد: يبادر البنك المركزي، بمساعدة البنوك التجارية، قصد تجنب حدوث انكماش في الودائع، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود الشيء الذي ينجر عنه بالضرورة انخفاض معدلات الفائدة، بشكل يشجع على زيادة الطلب على القروض للإنفاق في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، محققة بذلك مزيداً من التنمية.

يطرح السؤال التالي نفسه: كيف يمكن للبنك المركزي التأثير على عملية خلق الودائع و انكماشها، بما يخفف من حدة التضخم و الكساد؟ وبصفة أشمل، كيف يجعل البنك المركزي من البنوك التجارية أدوات للتحكم في عرض النقود؟ يستخدم البنك المركزي عدة أدوات للتحكم في ذلك، نذكر منها:

* إجراء تعديل في نسبة الاحتياطي القانوني

* إجراء تغيير معدلات الخصم

* الدخول في عمليات السوق المفتوحة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القيام ب:

* مطالبة البنوك بإيداع أموال إضافية لدى البنك المركزي

* إقناع البنوك بالاستجابة لمقتضيات السياسة النقدية.

فعلى سبيل المثال "يمكن للبنك المركزي الفرنسي (بنك فرنسا) أن يتدخل في السوق باستعمال أحد أو بعض الإجراءات مثل الإعلان عن مناقصة بيع و شراء سندات الخزينة، اشتراط مستوى معين من

⁹⁷ م.هندي، المرجع سابق، ص102

الاحتياطات ... استعمال سعر الصرف بصفة عامة" ⁹⁸.

و نتعرض للتعريف بكل أداة من هذه الأدوات على حدة فيما يلي:

أ- تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي: تؤثر هذه الأداة على الطاقة الاستثمارية للبنوك، وذلك من ناحيتين:

- التأثير على الطاقة الاستثمارية للودائع

- التأثير على حجم الودائع المشتقة (الحد من إمكانية إعطاء قروض أو شراء أوراق مالية).

قد يجد بعض البنوك نفسه مضطرا لبيع بعض الأوراق المالية أو الامتناع عن تجديد بعض القروض، بغية توفير سيولة كافية لتغطية الزيادة المطلوبة من الاحتياطي القانوني. هذا الإجراء يؤدي إلى إحداث انكماش في النقود المتداولة و بالطبع، يتوقع حدوث العكس في فترات الكساد. و لا تخلو هذه العملية، و إن كانت فعالة، من آثار جانبية سلبية: قد تؤدي إلى إفلاس بعض مؤسسات الأعمال، إثر عدم تمكن البنوك التجارية من تجديد القروض الضرورية لاستمرارها، و لهذا السبب تتردد البنوك المركزية كثيرا في استخدام هذه الأداة.

ب- **تعديل سعر الخصم:** وهذا التعديل يعتبر بمثابة إشارة تفصح عن ملامح ووجهة السياسة النقدية المستقبلية. فبمجرد أن يقرر البنك المركزي ارتفاعا في سعر الخصم، فإن هذا يعني أنه ينوي إتباع سياسة من شأنها أن تسفر عن انكماش في النقد المتداول، وهذا من شأنه دفع البنوك التجارية إلى الحد من الاستثمارات و إلى الاحتفاظ بمزيد من الموارد في صورة نقدية حتى لا تجد نفسها تواجه ضائقة مالية يصعب الخروج منها في ظل السياسة الجديدة المتوقعة. و بهذا يكون البنك المركزي، قد تحكم فعلا في الموارد المالية المتاحة للإقراض بواسطة التعديل في سعر الخصم.

ج- **عمليات السوق المفتوحة**

يقصد بها دخول البنك المركزي طرفا في تداول (بيعا و شراء) الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة. وفي الغالب يكون الطرف الثاني ممثلا بالبنوك التجارية أو أحد زبائنها. ففي حالة الرغبة في تخفيض معروض النقود، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، و يقوم بالشراء في حالة الرغبة في زيادة هذا المعروض. و تتوقف درجة تأثير البنك التجاري بالعملية - بيعا و شراء - على ما إذا كانت العملية لحساب البنك أو لأحد العملاء. ففي حالة بيع أوراق يمتلكها البنك، هذا سيؤدي إلى زيادة قوته الاستثمارية بقيمة متحصلات البيع. و أما إذا قام العميل ببيع جزء من الأوراق المالية التي يمتلكها و أودع حصيلة البيع لدى أحد البنوك، فإن الطاقة الاستثمارية للبنك المختص سوف تزيد بقيمة الوديعة مطروحا منا الاحتياطي القانوني على هذه الوديعة.

د- **الإيداعات الخاصة:** و تتمثل في نسبة إلزامية إضافية يفرضها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك التجارية، مقابل دفع البنك المركزي لفوائد على تلك الإيداعات. و يطلق عليها أيضا القروض الإجبارية. لا يختلف تأثير هذه الإيداعات كثيرا عن تأثير الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي.

⁹⁸ د/ جبار محفوظ البورصة و موقفها أسواق العمليات المالية، جزء 1، الطبقة الأولى، دار هومة 2002، ص: 68-69

هـ- أسلوب الإقناع : و يراد به حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي بغية تنفيذ السياسة النقدية، و التي قد تقضي بالزيادة أو بالنقصان في حجم النقد المعروض، و ذلك بالتحكم في حجم القروض. و يعود هذا الأسلوب إلى ثقة البنك المركزي بالبنوك التجارية و رغبتها في التعاون معه، و إن كان الأمر لا يحول بينه و بين استخدام آلياته الإلزامية إذا دعت الضرورة. و أمام إمكانية حصول البنوك التجارية على موارد مالية إضافية يصعب على البنك المركزي التحكم فيها، فإن هذا الأسلوب يبدو فعالا نسبيا.

المطلب 5: البنك المركزي كمصدر للمعلومات

بالرغم من أن القانون لا ينص على أنه من مهام البنك المركزي، القيام بتحصيل و تفسير المعلومات الإحصائية، فمن البديهي أن البنك لا غنى له عن هذه المعلومات من أجل إنجاز مهمة متابعة السياسة النقدية على أكمل وجه و كذلك من أجل إتمام الدراسات الاقتصادية و المالية، و وضع نتائجها بين يدي متخذي القرار و بين يدي المهتمين بها بصفة عامة⁹⁹. ففي بعض الأحيان، يكون البنك المركزي في موقع من المعلومات أحسن بكثير من الدواوين الإحصائية و يتضح ذلك من دوره¹⁰⁰ كمصدر و مسير للعملة، بالإضافة إلى ما يلي:

-متدخل في سوق رؤوس الأموال (سعر الصرف، معدل الخصم، السوق النقدي...).

-منظم في مجال استقرار سوق رؤوس الأموال و بالأخص، احترام شروط الحيطة و الحذر، و ذلك باستعمال مختلف النسب.

هذه للعوامل و غيرها، تجعل من البنك المركزي مصدرا لكثير من المعلومات و الإحصائيات. و تتمثل تلك الإحصائيات في إحصائيات نقدية، و نشاطات المصارف، و حسابات الأمة، و مركزية الميزانيات، و ميزان المدفوعات.. الخ.

و في هذا المجال يقوم البنك المركزي الفرنسي- بفضل شبكته الواسعة التي تضم أكثر من 200 وحدة - بمسوحات متواصلة حول الظرفية الاقتصادية و مسوحات مالية تحلل سلوك و آراء عدد كبير من مدراء المؤسسات و مسئولو المصارف¹⁰¹.

و قد أنجز صندوق مسطرة تهدف إلى جعل سياسات البنوك المركزية أكثر شفافية فيما يتعلق بالتعاطي مع المعلومات، و تم المصادقة على هذه المسطرة¹⁰² في يوليو 1999. و تركز هذه الشفافية على عدة مبادئ منها:

* تحديد الأدوار والمسؤوليات والأهداف بشكل واضح.

* الشفافية في عملية الإفصاح عن المعلومات وصياغتها ونشرها.

⁹⁹ GUY CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers, ECONOMICA, France, P :41

¹⁰⁰ Jaque Pécher & René Isnard, Publications de la Banque de France

¹⁰¹ GUY CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers, OP CIT, P 41

¹⁰² (fiche technique, Avril 2003). www.IMF.org

* تسهيل وصول المعلومة إلى المجتمع.

و مع ذلك فهناك عوامل تحد من الوظيفة الإحصائية للبنك المركزي منها:

- أن مهمته الأساسية تتمثل في كونه مسؤولا عن سياسة محددة و عليه أن يميز ما هو إحصائي عن ما هو بغرض الدراسة و التحليل.

-اختيار المنهجية: عادة ما تكون من إملاء المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، خلال الاجتماعات التي تحضرها البنوك المركزية.

-كون نشاط البنك المركزي ينصرف إلى تلبية حاجيات عملية خلافا للدواوين الإحصائية التي تؤمن الوظيفة الإحصائية العمومية قبل كل شيء.

المطلب السادس: استقلالية البنك المركزي

في معظم الدول الصناعية، نجد أن السياسة النقدية لا تتحكم فيها الحكومة مباشرة. وفي إطار التحول

إلى الاتحاد النقدي الأوروبي فإن البنوك المركزية لمختلف الدول أصبحت مستقلة عن الحكومات.

في فرنسا، القانون 1993/08/04، شكل منعطفا حاسما في تاريخ البنك المركزي. حيث فسرت الرغبة في منح البنك المركزي صفة الاستقلالية بوجود إرادة جادة في ضمان استمرار السياسة النقدية بعيدا عن الانشغالات ذات المدى القصير، مما يزيد من مصداقيته¹⁰³.

يعتبر استقلال البنك المركزي بمثابة الضامن لمصداقية السياسة النقدية المتبعة واستمراريتها. وهذه الاستقلالية تبقى نسبية، لأن البنك المركزي وإن لم يكن تحت السيطرة المباشرة للحكومة، فإن عليه أن يحيط البرلمان علما بنشراته وافية، أخذا منه في الحسبان لرغبات الرأي العام .

6-1. أشكال الاستقلالية

يمكن تقسيم الاستقلالية إلى قسمين هما¹⁰⁴: الاستقلالية العضوية التي تمس العلاقات المؤسسية بين الدولة والبنك المركزي، و الاستقلالية الوظيفية التي تخص حرية النشاط الوظيفي للبنك المركزي.

6-1-1. الاستقلالية العضوية: وتشمل شروط تعيين المحافظين وشروط مزاولة مهامهم في نفس الوقت: ففي الواقع يتم تعيين رؤساء البنوك المركزية من طرف الحكومات، وهذا العامل يوحى بتبعية من نوع ما، ولكن تعيين هؤلاء من طرف سلطات منتخبة يعطيهم سلطة أكبر، والحاسم في الأمر هو تشييت التعيينات الذي يحول دون تبعية تامة من جانب واحد. وأيضا فإن معرفة ما إذا كانت التعيينات مشروطة بتوفر كفاءات عالية أو أن القواعد والأعراف المعمول بها تسمح بتعيين محافظين من بين عمال البنك المركزي، يشكلان مؤشرات مهمة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بشروط مزاولة الوظائف، فهناك عدة معايير محددة منها:

¹⁰³ GUY CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers, OP CIT, P 25

¹⁰⁴ www.biu-toulouse.fr, Sophie Larrieu, mémoire dirigé par Eric Malin 1998 -1999

وجود عهدة ثابتة طويلة، تتجاوز بذلك الاستحقاقات السياسية، والمواعيد الانتخابية، وغير قابلة للنقض، وغير قابلة للتجديد. تشكل هذه الشروط بدون شك، الظروف المناسبة والضمان القانوني للهيئات الحاكمة للبنوك المركزية. وتمكن طريقة التجديد التدريجي لأعضاء سلطة البنك المركزي من ضمان أكبر قدر ممكن من عدم التأثير بتقلبات الظروف السياسية.

جدول رقم(8) شروط تعيين رؤساء البنوك المركزية للبلدان المتقدمة:

المملكة المتحدة Banque of Englend	اليابان بنك اليابان	ألمانيا Bundes -Bank	الولايات المتحدة Federal Reserve System
يتم تعيينهما من التاج باقتراح من رئيس الوزراء وباستشارة وزير المالية	المحافظ ومساعدته يتم تعيينهما من طرف مجلس الوزراء	تعيينهما من طرف رئيس الجمهورية الاتحادية باقتراح من الحكومة الاتحادية وتأشيرة المجلس المركزي	الرئيس ومساعدته يتم تعيينهما من طرف الرئيس ويتم تأكيدها من قبل مجلس الشيوخ
نادرا ما يكون من البنك المركزي	من كل مرتين يكون مرة من البنك المركزي (المحافظ)	أحيانا يكون من البنك المركزي	أحيانا يكون من البنك المركزي

المصدر: 1998 - 1999، Sophie larrieu، www.biu-toulouse.fr

جدول رقم (9): شروط مزاولة رؤساء البنوك المركزية لعملهم في الدول المتقدمة:

المملكة المتحدة	اليابان	ألمانيا	الولايات المتحدة
نهائي	نهائي	نهائي غير قابل للنقض	نهائي
05 سنوات للمحافظ ونائبه	05 سنوات قابلة للتجديد للمحافظ ونائبه	08 سنوات قابلة للتجديد	04 سنوات قابلة للتجديد: الرئيس ونائبه
لا	نعم	نعم	نعم
لا	مشاركة عضوين ممثلين للدولة دون حق التصويت	إمكانية إعطاء الحكومة المشاركة في المداولات دون حق التصويت	لا
مشاركة السلطات العمومية في الهيئات القيادية	لا	لا	لا

المصدر: 1998 - 1999، Sophie larrieu، www.biu-toulouse.fr

6-1-2. الاستقلالية الوظيفية

يعبر بالاستقلالية الاقتصادية، وتقاس من خلال مهام وأهداف البنك المركزي وكذا من خلال المسؤولية الدقيقة له في مجال السياسة النقدية ومن خلال استقلاله المالي، فكما كانت الأهداف النهائية للسياسة النقدية غامضة، متعددة أو غير موجودة، كلما نقصت استقلالية البنك المركزي، مهما كانت وضعيته من حيث المعايير. وتظهر مكانة البنك المركزي في مجال السلطة النقدية الداخلية، ثلاث مستويات من التدخل هي:

في الصنف الأول: تكون السياسة النقدية الداخلية بمثابة المسؤولية الكاملة (تحديدا وتطبيقا) للبنك المركزي.

الصنف الثاني: يكتفي البنك المركزي بالمساهمة في إعداد السياسة النقدية، التي تؤول مسؤوليتها في آخر المطاف إلى الدولة. وفي الأخير هناك وضع وسطي، أين تكون سلطة القرار موزعة.

6-2. مزايا وعيوب الاستقلالية

من جانب المزايا، يمكن ذكر ما يلي:

* استمرارية السياسة النقدية.

* الحماية ضد محاولات الزكون إلى الضرورات قصيرة الأجل.

* تشكل ضمانا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ومن جانب العيوب، يمكن التركيز على ما يلي:

* خطر توهم أن السياسة النقدية تضمن لوحدها، ضمان الاستقرار النقدي، فالتجربة الفرنسية تعلمنا

العكس أن الاستقرار النقدي يستند إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

- السياسة النقدية التي تؤثر على الاقتراض والاستدانة.

- السياسة المالية التي تفرض على الدولة مزيدا من الحكمة.

- سياسة السيطرة على التكاليف (الرواتب والجبايات).

- وأخيرا الإصلاحات الهيكلية (المنافسة، ...).

* إرادة الاستقلالية الزائدة، التي يمكن أن تؤثر على التعاون الدولي. فتجربة الدول الصناعية الكبرى

تبين أن هذا الخطر ليس فقط نظريا، فالبنوك المركزية المهتمة بهذه الاستقلالية قد تصل أبعد مما تصل

إليه الدول ذات السيادة نفسها. كلنا نتذكر عوامل انهيار 1987، و بماذا تقدر المخاطر التي يتحملها

العالم إذ استبعدت الدول القوية الاقتصادية العظمى (أوربا-الولايات المتحدة- اليابان) أي تعاون في

مجال أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

الآثار الداخلية المترتبة عن استقلالية البنك المركزي

أظهرت بعض الدراسات التجريبية التي حاولت قياس أثر استقلالية البنك على الأداء الاقتصادي، أن

هذه الاستقلالية ليس لها مفعول على النمو الحقيقي ولكنها تحد من التضخم المتوسط فقط.

والسؤال المهم هنا هو: لماذا بنك مركزي مستقل؟ بدلا من الاحتفاظ بسلطة موحدة للسياسة

الاقتصادية، الشيء الذي يعني أن الحكومات تخلت عن أن تفرض على نفسها سياسة صارمة ضد التضخم، و قد يعود ذلك لجملة أسباب منها تبني سياسة تقديرية (discretionnaire) لأجل إنعاش النشاط الاقتصادي و اللجوء إلى حقوق السك (Seignuriage) لتمويل العجز العمومي. وقد تفوض الحكومة السياسة النقدية للبنك المركزي المستقل للأسباب التالية:

- * إذا توقع انتقال الحكم إلى حزب آخر يتبنى أولويات مغايرة.
- * أو لتفادي الشكوك التي قد تحصل لدى الأعران الاقتصاديين حول السياسة الاقتصادية في حالة سقوط الحزب الحاكم (ما بعد الانتخابات).

6-3. التطور الحاصل في دور المصارف المركزية في الدول المتقدمة.

تغيرت فلسفة وأساليب عمل ومناهج المصارف المركزية في العالم تغيراً جذرياً خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وهذا التغيير هو نتيجة تطورات عملاقة في الفكر الاقتصادي الغربي. وكما هو معروف، فإن المدرسة " الكينزية " وصاحبها الاقتصادي البريطاني الشهير لورد كينز (Lord Keynes)، قد تعرضت لهجوم مركز من قبل مجموعة من الاقتصاديين، وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان (Milton Freedman)، الذين أسسوا المدرسة الفكرية التي تنطلق من أحياء مبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد واكتفائها في مكافحة التضخم عبر وسائل نقدية. ولذلك سميت نظرية فريدمان " النقداوية" (Monetarism)، بينما سميت النظرية الليبرالية الجديدة التي تدين أي تدخل للدولة في الاقتصاد " النيوليبرالية " (Neo-liberalism) ¹⁰⁵.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الإقتصاد يسبب أضراراً كبيرة للمجتمع ويخلق تشوهات وانحرافات اقتصادية ومالية متعددة، ومنها التضخم الذي أصبح يعتبر المقوض الأكبر للاستقرار الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تمت بشكل خاص إدانة كل ما يتعلق باستعمال السلطات النقدية كجهاز لتشجيع التوسع الاقتصادي عبر إصدار كميات من النقد الإضافية مباشرة أو عن طريق النظام المصرفي. لذلك تم تغيير أنظمة المصارف المركزية في معظم الدول الصناعية بغية تأكيد استقلالية السلطة النقدية عن السلطة السياسية بحيث لا تتمكن أية حكومة أو وزارة مالية من التأثير على السياسة النقدية التي أصبحت المصارف المركزية تقررهما بمفردها وبمعزل عن أي اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فقد أصبح الهدف الأوحد لأنظمة المصارف المركزية في هذه الدول هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي مراقبة تطور التضخم والقيام سريعاً بزيادة الفوائد لكبح جماح أي نوع من الميول التضخمية التي قد تظهر في الأفق ومهما كان سببها.

كان البنك المركزي الألماني (Bundesbank) النموذج الذي على أساسه تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي بشكل مستقل تماماً عن حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيث إن مهمته الأساسية انحصرت في ممارسة الرقابة الصارمة على ظهور الميول التضخمية وعلى حد الحكومات

105 الدكتور جورج قرم: تكييف أهداف وصلاحيات المصرف المركزي بمقتضيات ومميزات الوضع التسوي. مؤتمر أفاق العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية 11-12 ايار 2002 دمشق

على اتخاذ إجراءات مالية سريعة للقضاء على مثل تلك الميول عن طريق تخفيض عجز المالية العامة. ولندكر هنا المعايير المالية التي وضعها الاتحاد الأوروبي لانضمام أعضائه إلى الوحدة النقدية، وهي عدم تخطي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدار 60% وعدم تخطي نسبة العجز في المالية العامة 3% من الناتج.

4-6. وضع البنوك المركزية في دول العالم الثالث وفي بعض الدول الصناعية

بقيت دول العالم الثالث بعيدة عن هذه التطورات العملاقة الحاصلة في الدول المتقدمة، غير أنها أصبحت تتعرض لضغوطات مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقليص دور الدولة في الإقتصاد عبر خصخصة الشركات المملوكة من الحكومات وتغيير دور المصارف المركزية التقليدي في تأمين السيولة ضمن سياسات تشجيع التوسع الإقتصادي من قبل الدولة، إما عبر زيادة الانفاق العام أو عبر حقن الإقتصاد بالسيولة عن طريق المصرف المركزي والنظام المصرفي أو الاثنين معاً.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية كانت لها تجارب في الليبرالية بالنسبة إلى الحد من دور البنك المركزي كوسيلة لخلق السيولة في الإقتصاد. ونذكر هنا بشكل خاص لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، بينما المصارف المركزية الأخرى، في المشرق كما في المغرب، كانت تلعب دوراً أساسياً في مد الإقتصاد بالسيولة، خاصة في غياب أسواق المال المتطورة التي يمكن أن تؤمن هذا النوع من التمويلات.

أما في الدول العاملة بالنظام الإشتراكي، فقد كانت المصارف المركزية تابعة تماماً لوزارة المالية وهي تستعمل كشباك آلي لمد المؤسسات الحكومية الإنتاجية أو التجارية بالسيولة. فلم يكن للمصارف المركزية في هذه الدول أي نوع من أنواع الأدوار المنوطة تقليدياً بالمصارف المركزية، بل كانت المصارف المركزية تلعب في معظم الأحيان دور مؤسسة اصدار النقد وتمويل القطاعات الإنتاجية في آن معاً، وذلك وفقاً للخطط الاقتصادية الشاملة الموضوعة من قبل الحكومة.

تعرفنا من خلال هذا المبحث على البنك المركزي بوصفه أهم ركائز النظام المصرفي، و ذلك عائد إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في تنشيط وضبط الإقتصاد الوطني، وبالأخص دور الرقابي والتنظيمي للبنوك التجارية. فما هي إذا البنوك التجارية؟ وما هو دورها؟

المبحث الثاني: البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا بارزا في الاقتصاديات الوطنية والدولية. وهي مؤسسات يركز نشاطها في قبول ودائع الجمهور ومنح القروض والقيام بالاستثمارات... الخ.

وبهذا تلعب البنوك التجارية دور الوساطة - وإن لم تكن الوحيدة في هذا المجال - بين أولئك الذين يتوفرون على فائض من الأموال والذين هم بحاجة لتلك الأموال. ويعتبر عامل الثقة في هذه البنوك الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها.

المطلب الأول: تطور البنوك التجارية

1-1. لمحة تاريخية¹⁰⁶

كان العمل المصرفي بأبسطه قديما يتمثل في وجود رؤوس الأموال لدى بعض من يتصفون بالإقطاعية والنفوذ. ولعبت الحاجات والتطورات الاقتصادية آنذاك دورا هاما في ظهور ما يسمى بالسيارة والصياغ الذين اعتبروا نواة ولادة المصارف التجارية، حيث كان هؤلاء السيارة والصياغ يقبلون أموال الناس للاحتفاظ بها لديهم من الصياغ أو السرقة مقابل رسم خدمة الاحتفاظ بتلك الأموال. وكان السبب وراء ذلك هو نفوذ أولئك السيارة والصياغ والثقة التي تولدت بينهم وبين الناس. كان الصيرفي أو الصائغ يقوم بإصدار إيصال استلام يعطيه للشخص الذي أودع أمواله لديه يقوم باسترجاع هذا الإيصال عندما يستلم الشخص أمواله فيما بعد حسب المدة المتفق عليها. هكذا نشأت الوظيفة الأساسية للمصارف وهي قبول الودائع.

لهذا نستطيع أن نعرف البنك أساسا بأنه الوسيط بين الودائع الباحثة عن الاستثمارات، والاستثمارات الباحثة عن الودائع، أو انه الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز. من هنا انطلق العمل المصرفي بشكله المؤسسي ووصل إلى ما وصل عليه الآن. لعل أول بنك أسس في البندقية عام 1157، بعد ذلك ظهر بنك أمستردام عام 1609، بنك إنجلترا عام 1694، بنك فرنسا 1800... الخ.

1-2. الأنظمة الرئيسية للبنوك التجارية

يوجد نظامان من البنوك التجارية في العالم، الأول نظام المصارف المفردة (ذات الوحدة الواحدة) Unit Banking والثاني نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة Banking System.

1-2-1. نظام المصارف المفردة

تقوم فلسفة أصحاب هذا الاتجاه على عدم انتشار مصرف آخر في منطقة جغرافية معينة لعدة أسباب منها احتكار بنك من البنوك للنشاط المصرفي في موقع جغرافي معين، وبتعدد البنوك، هناك سيغلب البنك القوي على بقية البنوك الضعيفة، كما ويمكن انتقال أموال فقراء الريف إلى أغنياء المدينة. وهذا

¹⁰⁶ أحمد سالم الزيدانين، مرجع سابق.

النظام قد يشجع على المنافسة في تقديم الخدمة المصرفية، هذا إضافة إلى أن نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة قد يشجع على احتكار الخدمة المصرفية من قبل البنوك القوية القادرة على ذلك.

1-2-2. نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة

يرى أصحاب هذا النظام أن المصرف يمتلك وحدات وفروع خارج المنطقة الجغرافية التي يخدمها، إلا أن إدارة تلك الفروع تكون بيد المصرف الرئيسي. ويرى أصحاب هذا النظام أيضا أن الانتشار المصرفي سيخلق ثقافة مصرفية لدى الجمهور، و بالتالي يلعب دورا كبيرا في استقطاب الودائع، مما يؤدي إلى تحكم النظام المصرفي بالكتلة النقدية، فكلما كانت الكتلة النقدية بين أيدي الناس اكبر كلما كانت مقدرة الجهاز المصرفي على التحكم بها اقل و العكس صحيح. كما تجب الإشارة هنا إلى أن الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي في دول العالم الثالث عادة ما تكون اكبر من تلك داخل الجهاز المصرفي و هذا عائد لعدة أسباب، نذكر منها :

- ضعف الوعي المصرفي و الاستثماري.
- انخفاض معدل دخل الفرد نسبيا مما ينعكس على حجم مدخراته سلبيا.
- ضعف الأجهزة المصرفية في كثير من دول العالم الثالث و انخفاض جودة الخدمة المصرفية .
- ضعف سياسات و استراتيجيات استقطاب الودائع.
- عدم وجود مستوى جيد من الثقة في الأجهزة المصرفية، خاصة من قبل كبار المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
- طبيعة العوامل البيئية التي تعيش ضمنها المصارف و التي تخلق العديد من العقبات في وجه العمل المصرفي.

- ضعف السياسات النقدية بشكل عام وصعوبة التحكم فيها من طرف الدول النامية.

1-3. كيفية انتشار البنوك التجارية

تحدث كثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار، مشاكله، إيجابياته ومدى الحاجة إليه، كما أن هناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى. فمثلا نموذج كاميرون (Cameron Model) الذي وضع عام 1967 و ينص على أنه يجب أم تكون لكل 10000 شخص فرع واحد لبنك ما. ومبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي، حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة:

$$\text{Bank Density Ratio} = \frac{\text{Number of}}{\text{Number of}} \times 10000$$

$$I = 10000 \times \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}}$$

حيث إن العدد I يسمى الحد المثالي للتوزيع. فإذا كان العدد اكبر من واحد صحيح فإن هنالك انحرافا موجبا أي بمعنى أن هناك انتشارا كبيرا للمصارف، لكنه (أي الانتشار الكبير) أحيانا يكون اكبر بكثير

من الحاجة إليه مما يشكل عبأ من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك. أما إذا كان المعدل أقل من الواحد الصحيح فهناك انحراف سلبي، أي بمعنى أن انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كاف وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم بحاجة إليها، وإذا كان المعدل يساوي الواحد فهو مثالي.

أوجه القصور في معادلة كامرون

بالرغم من أهمية هذا النموذج، إلا أنه يعاني قصورا في بعض الأوجه، نذكر منها:
- أن ما ينطبق على الفئات العمرية من سن 1 - 18 ينطبق أيضا على الفئات العمرية من سن 19 - 22 وغيرها أي بمعنى أننا لا نستطيع، حسب الفئة العمرية، أن نحدد بالضبط الأفراد المنتجين من غير المنتجين.

- وفق منطق معظم الاقتصاديات الذي ينص على عدم أخذ المواليد الجدد بعين الاعتبار عند احتساب انتشار المصارف، لعدم حاجة هذه الفئة إلى المصارف، إضافة إلى كيفية معاملة الفئات العمرية من سن 50 سنة فما فوق. هذا يثير التساؤل حول برامج الاستقطاب الخاصة بفتح حسابات للأطفال إضافة إلى ولادة ما يسمى ببنوك الأطفال، فضمن هذا المنظور نجد صعوبة في تحديد من هو الشخص المنتج.

المطلب 2: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية بأنها¹⁰⁷ " تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية و مالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.
يتضح أن التعريف المقترح للبنوك يقترب إلى ما يتم ممارسته فعلا في النشاط المصرفي المعاصر، أي أن:-

-البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع العملاء دونما تمييز، فهي لا تقتصر على خدمة قطاع معين من العملاء دون آخر.

- تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية، و بالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم. فهناك الودائع لأجل، والجارية، و التوفير ، وشهادات الإيداع التي تمثل مجالا استثماريا للمدخرين في الأجل القصير.

- تمنح أنواعا مختلفة من القروض، سواء أكانت قصيرة أم متوسطة، أم طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين.

- تتوفر لها الحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات (صناعية، تجارية، خدمية)

- المجال متاح أمام البنوك لتقديم خدمات مصرفية التقليدية (قبول الايداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات القائمة على الحسابات الآلية ، دراسات

¹⁰⁷ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات، ص: 157.

الجدوى، الاستشارية المالية، الخدمات الشخصية للعملاء، وغيرها.
إن المؤسسة المالية لا يمكن أن تكون بنكا حقيقيا إلا إذا مارست العمليات التالية¹⁰⁸:

- تجميع الودائع و تحصيلها
- خصم الأوراق
- تقديم التسبيقات للزبائن و
- أخيرا خلق وسائل الدفع

إن العنصر الأول يعتبر بحق مفتاح العناصر الثلاثة المتبقية فهو يحتوي على أصعب العمليات وأخطرها و يستوجب توافر جملة من الشروط كالنقطة والسمعة والنتائج المالية الموجبة وكذلك نوعية الخدمات المصرفية المعروضة.

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة. و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة، والأمان. وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة والأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، و تقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية. وفيما يلي نتعرض باختصار لكل سمة من هذه السمات على حده.

3-1. الربحية

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع. وهذا يعني - وفقا لفكرة الرفع المالي- أن أرباح تلك البنوك تتأثر أكثر فأكثر بالتغير في إيراداتها، و ذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي. فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر. وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر. وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

و إذا كان للاعتماد على الودائع - كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية - بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة خاصة. فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقلل أبوابه من اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق.

3-2. السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في وداائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون

¹⁰⁸ د. شريف بقة، المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع والافتقار، منتدى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية سطيف- 30/29 أكتوبر

البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزرع ثقة المودعين، مما يدفعهم فجأة لسحب وودائعهم ومن ثم يتعرض البنك للإفلاس.

3-3. الأمان

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال. فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تأتي على جزء من أموال المودعين، و النتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

وبهذا تفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري. يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الأرباح. أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة، لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه. و أخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس المال القليل، و الذي لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم . هذا ومن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية، و السيولة، و الأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية و هي: جذب الودائع، و تقديم القروض، و الاستثمار في الأوراق المالية.

يرى البعض أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه البنك التجاري هو تعظيم الربح وهو ما يستهدف الملاك بالدرجة الأولى. أما السيولة والأمان وهو ما يستهدفه المودعون فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تجعل احتمالات تعرض البنك التجاري للعسر المالي وانخفاض هامش الأمان محدود في حالة إتباعها. ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود على هدف تحقيق الربحية.

يلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح بينها فمثلا المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين، إلا أن له أثر عكسي على الربحية الأمر الذي لا يرضى عنه الملاك. لذا يسود الاعتقاد بأن السيولة والأمان لا ينبغي النظر إليهما كأهداف، فهما لا يخرجان عن كونهما قيودا في سبيل تحقيق هدف أساسي للبنك هو تعظيم عائد الملاك، أي تعظيم ثرواتهم. وعلى الرغم من أن هذا الهدف قد يتعارض مع أهداف الأطراف الأخرى المعنية بشؤون البنك، إلا أن هذا التعارض يقتصر فقط على المدى القصير، أما في المدى الطويل فيظهر الانسجام بين أهداف الأطراف المختلفة.

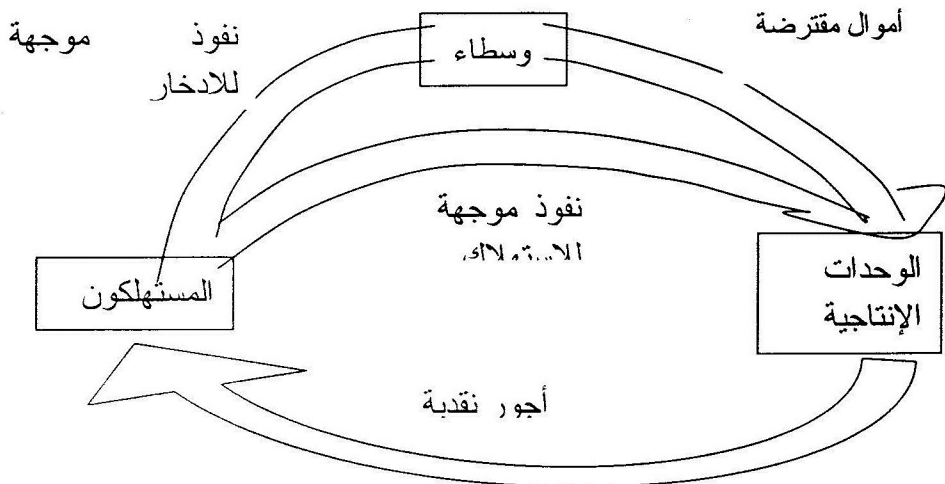
المطلب الرابع: البنوك التجارية ودور الوساطة

يتمثل الدور الرئيسي للبنك التجاري في القيام بمهمة الوساطة بين المدخرين وبين المقترضين. وعلى الرغم من وجود وسطاء آخرين، إلا أن البنوك التجارية تعد أفضلها جميعا، خاصة وأن خدماتها تقدم نصغار و كبار المودعين و المقترضين على السواء. وتتم مهمة الوساطة بطريقة تعكس السمات

الأساسية للبنوك التجارية و التي تتمثل في: تأثرها بمخاطر الرفع المالي بدرجة أكبر من المنشآت الأعمال الأخرى،و أن معظم مواردها تتمثل في ودائع تحت الطلب مما يخلق حساسية بشأن السيولة، وأخيرا فإن رأسمالها عادة ما يكون صغيرا، الأمر الذي يعني صغر حافة الأمان للمودعين.. لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنتعرض باختصار للشكل الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية، و بين جمهور المستهلكين الذي يمثل في نفس الوقت العاملين في تلك الوحدات. ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية حيث يقوم المستهلكون باستخدام تلك الأجور في شراء السلع و الخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بإنفاق كل ما يحصلون عليه من أجور نقدية، نظرا لميل بعضهم إلى الادخار، إلا أن ادخار المستهلكين لجزء من مداخلهم يعني بدوره انخفاض مشترياتهم من السلع و الخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية، وهو ما يترك أثرا عكسيا على إيرادات تلك الوحدات و على دخول المستهلكين (العاملين) بالتبعية. وإذا ما استمرت عملية الادخار التي يقوم بها المستهلكون فسوف يحدث انخفاض مضطرد في كل من الإيرادات و الأجور، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توقف الوحدات الإنتاجية، وانهيار الاقتصاد كليا. غير أن هذا لا يحدث عمليا لعدة أسباب. يشير الشكل أدناه الشكل رقم (5) إلى أن ما ادخره بعض المستهلكين الذين لا يرغبون في إنفاق كل إيراداتهم، يذهب عن طريق الإقراض إلى المستهلكين آخرين تزيد نفقاتهم عن إيراداتهم، يقصد الوحدات الإنتاجية، بمعنى أن انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات من قبل بعض المستهلكين،

شكل رقم (5): دورة تدفق الأموال



المصدر: د. إبراهيم منير هندي، إدارة البنوك التجارية، ص: 06.

يعوضه زيادة على إنفاق تلك السلع و الخدمات من قبل البعض الآخر. و لكن أين يلتقي المقرضون (المدخرون) و المقرضون ؟ و كيف يلتقون ؟ يمكن أن يتم اللقاء في سوق المال بشقيه أي يمكن أن يتم اللقاء في سوق النقد الذي يتم فيه الإقراض و

الاقتراض قصير الأجل، كما يمكن أن يتم اللقاء في سوق رؤوس الأموال الذي يتم فيه الإقراض و الاقتراض طويل الأجل. أما كيفية الالتقاء فيمكن أن تتم من خلال واحد من أربعة منافذ هي: الاتصال المباشر، والمتخصصون في بيع و شراء الأوراق المالية، و الوسطاء الماليون، والبنوك التجارية.

- الاتصال المباشر:

يقصد بالاتصال المباشر التقاء المقرض و المقترض وجها لوجه لإبرام التعاقد. وهذا بالطبع أمر غير يسير. إذ قد يكون من الصعب لكلا الطرفين التعرف على الطرف الآخر و حتى إذا حدث التعارف، فلا يزال هناك احتمال عدم إمكانية إبرام الصفقة. فقد يكون المقترض في حاجة إلى قدر كبير من الأموال تعجز عن تغطية ما هو متاح لدى المدخرين الذين التقى بهم. أو قد يكون المقترض في حاجة إلى مبلغ صغير، بينما يرغب المدخر في استثمار مدخراته في عدد محدود من القروض ذات المبالغ الكبيرة، حتى يسهل عليه إدارتها.

- المتخصصون في التعامل في الأوراق المالية

يقصد بالمتخصصين في هذا الصدد أولئك الذين يتعاملون في بيع و شراء الأوراق المالية قصيرة و طويلة الأجل، بعبارة أخرى يلعب هؤلاء المتخصصون دور الوسيط بين المقترضين الذين يصدرون السندات فقط وهي نوع من الأوراق المالية - وبين المدخرين الذين يرغبون في شراء تلك السندات.

- الوسطاء الماليون

يستخدم اصطلاح الوسطاء الماليون ليعني المؤسسات المالية الأخرى - غير البنوك- التي تقبل الودائع وتمنح القروض، ومن أمثلتها مؤسسات الادخار و الإقراض التي تقتصر على قبول ودائع التوفير، واتحاديات منح القروض التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات لقطاع معين من الجمهور، مثل الاتحاديات التي تخدم العاملين في هيئة معينة أو وزارة معينة، حيث تقبل منهم الودائع و تمنحهم القروض. و على الرغم من تخلص تلك المؤسسات الوسيطة من العيوب التي يعاني منها الوسطاء السابقون، إلا أنه يعاب عليها فشلها في تقديم خدمة مصرفية متكاملة. فبعضها يقبل نوع من الودائع دون غيره كما يحجم البعض الآخر عن تقديم القروض قصيرة الأجل.

- البنوك التجارية:

تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز. كما تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع التقليدية (الودائع الجارية، لأجل و التوفير، ...) وشهادات الإيداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل. وهناك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك، التي تلائم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل. وعلى الجانب المقابل أتاحت البنوك التجارية فرصا عديدة للمقترضين، فلم تعد قاصرة على تقديم القروض قصيرة الأجل، بل أصبحت مصدرا لتقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل. وإذا ما أخذنا في الحسبان:

- استعداد البنوك لقبول الودائع من صغار المدخرين إلى جانب كبار المدخرين، وأن شهادات الإيداع و السندات التي تصدرها يمكن أن تحمل قيمةً صغيرةً تناسب الجميع.

- استعداد البنوك لتقديم قروض إلى مختلف فئات المقترضين بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي توجه إليه حصيلة القروض.

عندئذ يمكن القول أن البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين والمقترضين. ولا تعتبر الكفاءة في عملية الوساطة السمة الوحيدة المميزة للبنوك التجارية، بل توجد سمات أخرى لها تأثيرها على السياسات و الاستراتيجيات المختلفة للبنوك التجارية.

المطلب الخامس: تنظيم البنك التجاري:¹⁰⁹

ينبغي أن يحصل البنك التجاري على ترخيص من البنك المركزي قبل البدء في ممارسة النشاط. وعادة ما يتم تقييم طلب الترخيص وفقاً لمعيارين أساسيين هما: أهلية المؤسسين، ومدى حاجة المنطقة. أما بالنسبة لترخيص فتح فروع جديدة فإنها تخضع لقيود أقل صرامة، اعتماداً على أن البنك لا يمكنه أن يفكر في إنشاء فرع جديد إلا إذا كان لديه ما يؤكد توافر فرص النجاح. ويمثل إنشاء الفروع إحدى الاستراتيجيات التي قد يلجأ إليها البنك كوسيلة للتوسع. غير أن الجدل لا زال قائماً بشأن المفاضلة بين البنوك ذات الفروع وبين البنوك ذات الوحدة الواحدة.

و إذا كان إنشاء الفروع يعني توسيع الدائرة التي يمارس فيها البنك أنشطته المصرفية التقليدية، فإذ ظهر اتجاه جديد يتيح للبنك مزيداً من التنوع في الخدمات التي يقدمها، وذلك خلال إعادة تنظيم نفسه في وحدة تتبع شركة قابضة يكون لها الحق في إنشاء أو ضم شركات تمارس أنشطة غير مصرفية: أو من خلال قيام البنك نفسه بممارسة تلك الأنشطة غير المصرفية كنشاط التأمين مثلاً. و يناسب نشاط إدارة أموال الغير مقابل رسوم، على أن يحصل العميل على الأرباح و أن يتحمل الخسائر، البنوك الإسلامية، خاصة إذا ما وجهت الموارد المتاحة إلى شراء أسهم منشآت الأعمال، أو وجهت إلى تأسيس شركات جديدة.

ومن المتفق عليه أن البناء التنظيمي لا بد وأن يعكس الأنشطة التي تتم ممارستها. وبناء عليه يصبح من المتوقع أن يتضمن البناء التنظيمي للبنك التجاري إدارات رئيسية للودائع و الإقراض، والاستثمار في الأوراق المالية. هذا إلى جانب إدارات فرعية لأنشطة الحسابات، والشؤون القانونية والرقابة. وبالطبع يمكن أن توجد إدارات أخرى للبحوث، والعلاقات العامة، والتخطيط والمتابعة، والأمن، والشؤون القانونية.

وإذا كانت إدارات القروض، والأوراق المالية، والودائع (الحسابات) تمثل الإدارات الرئيسية التي تعكس طبيعة نشاط البنوك، فلقد ظهرت أنشطة أخرى أصبح لها أهمية كبيرة في مقدمتها إدارة الأموال المؤتمن عليها، و التأمين لصالح الغير.

¹⁰⁹ د. منير هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق.

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية سائلة	1- رأس المال المدفوع.
- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري	2- الاحتياطي القانوني والخاص.
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي	3- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع.
- أرصدة سائلة أخرى:	4- مستحق الدفع.
(شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل)	5- الودائع.
2- حوالات مخصومة.	- حكومية وخاصة.
- أدونات الخزانة.	* جارية.
- أوراق تجارية.	* لأجل.
3- مستحق على البنوك.	* بإخطار.
4- أوراق مالية واستثمارات.	* توفير.
- سندات حكومية.	
- أوراق مالية أخرى.	
5- قروض وسلفيات:	
- مقابل ضمانات.	
- بدون ضمانات.	

المصدر: يوسف شاوش، التسويق البنكي، ص: 24.

تشمل التزامات البنك أو ديونه، الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل. أما رأس مال البنك فيعطينا المبالغ التي استثمرها المساهمون، إضافة إلى التعديلات التي حدثت على دار السنة، من خلال الأرباح. و هناك ارتباط بين أصول البنك و خصومه و حسابات رأس المال، و ذلك لأن أصول البنك يجب ان تعادل الخصوم زائدا حسابات رأس المال¹¹¹.

110 يوسف شاوش، التسويق البنكي الأنظمة والإستراتيجيات، رسالة ماجستير غير منشورة ص: 24.

111 مايكل ابدجمان، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ، 1999، الباض، ص 210

المطلب السادس: وظائف البنوك التجارية

قد تختلف البنوك التجارية التقليدية في بعض النواحي، إلا أنها تتشابه بطبيعة الحال في وظائفها. وفي الواقع فإن تلك البنوك تقوم بالعديد من الوظائف، منها وظائف رئيسية و أخرى فرعية¹¹².

1-6. الوظائف الرئيسية

1-1-6. قبول الودائع : تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية . و هي تحرص دائما على تتميتها، فهي تعمل على نشر الوعي المصرفي و الادخاري بين المواطنين عن طريق الدعاية و الإعلان و التوسع في فتح الوحدات المصرفية في المناطق المحرومة من الخدمة المصرفية. كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الإيداع لديها لتبسط إجراءات التعامل، و كذلك برفع أسعار الفائدة الدائنة أي أسعار الفائدة على الودائع لديها، كما أنه ليس شرطا أن يحصل كل المودعين على فوائد. فالودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لا فوائد عليها. كما أن هناك نوعا آخر من الودائع لا يحصل أصحابها على فوائد و هي الودائع المجمدة. ويوجد بجانب هذين النوعين من الودائع، الودائع بأجل و الودائع بإخطار سابق وودائع التوفير.

1-1-1-6. الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب

تكون هذه الودائع عادة نسبة كبيرة من المجموع الكلي للودائع لدى البنوك التجارية، وواضح من تسمية هذه الودائع بأن يأخذ البنك على عاتقه بالنسبة لها تلبية جميع طلبات السحب في حدود الوديعة في أي وقت يشاء المودع دون إخطار سابق. فمودعوا تلك الودائع يستخدمونها في مواجهة الإنفاق الجاري. ويكون السحب من هذه الودائع أما بشيكات من واقع دفتر شيكات بأرقام سلسلة يعطي للعميل صاحب الحساب الجاري و مبينا بكل شيك رقم هذا الحساب أو بإيصال صرف أو بأوامر دفع تصدر من العميل لصالح شخص معين.

و أن كون الودائع الجارية عرضة لسحب أجزاء منها أو كلها في أي وقت يشاء المودعون دون إخطار سابق، تعطى أهمية خاصة لدراسة الأجهزة المصرفية، و خصوصا الأجهزة الإحصائية بها لحركات الوديعة و تكون سلسلة زمنية لتطويرها، حيث انه على ضوء هذه الدراسة يمكن تحديد مدى سيولتها، وبالتالي النسبة التي تستطيع البنك توظيفها من هذه الوديعة. فبتحقيق ذلك لجميع الودائع الجارية يمكن للبنك التعرف على كمية النقد السائل اللازمة لمواجهة مسحوبات تلك الودائع، بحيث لا تكون أكبر من المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى تعطيل الأموال بدون مبرر، أو أقل من المستوى المطلوب، مما يفقد البنك قدرته على مواجهة طلبات السحب.

وتختلف حركات الودائع الجارية خاصة بسبب اختلاف النشاط الاقتصادي لمودعيها، فالودائع الجارية تنقسم من حيث النشاط الاقتصادي للمودعين إلى الأنواع التالية:

- ودايع المنشآت الصناعية.

- ودايع المنشأة الصناعية.

- الودائع الزراعية.

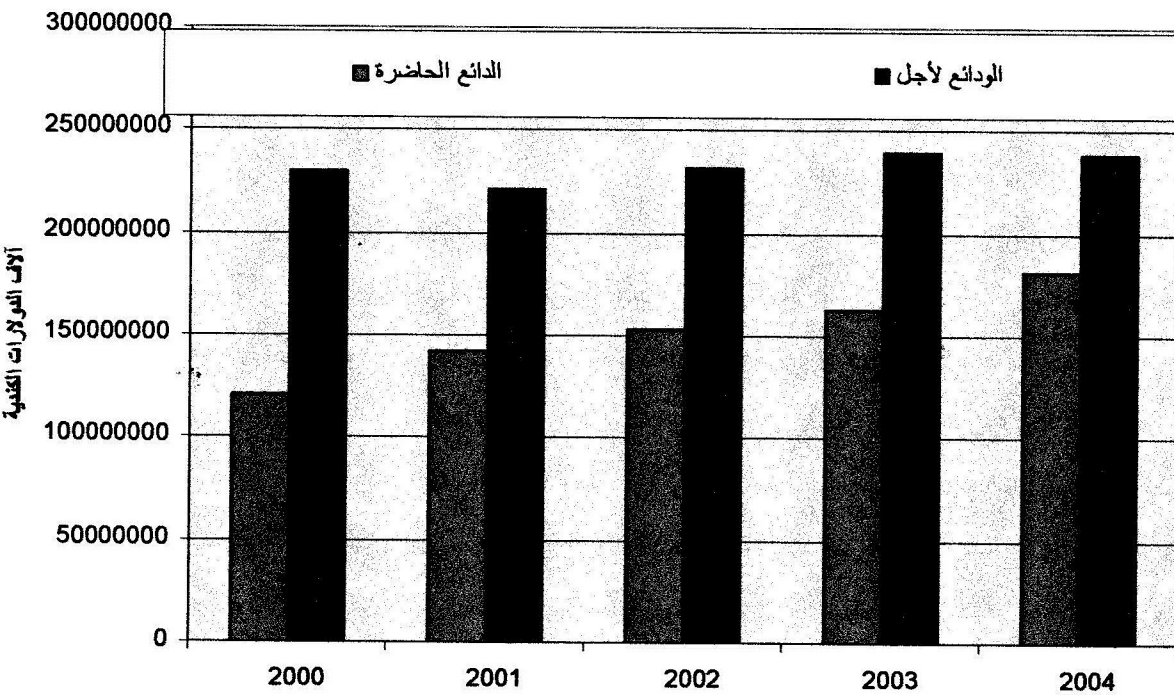
¹¹² أحمد دغني، إقتصاديات البنوك، مرجع سابق.

- ودائع منشآت الخدمات.
- ودائع المهن الحرة.
- ودائع المرتبات.

و الشكل التالي يوضح تطور ودائع الجمهور الكندي في البنوك التجارية¹¹³:

شكل رقم (6): الودائع في البنوك التجارية الكندية

ودائع الأفراد لدى البنوك الكندية



6-1-1-2. الودائع لأجل

بمقتضى اتفاق بين العميل و البنك يودع العميل لدى البنك مبلغا من النقود يحدد في ذلك الاتفاق لأجل معين. ويمكن أن تجدد مدة الوديعة بمجرد حلول ميعاد استحقاقها و لمدة مماثلة للمدة السابقة، إذا ما طلب العميل ذلك. وفي حالة عدم طلب العميل تجديد مدة الوديعة، فإن احتساب الفائدة يتوقف عند حلول موعد الاستحقاق، وتحول الوديعة إلى حساب تحت الطلب.

و بطبيعة الحال لا يجوز سحب الودائع لأجل إلا عند حلول ميعاد الاستحقاق و مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتناسب طرديا مع مدة الإيداع، فكلما كبرت تلك المدة، كلما كبر معدل سعر الفائدة التي يحصل عليها أصحاب تلك الودائع.

¹¹³ Graphique cree a partir des donnees obtenues aupres de l' Institut de la statistique du Quebec,

بينما تصرف القروض للعملاء عادة بالكامل بعد موافقة البنك عليها، فإن السلفيات تمثل المبالغ التي تسمح من خلالها البنوك التجارية لأصحاب الحسابات الجارية لديها بسحبها على المكشوف في أي وقت يشاءون. وهذه المبالغ عادة لا تحسب دفعة واحدة، وإنما غالبا على دفعات. وهذا يتوقف على تصرف العميل، الذي سمح له بالسحب على المكشوف في حدود معينة، على أن تسدد خلال فترة قادمة. معنى ذلك أن القروض و السلفيات متشابهتين إلى درجة تجعلنا نستطيع أن نعتبرهما اسمين لنفس المسمى وعلى ذلك فإنه يمكن الاكتفاء بأحد المسلمين - عند الكلام عن القروض أو السلفيات أو عنهما معا.

إن هناك ثلاث نقاط تتعلق بالقروض يجب أن نتناولها: تصنيف القروض، و العناصر الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد الضمانات من عدمه، وأنواع الضمانات.

6-1-2-1. تصنيف القروض على أساس آجالها

لقد نادى الفكر التقليدي الذي ساد مدة طويلة، بمراعاة أن تكون قروض البنوك التجارية لأجل قصيرة. إلا أن نمو النشاط الاقتصادي و اتساع دائرة الأعمال، أدى بهذه البنوك إلى عدم التقيد بهذا الأسلوب التقليدي، خاصة و أن حجم الودائع التجارية يزيد مع نمو النشاط الاقتصادي زيادة مضطربة و تزداد بالتالي الكمية من هذه الموارد التي تتسم بالاستقرار النسبي بما يسمح بالاتجاه إلى الإقراض غير القصير الأجل، مما يدعم التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أن البنك التجاري يستطيع الحصول على قروض من البنك المركزي و البنوك الأخرى في الداخل و الخارج وكذلك من الهيئات الحكومية، مما يجعله يزيد من الإقراض غير القصير لعملائه - ولكن بطبيعة الحال في حدود معقولة - بدون خوف من أنه قد يواجه الحالة التي تكون كمية النقد السائل لديه غير كافية لمواجهة مسحوبات الودائع الجارية، التي قد تزداد في كل وقت بسرعة لسبب أو لآخر.

و على ذلك فإنه يمكن تقسيم القروض على أساس آجلها إلى ما يلي:

- قروض قصيرة الأجل

وهي القروض التي لا يتجاوز آجلها عاما واحدا. ولكن يلاحظ أن كثيرا من القروض قصيرة الأجل تتجدد سنة بعد أخرى مما يضيف عليها في الواقع طابع طويل الأجل.

- قروض متوسطة الأجل

تسمى القروض التي يجاوز آجلها العام و لا يزيد عن خمس سنوات بالقروض المتوسطة الأجل.

- قروض طويلة الأجل

وهي تلك القروض التي يكون آجلها أكثر من خمس سنوات¹¹⁴

¹¹⁴ هذه الأجل ليست نهائية أي سنة، 5 سنوات، أكبر من 5 سنوات، ولكنها الأكثر استعمالا.

6-2-1-2. تصنيف القروض على أساس الغرض منها

-قروض منتجة

و هي القروض التي تقدم لتشغيلها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع التجارة، و قطاع الخدمات.

-قروض استهلاكية

وهي القروض التي تقدم للأفراد- كما هو واضح من اسمها - لأغراض استهلاكية، و غالبا ما يحصل على مثل هذه القروض لغرض اقتناء السلع المعمرة مثل أثاث المنزل، السيارة، التلفزيون و غيرها.

6-2-1-3. تصنيف القروض من ناحية الضمان

يقبل البنك تقديم قروض إلى بعض عملائه بدون ضمان، بينما لا يقبل تقديم قروض لآخرين إلا مقابل ضمان. فالضمان يتمثل في إعطاء حق معين للبنك يستطيع من خلاله أن يسترد المبلغ الذي له في ذمة المدين بسهولة أكثر بكثير مما لو لجأ إلى القانون في حالة عدم و فاء المدين بالتزاماته تجاهه. ومعنى ذلك أن تمسك البنك بوجود ضمان عند تقديم القروض في بعض الحالات و عدم تمسكه بذلك عند تقديم القروض في الحالات الأخرى، إنما يتوقف على درجة المخاطرة الائتمانية، التي يتحملها البنك في عملية الإقراض. فعندما تكون درجة المخاطرة تلك منخفضة للدرجة التي يجد فيها البنك عدم وجوب وجود ضمان مقابل تقديمه ضمان له. أما عندما تكون درجة المخاطر الائتمانية أعلى من تلك الدرجة، فإن البنك لا يقدم القرض إلا عند حصوله على ضمان.

6-2-1-4. عوامل مرفقية على المستوى الكلي

على المستوى القومي يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على القروض المصرفية، ولعل في مقدمة تلك العوامل السياسات الاقتصادية العامة و الظروف و الأوضاع الاقتصادية السائدة.¹¹⁵

6-2-1-4-1. السياسات الاقتصادية المتبعة

يتأثر الطلب على القروض المصرفية بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية العامة و في مقدمتها:

- السياسة السعرية.
- السياسة الإنفاقية والضريبية.
- سياسة المساندة الحكومية للنشاط الخاص.

6-2-1-4-2. مستويات الأسعار و السياسة العامة

يشير الاستقرار التاريخي لأثر التغييرات السعرية على الطلب على الأموال المودعة بالبنوك بصفة عامة ، وعلى الائتمان المصرفي بصفة خاصة ، إلى أنه كلما زاد الرقم القياسي لنفقات المعيشية كلما زاد الإنفاق النقدي. وذلك حتى لا ينخفض مستوى الدخل الحقيقي للفرد والعائلة عن المستوى السابق لارتفاع الأسعار. ولا شك أن زيادة إنفاق الوحدة الاقتصادية (مستهلك/منتج) يعني - مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه - زيادة الطلب على السحب من البنوك لسد الثغرة التمويلية الناشئة عن

¹¹⁵ محمد كمال خليل، الحمزاوي، إقتصاديات الائتمانات المصرفي

زيادة الإنفاق عن مستوى الدخل.

6-1-2-4-3. السياسة المالية

تتمثل هذه السياسات أساسا في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية:

فمن ناحية قد تتجه الدولة إلى تقديم دعم مالي للقروض التي تحصل عليها بعض فئات المجتمع مما يشجع هذه الفئات على زيادة اقتراضها من البنوك. ومن ناحية الثانية، تلعب السياسة الضريبية المتبعة تجاه الفوائد الخاصة بالديون المشكوك في تحصيلها، من حيث إخضاعها أو عدم إخضاعها للضريبة على شركات الأموال - دورا هاما في التأثير على رغبة العملاء في طلب الائتمان.

ويبرر قيام مصلحة الضرائب بإخضاع هذه الفوائد للضريبة بما يلي:

- إن المصلحة تستند إلى مبدأ الاستحقاق دون انتظار لتحصيل الفوائد.

- تفرض الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الإقرار المقدم من البنك. غير أن البنك يرى أن هذه الفوائد تدخل ضمن إيراداته و تستحق من الناحية الشكلية فقط. في حين عمليا يتم قيدها على حسابات العملاء المدنيين حفاظا على حق البنك لذا يجب إعفاؤها من الضريبة. بمعنى أن هذه الضريبة يؤثر فرضها بالسلب على قدرة و فعالية البنوك في أداء مهامها.

6-1-3. الاستثمار

بجانب تقديم التسهيلات السابقة، تقوم البنوك التجارية التقليدية أيضا باستثمار جزء من مواردها في الصور المختلفة التالية:

6-1-3-1. أدونات الخزنة

أدونات الخزنة هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، أي أنها سندات حكومية. وعادة تكون تلك السندات ذات آجال قصيرة جدا يسهل توزيعها على البنوك و المؤسسات المالية المختلفة. فهي تستحق في فترات لا تتجاوز تسعين يوما. و الهدف من إصدارها هو تمويل بعض أنواع العجز الموسمي في ميزانية الدولة، والذي يؤديه عدم توافق مواقيت تحصيل الإيرادات مع مراقبت الإنفاق، فبينما يتسم الإنفاق الحكومي عادة بنوع من الانتظام على مدار العام، نجد أن إيرادات الدولة لا تتسم بمثل هذا الانتظام فهي تقل في فترات و تزداد في فترات أخرى عن المبالغ اللازمة لتغطية النفقات الحكومية في تلك الفترات.

و برغم أن أدونات الخزنة تعرض فائدة منخفضة جدا، فان البنوك التجارية التقليدية تقبل على شرائها. وذلك لان تلك الادونات تتمتع بدرجة سيولة عالية، حيث أنها تستحق الدفع في فترات قصيرة جدا. كما أن البنك المركزي يقبل إقراض البنوك بضامنها.

و في الواقع فان البنوك التجارية التقليدية تستثمر في أدونات الخزنة على مدار السنة، بحيث يكون لديها كمية تستحق الدفع يوميا. وحيث أنها تدر عائدا فان البنوك تفضلها عن النقود، خاصة وأنها في نفس الوقت تتمتع بدرجة عالية جدا من الضمان، حيث أن الحكومة هي التي تقوم بإصدارها.

6-1-3-2. أوراق مالية مضمونة من الحكومة

الأوراق المالية المضمونة من الحكومة (السندات) تعتبر من ناحية الضمن في المرتبة الثانية، أي بعد

أذونات الخزائنة. وحيث أن البنك المركزي يقبل إقراض البنوك بضمانها، فإن أيضا هذه الأوراق المالية مثل احتياطات السيولة من الدرجة الثانية.

6-1-3-3. أوراق مالية لشركات مختلفة

تستثمر البنوك التجارية التقليدية جزءا من مواردها في أوراق مالية لشركات مختلفة، منها ما هو مدرج بالبورصة ومنها ما هو غير مدرج بها. والأوراق المالية للشركات المختلفة، خاصة الشركات الكبرى ذات مركز مالي قوي لا يقبل إقراض البنوك بضمانها. و هذا النوع من الاستثمار يبعد البنوك التجارية عن دورها الطبيعي كمانحي القروض ويدخلها في مجال شركات الاستثمار، كما يعرضها للمخاطر، التي تنشأ في حالة حدوث انخفاض في سوق الأوراق المالية، سواء أكان هذا الانخفاض طبيعيا أو ناتجا عن مضاربات، فإنه بالرغم من أن تلك الأوراق المالية تدرك عائدا أكبر نسبيا من النوعين السابق ذكرهما-أي من أذون الخزائنة والأوراق المالية المضمونة من الحكومة- فإن البنوك التجارية لا تستثمر فيها إلا في أقل الحدود.

تمثل محفظة الأوراق المالية و التجارية للبنك مجموع ما يتجمع لديه من أوراق مالية أو تجارية مخصصة

6-1-4. خلق النقود المصرفية

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أي بخلق الائتمان. لذلك فإن قدرتها على هذه العملية تعتبر السمة الأساسية لها. فالبنوك التجارية تتمتع بثقة هائلة، و يمكن ذاك لشيكاتها وحوالاتها أن تقوم بوظيفة العملة، أي أنها تحل محلها في كثير من المعاملات، و هذا ما يجعل تلك البنوك قادرة على خلق النقود المصرفية.

معنى ذلك أن ما يجعل البنوك التجارية قادرة على خلق النقود المصرفية هو فتح مجموعة من عملاتها حسابات جارية لديها، حيث أن التعامل بالشيكات و الحوالات يقوم على أساس و جود مثل هذه الحسابات لدى تلك البنوك.

إن قدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود المصرفية تتبع من أنها تستخدم كل ما يزيد عن الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي ولديها في منح القروض، و 2- أن جميع الحاصلين على تلك القروض يستخدمون الشيكات و الحوالات في السحب من القروض، و 3- أن جميع المستفيدين الآخرين بالائتمان، أي المستفيدين بطريقة غير مباشرة بهذا الائتمان، يودعون ما يحصلون عليه من شيكات و حوالات سحب لصالحهم في البنوك- تساوي حاصل سحب قيمة الوديعة الأصلية (و نرسم لها ب "d") في ما يسمى بمضاعف النقود المصرفية، وهذا المضاعف يساوي تحت تلك القروض الثلاثة السابقة $((1 - \frac{1}{n}))$ حيث (n) تمثل نسبة الاحتياطات الواجب الاحتفاظ بها من الودائع.

أي أن: قدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود المصرفية $d = c(1 - \frac{1}{n})$.

6-2. الوظائف الفرعية:

تقوم البنوك التجارية التقليدية في الواقع بالعديد من الوظائف الفرعية، أهمها ما يلي :

6-2-1. إصدار خطابات الضمان: يصدر البنك مقابل تقاضيه أجرا خطاب الضمان بناء على طلب

- كتابي من العميل وهو عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى طرف ثالث مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب.
- 2-2-6. فتح الإعتمادات المستندية: تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية، بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج.
- 3-2-6. خصم الأوراق التجارية.
- تحصيل الشيكات المحسوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك و دفع الشيكات المسحوبة على فروع البنك المختلفة.
- 4-2-6. شراء و بيع العملات الأجنبية.
- 5-2-6. التحويلات الخارجية.
- 6-2-6. إصدار أسهم و سندات لحساب شركات سواء في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها أو لزيادة رؤوس أموالها.
- 7-2-6. شراء و بيع الأوراق المالية و تحصيل كوبوناتها لحساب العملاء.
- 8-2-6. تسليم أنصبة الأسهم و فوائد السندات نيابة عن الشركات.
- 9-2-6. صرف المعاشات الدورية لمستحقيها.
- 10-2-6. إدارة الممتلكات للعملاء
- 11-2-6. إعطاء بيانات عن الحالة المالية للعميل إلى البنوك الأخرى، التي يريد العميل الاقتراض منها عند طلبها ذلك.

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة

المطلب الأول: البنوك الإسلامية

يشار إلى المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي باعتباره من أوائل الكتاب الذين تناولوا فكرة البنوك الإسلامية¹¹⁶، ففي كتابه - أسس الاقتصاد بين الإسلام و النظم المعاصرة، و مشكلات الاقتصاد و حلها في الإسلام - قام بوضع تصور لما ينبغي أن يكون عليه البنك في المجتمع المسلم، مفاده أن البنك يمكنه أن يمارس أنشطته المصرفية مع التزامه باجتناب التعامل بالفائدة و جواز حصوله على عمولة محددة تغطي تكاليف هذه الأنشطة، كما اقترح آخرون مثل أبو بكر الجزائري تصورا أوسع للبنك الإسلامي يقوم على التزامه بممارسة مهام أساسية يلخصها الشكل القادم، وهي:

- قبول الإيداعات بدون مقابل والتي تعد بمثابة أمانات خاصة بالمودين
- الإقراض بدون فائدة بمبالغ تتناسب مع إيرادات المتوقعة لكل مقترض.
- المشاركة في المجالات الاقتصادية المختلفة (زراعة، تجارة، صناعة) لغرض الحصول على عائد للبنك الإسلامي، يمكنه من ممارسة الأنشطة السابقة.

شكل رقم 7: مهام البنوك الإسلامية

قبول إيداعات بدون

مقابل

إقراض بدون فائدة

القيام بالتحويلات المالية

المشاركة في المجالات

الاقتصادية المالية

تصفية الحسابات في نهاية

كل عام لتوزيع الأرباح

المصدر: طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ص: 194.

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الإسلامي، البنوك الإسلامية بأنها (بنوك لا ربوية) أي التي لا تتعامل بالفائدة، بينما عرفها آخرون بأنها البنوك التي تباشر أنشطتها المصرفية مع التزامها باجتناب العوائد الربوية.

يقوم البنك الإسلامي بجميع الأعمال المصرفية و المالية و التجارية و أعمال الاستثمار، إلى غير ذلك من الأنشطة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان التي تنشط فيها.

¹¹⁶ طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية، مرجع سابق، ص 193

و أهم ما يميز البنوك الإسلامية هو كونها تتحرى مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث لا تتعامل بنظام الفائدة الربوية أخذاً أو عطاءً، و إنما تعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة (الغنم بالغرم)، كما أن علاقته بعملائه هي علاقة شريك بشريكه و ليست علاقة دائن بمديسن. و نذكر بعضاً من أهم صيغ التمويل الإسلامية كالآتي¹¹⁷:

- التمويل بالمضاربة، و هي مشاركة بين صاحب رأس المال و صاحب الخبرة.
- التمويل بالمشاركة، و مقتضاه أن يشترك البنك مع طالب التمويل في تمويل المشروع.
- التمويل بالمراوحة، و هو عقد بين طرفين يتضمن قيام أحدهما ببيع سلع للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى ثمن شرائها من السوق.
- التمويل بواسطة البيع الآجل، و هو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه.

- التمويل عن طريق بيع السلم، وهو أن يسلم عوضاً حاضراً عن عوض موصوف في الذمة إلى الأجل، أي أنه يبيع أجل بحاضر.

و قد عرفت البنوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى إدخال بعض المصارف الغربية لبعض الصيغ التمويلية الإسلامية. و الجدول التالي يعطي صورة عن انتشار البنوك الإسلامية¹¹⁸.

جدول رقم (10): انتشار البنوك الإسلامية (أواخر التسعينات من القرن الماضي)

اسم الدولة	عدد المصارف الإسلامية	عدد الفروع
إيران	10	11500
باكستان	44	8624
السودان	26	677
المجموع	80	20801
بقية دول العالم	89	8090
مجموع العالم	166	22711

وحسب بيانات حديثة نسبياً (2003) نشرها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (و مقره دبي)، فإن حجم الاستثمارات التمويلية الإسلامية في جميع أنحاء العالم وصل إلى نحو 400 مليار دولار، وأن نسبة تنامي أصول هذا القطاع وصلت إلى نحو 23 في المائة خلال السنوات الأربع

¹¹⁷ خوني رابع، حساني رقية، أفتق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. دراسة تيمية حول تمويل المشروعات

الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25-28 ماي 2003، سطيف. ص 16-18

¹¹⁸ محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعية الدينية و الدور الاقتصادي و السياسي، ص 459.

كما تظهر الإحصاءات التي أجراها المجلس المذكور خلال العامين الماضيين، والتي تنشر لأول مرة، أن حجم الأصول في البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار فقط وصل عام 2001 إلى نحو 261.8 مليار دولار أمريكي "بمعدل نمو وصل خلال السنوات الأربع الماضية إلى 23 في المائة." و هذا الرقم لا يشمل الاستثمارات التي تُدار عبر النوافذ الإسلامية وصناديق الاستثمار التي تُدار من قبل مؤسسات غير إسلامية صرفاً. و كشفت تلك التقارير أن عدد المؤسسات والبنوك الإسلامية في العالم ارتفع إلى 267 مؤسسة عام 2001 من نحو 176 مؤسسة عام 1976.

المطلب الثاني: البنوك المتخصصة

عرفت بأنها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.

2-1. خصائصها

و يتضح بما تقدم، أن البنوك المتخصصة تتصف بعدد من الخصائص المعينة، أهمها ما يلي¹²⁰:

1- تعد مؤسسات غير ودائية ويعني ذلك أن الموارد المالية للبنوك المتخصصة لا تستقيها أساساً من إيداعات العملاء كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية، حيث تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات.

2- ارتباط نشاطها برأس مالها، حيث لا تستطيع البنوك المتخصصة التوسع في أنشطتها المختلفة، إلا في حدود مواردها المالية، فهي ليست كالبنوك التجارية يمكنها المتاجرة بأموال (ودائع) العملاء.

3- الطول النسبي لأجل استخداماتها المالية، حيث تقوم معظم البنوك المتخصصة بتوظيف مواردها في قروض طويلة الأجل وذلك عكس ما هو متبع في البنوك التجارية التي يحكمها في هذا الصدد آجال ودائع عملاتها.

4- التخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنوك المتخصصة كما هو واضح في تسميتها، تتخصص في أنشطة معينة، حيث نجد البنوك التتمية الصناعية تتخصص في تمويل استثمارات الصناعية، وبنوك التتمية الزراعية تتخصص في تمويل نشاط الزراعي، و البنوك العقارية في أعمال الائتمان العقاري و ما يتصل بها عن تمويل المشروعات التعمير و البناء و الإسكان و المرافق أو المساهمة فيها، وتقديم الخدمات المصرفية المرتبطة بها. ويرجع السبب وراء هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة و الخصائص المتباينة و في ما يلي موجز لأنواع تلك البنوك المتخصصة.

2-2. أنواعها

¹¹⁹ حسب الموقع Arabic.cnn.comm. في نشرته المؤرخة ب: 22:25 (22/09/03)

¹²⁰ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، مرجع سابق، ص 195

2-2-1. البنوك العقارية

سبقت الإشارة إلى أن البنوك العقارية تختص بتقديم خدمات القرض العقاري و ما يتصل بها من تمويل لمشروعات الإسكان و البناء، كتقديم السلف بضمان الأراضي العقارات المبنية، أو تقديم القروض لجمعيات الإسكان، المساهمة في إنشاء المشروعات الإسكانية ، وذلك بجانب عدد آخر من الخدمات المرتبطة بها مثل :

1- حسابات التوفير الإسكانية والتي تتيح لأصحابها الوصول على قروض بضمان رصيد دفتر التوفير وفقا لنسب يحددها البنك، كما يتيح لهم تملك وحدات سكنية في المشروعات التي ينشئها أو يساهم فيها البنك، وذلك فضلا على حصول العميل على عائد سنوي على المبلغ المدخر

2- أعمال الوكالة عن الغير (العملاء) في حال تأسيس شركات و الحصول على الموافقات اللازمة لها ، وإعداد العقود الابتدائية و النظام الأساسي للشركة، و إتمام الإجراءات ومتابعة استصدار قرارات الترخيص بالتأسيس .

3- دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المقدمة من العميل و تحليل المشروعات البديلة و تحليل مؤشرات الربحية و السيولة.

4- القيام بأعمال الوكالة عن الغير (العملاء) في تسويق العقارات لصالح العملاء، و تتضمن التأكد من سلامة ملكية العقارات و إعداد دراسات الشروط لدخول المزاد وتقديم المشورة في أسلوب تحصيل قيمة الوحدات المباعة، و تحرير العقود اللازمة و القيام بإجراءات الشهر و التسجيل نيابة عن العملاء.

5- الخدمات المصرفية المعتادة كإصدار خطابات الضمان، تأجير الخزائن الحديدية، شراء و بيع الشيكات السياحية فتح الإعتمادات المستندية.

2-2-2. البنوك الزراعية

وتقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية ذات الصلة بالنشاط الزراعي، مثل القروض السلفيات التي تمنحها للمزارعين لشراء الآلات الزراعية، و استصلاح الأراضي ، و تمويل النفقات الزراعية كالحصاد وغيره، فضلا عن إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة أغراض إنتاجية وقبول ودائع و مدخرات المزارعين و الجمعيات التعاونية .

ومن الملاحظ أن تقديم القرض الزراعي يكتنفه في الواقع قدر أكبر من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك الزراعية مقارنة بالبنوك التجارية.

خلاصة الفصل الأول:

تم التعرض خلال هذا الفصل لمكونات النظام المصرفي، و المتمثلة في البنك المركزي و البنوك التجارية، إضافة إلى البنوك الإسلامية و المتخصصة. كما التعرض لعلاقة هذه المؤسسات بعضها مع بعض.

و لكي تكتمل صورة أسواق رؤوس الموال، يجدر بنا تناول مكونة الأسواق المالية بعد تم التطرق للنظام المصرفي.

الفصل لثاني: الأسواق المالية

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية و دورها

المطلب الأول: مفهوم السوق المالي - بورصة الأوراق المالية

المطلب الثاني: أهمية الأسواق المالية و وظائفها

المطلب الثالث: مكونات السوق المالي و عناصرها

المطلب الرابع: أعضاء البورصة و أنواع الأوامر

المطلب الخامس: التقسيمات المختلفة لأسواق العمليات المالية

المطلب السادس: الأدوات المالية المتداولة

المبحث الثاني: كفاءة الأسواق المالية

المطلب الأول: مفاهيم و تعريفات

المطلب الثاني: نموذج السوق المالية الكفاء

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة

المطلب الرابع: فرضيات أساسية

المبحث الثالث: الأسواق المالية و المؤشرات الاقتصادية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل لثاني: الأسواق المالية

تعتبر الأسواق المالية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد القومي، باعتبارها منبعاً للأموال التي تتلقاها الشركات لتكوين رؤوس أموالها كمشروعات استثمارية جديدة، ولتمويل عمليات النمو والتوسع في الشركات القائمة، بأسلوب منظم لتوظيف الأموال والمدخرات بشكل يدر أكبر عائد ممكن، فضلاً عن كونها أحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

سنتناول في هذا الفصل ماهية الأسواق المالية ووظائفها والدور الذي تلعبه و الأدوات التي يتم تداولها في هذه السوق إضافة إلى تقسيماتها المختلفة (البحث الأول). ولأن الأسواق المالية تلعب دورها المنشود بشكل أفضل عندما تكون على مستوى عال من الكفاءة، فإننا نتناول مفهوم كفاءة الأسواق المالية، نماذجها وأنواعها مروراً بذكر الفرضيات الأساسية في هذا المجال (المبحث الثاني). و نتناول في المبحث الثالث علاقة الأسواق المالية بالمؤشرات الاقتصادية الكلية في البيئة التي تنشط فيها هذه الأسواق.

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية و دورها

المطلب الأول: مفهوم السوق المالي- بورصة الأوراق المالية

تتبنى فكرة أسواق رأس المال على العلاقة التي تربط ما بين حجم السوق وحجم الإنتاج، فمع اتساع حجم المشروعات الاقتصادية وتنوع نشاطها و اتساع نطاق أسواق تصريف منتجاتها و ما يصاحبه من انفصال الملكية عن الإدارة، زادت حاجة هذه المشروعات للمزيد من الأموال، الأمر الذي أدى إلى ظهور المؤسسات المالية، التي تقوم بوظيفة تجميع مدخرات الأفراد و المؤسسات ذات الفائض وإقراضها لهذه المشروعات ذات العجز لسد حاجياتها التمويلية.

ومع زيادة هذا الطلب على الأموال من قبل المستثمرين والشركات، ظهرت أهمية تنظيم سوق الأوراق التجارية والأوراق المالية من خلال سوق مالي ثانوي (بورصة الأوراق المالية)، مع ضرورة ضبط حركة التعامل في هذا السوق لتحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها، والمحافظة على حقوق المستثمرين، مع زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول وبعضها البعض، و اثر تطور وسائل الاتصال والمواصلات، ظهرت أسواق رأس المال العالمية التي تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة، متأثرة بحركة التعامل على الأوراق المالية والأحداث السياسية والاقتصادية والمالية التي تحدث في إحدى الدول والتي تنعكس آثارها المالية على جميع أسواق رأس المال في جميع دول العالم التي توجد بها هذه المواقع المالية.

و يمكن، بداية، تحديد مفهوم السوق المالية في أي اقتصاد وطني، تسود فيه منهجية العمل الاقتصادي على أساس تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص، بأنها سوق الأموال التي تتراوح الاستحقاقات فيها، سواء من حيث مصادرها أو استخداماتها لمدة سنة أو أكثر وربما تصل إلى عشرات السنوات وبمعنى آخر، يحرص دائما القائمون والعاملون في هذه السوق على أن تكون مصادر الأموال فيها، بأشكالها وآجالها المختلفة، ذات آجال تتطابق في استحقاقها مع أوجه استخدام هذه الأموال. وتعمل هذه السوق وفقا لهيكلية محددة، ومؤسسات عاملة، وأنماط من العمل تسود فيها، وأدوات يتعامل بها، وتشريعات خاصة ترعى وتحكم جوانب نشاطها وممارسي هذا النشاط.

و يتجلى دور السوق المالية عادة في توفير الاتصالات بين الدخريين والمستثمرين و كذلك تسهيل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية¹²¹.

1-1 تعريفها: يمكن تعريف سوق رأس المال "بأنها المكان الذي يلتقي فيه البائع والمشتري لأصول مالية، من خلال إجراءات قانونية وإدارية ومالية تمثل النظام الذي يعمل من خلال السوق المالي، سواء كان البائع أو المشتري مدخرا أو مستثمرا للأموال، ويحقق الصلة بينهما وسيط يساعد على تحويل المدخرات النقدية لأصول استثمارية، أو تحويل هذه الأصول لنقدية مرة أخرى، ويتحكم في هذا النظام العرف السائد في السوق المالي، ونمط العلاقة بين العرض والطلب على الأموال والقوانين

¹²¹ د. فريد، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة ش الجامعة، 1999، ص. 92

والإجراءات المنظمة للتعامل في السوق المالي، وسلوك البائع والمشتري للأصول المالية". إضافة إلى دورها في توفير الفرص لتلاقي عرض الأموال و الطلب عليها، فإن التحليل البسيط لما تقوم به هذه السوق، يظهر أدورا أخرى تتجاوز مجرد ذلك التلاقي، فإعطاء أسعار أسهم شركة ما، بشكل مستمر، يعني أن السوق المالية هي أداة فعالة -إلى جانب القوائم المالية- لقياس قيمة هذه المؤسسة¹²².

1-2. نشوء السوق المالية وتطورها

تتحكم الظروف الاقتصادية والواقعية التي تسود في دولة ما، في نشأة السوق المالية وتطورها في تلك الدولة. والمتتبع لتاريخ نشوء هذه الأسواق عموما سواء في الدول النامية أو المتقدمة، التي نجحت في تنظيم أسواقها المالية يلمس حقيقة أن هذه الأسواق لم تنشأ من فراغ، كما وأنها لم تنشأ بقرار عال من السلطات، وإنما نشأت في البلدان التي تواجدها بشكل تدريجي الظروف العملية والواقعية الملائمة، وكمصلحة لتطورات اقتصادية استوجبت نشأتها. وقد نشأت هذه الأسواق بشقيها، النقدي و رأس المال، نتيجة انتقال الاقتصاد العالمي، وعلى مراحل تمتد جذورها إلى آلاف السنين، من مرحلة الكفاف والمقايضة إلى مرحلة الوفرة والغزارة في الإنتاج، واستخدام النقود في عمليات المبادلات التجارية، ومن ثم دخول عنصر الائتمان بأشكاله وأنماطه المختلفة، والتمويل للمعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات ومن ثم الدول.

وقد سائر تطور هذه الأسواق المالية تطور الهياكل الاقتصادية للدول التي وجدت فيها، وبروز ظاهرة التخصص في الأعمال، وما تبع ذلك من مزيد من الطلب على الأموال لزيادة القاعدة الإنتاجية وبالتالي الحاجة إلى ترشيد استخدام المدخرات الوطنية وتنظيم تدفقها نحو فرص الاستثمار المتاحة أمامها، بما يحقق أكبر كفاءة في استغلالها واستخدامها لصالح الممول والمستخدم والمجتمع بشكل عام، في إطار من الحماية والضمان من سوء التصرف.

1-3. بورصة الأوراق المالية

يعود أصل كلمة بورصة إلى شخص يدعى "قان دي بورص" صاحب فندق بمدينة بروج ببلجيكا، يتردد عليه التجار لمناقشة الصفقات التجارية، في وقت كانت فيه بلجيكا مزدهرة بالتبادلات التجارية¹²³.

تعتبر بورصة الأوراق المالية من أهم أقسام السوق المالي الثاني لأنها تعتبر أسواق مالية رسمية محكوم العمل فيها بقانون وإجراءات عمل محددة وتخضع لرقابة الحكومة لتنظيم عملية تداول الأوراق المالية بيعة وشراء أو انتقال ملكيتها من مستثمر لآخر دون دفاع أو غش أو تدليس سواء من جانب العاملين بالبورصة، أو من قبل الشركات المتداول أسهمها أو سنداتها في بورصة الأوراق المالية.

1-4. ماهية البورصة

¹²² Philippe SPIESER, Information économique et Marchés financiers, Economica, Paris, P.19

¹²³ selon les sites suivants: www.islam-online.net et le site Edubourse.com

عرفت البورصة أو بورصة الأوراق المتداولة في القانون التجاري الفرنسي بأنها "المكان الذي يلتقي فيه وكلاء الصرف تحت رقابة السلطات العمومية" أو بأنها "مكان تبادل ولقاء بين العرض والطلب - كأى سوق- على رؤوس الأموال طويلة الأجل والمتمثلة في القيم المتداولة، خاصة الأسهم والسندات"⁽¹²⁴⁾.

فالبورصة هي مكان للتبادلات: كبورصة الشغل، وبورصة التجارة للسلع والمواد الأولية. واستخدام كلمة البورصة فقط دون إضافته تعني بورصة القيم المتداولة. ⁽¹²⁵⁾

1-5. أهمية بورصة الأوراق المالية

تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه و الجوانب الذي تقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي، تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي و مجالاته وفي الوقت عينه تتأثر به¹²⁶.

تكتسي بورصة الأوراق المالية أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و للمستثمرين وللمساهمين في رؤوس أموال الشركات المدرجة. و يمكن تلخيص أهمية التقييد في البورصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ⁽¹²⁷⁾

-تنويع مصادر التمويل

-تحقيق الشهرة من خلال ظهورها في النشرات

-ضمان أكبر لاستمرارية الشركة (هيكله المساهمين)

-تسهيل مساهمة العمال

-تسهيل لصغار المساهمين بيع أسهمهم إذا رغبوا في الخروج من المؤسسة

-تسهيل تداول أسهم الشركة خارج الحدود

-كما أن التسجيل في البورصة يعتبر شكلا من أشكال الرقابة الداخلية للشركة.

بيد أن إدراج المؤسسة في البورصة، وبالرغم من مزاياه المذكورة آنفا، يفرض جملة من القيود، نذكر منها¹²⁸:

- إلزامية نشر كافة المعلومات، وبصفة منتظمة، حول الوضعية المالية للمؤسسة

- و تحمل التكاليف المترتبة على عمليات الإصدار

- إضافة إلى النقص من ربحية السهم وكذلك الحد من سلطة المساهمين نظرا لزيادة عددهم.

و تتجلى أهمية البورصة بالنسبة للمساهمين في أنها:

- تضمن سيولة رأس المال

- كما أنها تسهل تطوير الشركة، وذلك بتمكين المساهمين من الدخول والخروج من رأس المال بحرية

¹²⁴ - جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، البورصة 1، دار هومة، 2002، ص44.

¹²⁵ - Olivier Pican, La Bourse, Delmas, 14^{ème} éd. P 12

¹²⁶ منشورات المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org

¹²⁷ - محاضرات د/جبار، حول الأسواق المالية

¹²⁸ Mohamed Tahar RAJHI, Gestion financière, Ed.RAJHI, 1^{ed}, 2000, p :298

ثابتة. و أما أهمية بورصة الأوراق المالية بالنسبة للمستثمرين (129) فتتجلى في كونهم يرغبون في أن يصبحوا مساهمين جدد في الشركات المدرجة في البورصة، مع ملاحظة تحفظ وحذر بعضهم إزاء بعض الشركات التي تكون في وضع جيد عند دخول البورصة، بينما تجد صعوبة في المستقبل في المحافظة على نفس الأداء.

المطلب الثاني: وظائف الأسواق المالية

أيا كانت طبيعة وحجم العمليات المالية التي تتم في أسواق رأس المال، فإنها تهدف إلى تحقيق الوظائف التالية:

- سهولة إتمام العمليات المالية بين البائع والمشتري لأصول مالية، مما يساعد على تشجيع الادخار والاستثمارية.
- توفير التمويل المتوسط وطويل الأجل للمستثمرين والشركات يتكلفه أقل من تكلفة الاقتراض من البنوك.
- تشجيع المدخرين على توظيف مدخراتهم في مجالات يصاحبها أقل درجة من المخاطر. وفي أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل يمكن تحويلها السيولة مالية ونقدية حاضرة في أي وقت.
- إتاحة الفرصة أمام الشركات التي تتداول أوراقها المالية في السوق المالي، من بيع وشراء هذه الأوراق المالية وانتقال ملكيتها من مشتري إلى آخر، دون الحاجة لبيع حق الملكية، أو تأثير على حقوق الملكية في الشركات المقيدة بالسوق المالي.
- يمثل السوق المالي وسيط مالي بين الأفراد والمؤسسات المالية وشركات العمال والخدمات، ولذلك يمثل مرحلة من مراحل نمو النظام المصرفي، يحقق التكامل بين النمو المالي والنمو في الدخل القومي، لأنه مع نمو دخول الأفراد يزداد معدل التطور والنمو في المجال النقدي والمالي بالاقتصاد القومي.
- الحد من حجم الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل، ومن ثم الحد من الآثار التضخمية السارية في الاقتصاد القومي.
- تشجيع تدفق الأموال والاستثمارات الخارجية، إذا ما تحول السوق المالي لسوق إقليمي دولي.
- تهيئة المناخ المناسب والظروف المناسبة لتكوين وتداول الأوراق المالية من أسهم وسندات، دون أن تضفي السيولة المالية، عليها.
- تحديد أسعار مناسبة للأوراق المالية كأسهم وسندات في ضوء الموقف المالي وربحية الشركات، والأحوال الاقتصادية العامة بالصناعة والدولة.
- تفادي التقلبات العنيفة في أسعار الأسهم والسندات صعودا وهبوطا، بقيام العاملين بالسوق المالي بتنظيم عمليات الشراء والبيع بحكم خبرتهم وتخصصهم في هذا المجال لصالح كل من المشتري والبائع.
- تعتبر الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي، من الضمانات الجيدة والمقبولة لدى البنوك عند منح القروض لحاملها.
- تعتبر الأرقام القياسية لأسعار المالية المتداولة في سوق المالي من المتغيرات الهامة للتنبؤ بالحالة الاقتصادية في الدولة.

129 -Olivier P, La bourse, DEMLAS, 2001, P 139.

المطلب الثالث: مكونات السوق المالي

تشكل السوق المالية من مجموعة من المكونات الأساسية لابد من توفرها لكي تؤدي هذه السوق دورها المطلوب في تجميع رأس المال وتوجيهه لصالح التنمية في أي اقتصاد. تتلخص هذه المكونات التي يركز عليها هيكل السوق المالية في الآتي:

1-3. وحدات الفائض ووحدات العجز

أدى تقسيم العمل واختلاف الوظائف الاقتصادية إلى ظهور نوعين من الوحدات الاقتصادية، وحدات الفائض أي المدخرين (القطاع العائلي وغيره)، ووحدات العجز أي المستثمرين، الأولى تعرف فائضا في دخلها عن إنفاقها، والثانية على العكس تواجه نفقات تتجاوز إيراداتها الذاتية. وقد يكون العجز أو الفائض مؤقتا أو مستمرا.

2-3. مجموعة القوانين والتشريعات واللوائح

تعتبر مجموعة القوانين والتشريعات واللوائح الناظمة لمحيط عمل السوق إحدى الأركان الأساسية لقيام سوق مالية فعالة إذ يرتبط بها ويعتمد عليها بصورة أساسية مدى نجاح هذه السوق في قيامها بالمهام الموكلة إليها، إذ لابد من توفر إطار تشريعي متكامل بحكم نشاطها ويعالج قضايا معالجة ناجعة تتفق والأعراف والممارسات التي تقع وتحققها الأطراف المشاركة في عملياتها، سواء كانت جهات مصدرة، أو وسيطة، أو متعاملة فيها. هذا ويجب أن لا ينظر إلى هذه التشريعات من زاوية إصدار قانون أو مجموعة قوانين تختص بتنظيم السوق من حيث الأدوات والمؤسسات وأساليب ومناهج الحماية للمتعاملين فيها فحسب، بل لابد من النظر والإمعان في مجموعة التشريعات المالية والاقتصادية الأخرى السارية المفعول، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على حركة رأس المال الداخلية ومن الخارج.

3-3. مجموعة الأدوات المصدرة والمتداولة في السوق

يقصد هنا تواجد أصول وأدوات تتصف بالتنوع والسيولة والعمق والانتشار. وتتنوع الأصول بين أصول عينية وأخرى مالية. ومن أهم الأصول أو الأدوات المالية المتعارف على إصدارها في هذه السوق هي الأسهم والسندات بأنواعها المختلفة والحقوق والأدوات المالية الأخرى التي أصبحت تصدر وتتداول انبثاقا عنها، كحقوق الاختيار وحقوق الأولوية، وهناك أيضا العقود على اختلاف أنواعها كعقود المقايضة أو تحويل وعقود حق الخيار للعمليات ومعدلات الفوائد وعقود المعدل الأجل للفائدة والاستثمار في الأرقام القياسية كتأمين ضد مخاطر تقلبات الأسعار الفردية لأداة مالية أو مجموعة أدوات مالية بعينها. وهناك أيضا الأصول العينية مثل البضائع على تعدد أنواعها وكذلك الذهب والعملات.

4-3. إطار مؤسسي متخصص متكامل

يعتبر توافر إطار مؤسسي متخصص متكامل يرفع وينظم عمل السوق أحد الأركان الأساسية لقيام سوق مالية فعالية. ويقع على قمة هذا الإطار تنظيم وإشراف، الهيئة المنظمة للسوق، وهي جهة

حكومية تشرف إشرافاً كاملاً على جميع نشاطات هذه السوق من حيث الأدوات وماهيتها وشروط إصدارها وإدراجها وتداولها، وترخيص وتأهيل المؤسسات والأفراد العاملين في هذه . ويقع أيضاً جل اهتمام الهيئة في تطوير أساليب الحماية للمتعاملين فيها عن طريق توسيع عمليات الإشهار والإفصاح وتوفير فرص التعامل العادل في السوق لجميع هؤلاء المشاركين، بل والتحقق مع كامل من يستغل معلومة داخلية لتحقيق منفعة خاصة على حساب الآخرين ومعاقبته، وكذلك العمل على الحد من تنازع المصالح. ومن هنا فإن من مهام هذه الهيئة اعتماد المعيير المحاسبية في إعداد القوائم المالية. إلى جانب الهيئة المنظمة للسوق، لا بد من وجود مؤسسات مالية تزيد من كفاءة نقل الفوائض مع حماية حقوق وحدات الفوائض ورعاية مصالح وحدات العجز. وهذه المؤسسات المالية قد تأخذ أشكالاً متعددة، فهي قد تشارك في عملية نقل الفوائض، وذلك بالتوسط في عملية التمويل. وهذا هو شأن المؤسسات المالية الوسيطة مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار. ولكن هناك نوعاً آخر من المؤسسات المالية التي لا تشارك مباشرة في عمليات نقل الفوائض ولكنها تقدم خدمات مكملة تسمح للمتعاملين في هذه السوق باتخاذ قراراتهم بدرجة أكبر من الكفاءة نتيجة لما توفره هذه المؤسسات المالية الخدمية من معلومات مالية أو فنية وكذلك تقدير وتقييم هذه المعلومات، وتتمثل هذه المؤسسات في بيوت الخبرة المالية والسماسرة وشركات تقييم وترتيب السلامة الائتمانية ومؤسسات المحاسبة والمراجعة وكذلك مؤسسات دراسة المشروعات وتقييم جدواها الاقتصادية، وغير ذلك من الخدمات المالية اللازمة لحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3-5. الإفصاح المالي وحماية المشاركين في السوق

يعتبر موضوع الإفصاح المالي روح أي سوق مالي وأساس سلامة استمراره بأداء مهامه بنجاح، وبتعميق الثقة بعملياته ومنهجيته بما يؤمن استقطاب مشاركة أوسع في الاكتتاب بالإصدارات والتعامل بالأدوات في السوق، إذ أن توفير معلومات سليمة وموسعة وإيصالها إلى المتعاملين يساهم في توفير الحماية لهم من حيث تمكينهم ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وفق أسس موضوعية.

المطلب الرابع: أعضاء البورصة و أنواع الأوامر

4-1. أعضاء البورصة المنظمة

هناك أنواع مختلفة من الأعضاء الذين يعملون بالبورصة، مع العلم بأنه لا يتم الحصول على العضوية إلا بعد اجتياز اختبارات معينة مؤهلة وتوفير شروط تحددها الجهات الرقابية، كما أن كل نوع من الأعضاء يدفع رسوم معينة للعضوية ومن أهم أنواع الأعضاء العاملين بالبورصة:

4-1-1. السماسرة

هم الذين يتوسطون بين البائعين والمشتريين ويسهلون التعامل مقابل عمولة محددة بالقانون، والسماسرة يمثلون الجزء الأكبر من أعضاء البورصة وعادة ما يتخذون شكل شركات مساهمة بحد أدنى من رأس المال.

4-1-2. تجار الأوراق المالية

هم الذين يشترون الأوراق المالية لحسابهم ثم يعيدون بيعها لتحقيق أرباح من فرق سعر الشراء وسعر البيع، وعادة يحتفظون بمخزون من الأوراق المالية، كما أنه قد يطلق عليهم ضمن آخرين صناع السوق لأنهم يؤثرون على العرض والطلب ومن ثم على الأسعار، هذا وقد يجمع بعض أعضاء البورصة بين صفة السماسرة والتجار.

4-1-3. سمسارة الصالة

هم سمسارة يدفعون رسوم العضوية من أموالهم ولا ينتمون لأية شركة من شركات السمسرة وإنما ينفذون الأوامر في صالة التعامل لمن يطلب منهم من شركات السمسرة التي تكون لديها ضغوط عمل كبيرة في وقت ذروة نشاط البورصة ولذا يطلق على هؤلاء السمسارة أحياناً سمسارة السمسرة ويحصلون على جزء من العمولة، ومن أهم إضافاتهم أنهم يحدون من حدوث اختناقات في وقت ذروة نشاط البورصة.

4-1-4. تجار الصالة

وهم تجار مسجلون بالبورصة ويدفعون رسوم العضوية من أموالهم الخاصة ولكنهم يقومون بالبيع والشراء لحساب أنفسهم وهدفهم اغتنام فرص الربح من فروق أسعار الشراء والبيع ولذا يطلق عليهم أحياناً ضمن آخرين: المضاربون

4-1-5. المتخصصون

هم أعضاء البورصة الذين يتخصص كل منهم في التعامل في ورقة معينة أو عدد محدد من الأوراق المالية، هذا وإذا تخصص أحدهم في ورقة مالية معينة فلا يجوز لغيره أن يتعامل في نفس الورقة حيث أن المتخصص في ورقة معينة هو محتكر لها وهو وحده الذي يمكنه الاطلاع على الأوامر المحددة (Limit Orders) المتعلقة بتلك الورقة، وعادة ما يجمع المتخصصون بين نشاط السمسرة (الوساطة مقابل عمولة) وبين نشاط التجارة (بيع وشراء الأوراق المالية لحسابهم)، ويلعب المتخصصون دوراً هاماً في البورصة مؤداً المساعدة على استقرار التعامل داخل البورصة حيث أنه في حالة زيادة العرض على الطلب بالنسبة لورقة مالية معينة يقوم المتخصصون بتخفيض هامش الربح لجذب المتعاملين والعكس صحيح.

4-2. أنواع الأوامر

هناك عدة أنواع من أوامر التعامل في الأوراق المالية التي يصدرها المستثمر للسمسار، وهذه الأوامر تختلف باختلاف هدف المستثمر وتوقعاته للأسعار، وبالتالي تتوقف كفاءة وفعالية تلك الأوامر على مدى حسن التوقعات ومن أهم تلك الأوامر:

4-2-1. أوامر السوق

وهي أكثرهم شيوعاً ووفقاً لها يطلب المستثمر من السمسار أن يبيع بأعلى سعر متاح في السوق وأن يشتري بأقل سعر متاح السوق، وتتميز هذه الأوامر بسرعة تنفيذها.

4-2-2. الأوامر المتحددة

وفيها يحدد المستثمر سعر معين وكمية معينة لإجراء التعامل خلال فترة معينة وبالتالي لا يتم تنفيذ تلك الأوامر بسرعة حيث يكون على السمسار الانتظار حتى يتم تحقيق شروط المستثمر خلال المدة المحددة، وإذا انقضت تلك المدة ولم ينفذ الأمر فإن السمسار ينتظر أمر جديد من المستثمر.

4-2-3. أوامر التوقف

هي أوامر لا يتم تنفيذها إلا إذا بلغ سعر الورقة المالية مستوى معين. وهناك أوامر تتعلق بالبيع وتسمى أوامر التوقف عن الخسارة حيث يلتزم السمسار ببيع الورقة إذا انخفض السعر إلى مستوى معين أو أقل والهدف هو إيقاف مزيد من التدهور في سعر الورقة المالية، وهناك أوامر تتعلق بشراء الورقة المالية وفيها يلتزم السمسار بشراء الورقة إذا ارتفع سعرها إلى مستوى معين أو أعلى وذلك للحد من تضائل هامش الربح إذا انخفض السعر مرة أخرى.

المطلب الخامس: التقسيمات المختلفة لأسواق العمليات المالية

يمكن تقسيم أسواق العمليات إلى عدة أنواع وفق معايير متعددة، وذلك بالرغم من كون هذه الأسواق متداخلة في واقع الأمر.

5-1. التقسيم حسب توقيت الإصدار

ويمكن وفق هذا المعيار الوقوف على نوعين من الأسواق هما :

5-1-1. السوق الأولية

هي جزء من السوق المالية، أين يتم بيع وشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي تطرح لأول مرة للتداول. وتعرف بسوق الإصدارات، و بمجرد بيع تلك الأوراق ولو لمرة واحدة تنتقل للسوق الثانوية أي البورصة.

5-1-2. السوق الثانوية

هي ذلك الجزء من السوق المالية الذي يتم فيه تداول الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي سبق إصدارها. وتعرف بسوق الإصدارات القديمة؛ وهي مكان لقاء الباعة و المشترين (المستثمرين) لأوراق مالية سبق بيعها في السوق الأولية. و فيما يلي ملخص لأهم الفروق بين السوقين الأولية والثانوية¹³⁰.

السوق الثانوية	السوق الأولية	معايير التفرقة
- تبادل القيم المتداولة - المؤسسات المالية المختصة والجمهور - توظيف الادخار وإمكانية تبادل القيم المتداولة الموجودة في المحفظة المالية.	- إصدار القيم المتداولة - المؤسسات، الدولة، الجمهور والمؤسسات المالية المختصة - توظيف الادخار	- الوظيفة الأساسية - المتعاملون - الأهمية بالنسبة للمستثمر
- سوق الإصدارات القديمة - البنوك، المؤسسات المالية المختصة والوسطاء (من وكلاء الصرف وغيرهم).	- سوق الإصدارات الجديدة - الدولة (ممثلة بالخرزينة العمومية)، البنوك صناديق الادخار، البريد...الخ.	- طبيعة الإصدارات - المؤسسات المختصة في جمع الأموال

¹³⁰ جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ج1، مرجع سابق، ص 63

5-2. التقسيم حسب آجال العمليات

تقسيم أسواق العمليات المالية حسب آجال تلك العمليات إلى : الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال.

5-2-1. السوق النقدية

وهي "السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية، وكذا من خلال الجهات الحكومية، وذلك بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة" أو أنها "سوق القروض قصيرة الأجل فيما بين المؤسسات المالية، أو كما تعرف بسوق السيولات أو سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل".

وهي السوق التي يلتقي فيها العرض والطلب قصير الأجل أو متوسطة الأجل.

5-2-2. سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل

هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل على مساهمات وقروض طويلة الأجل. تقصدها المؤسسات للترويد بأموال إضافية مقابل التخلي عن جزء أو كل ملكيتها وذلك بطرح أسهم للاكتتاب، أو قد تجمع تلك الأموال في صورة دين وذلك بطرح السندات. ونفس الشيء ينطبق على الحكومة عندما تريد أن تتزود بأموال.

5-3. التقسيم حسب طبيعة المنتوجات المالية المتداولة

وفق هذا المعيار نجد عدة أسواق: بورصة السلع كالحبوب والمعادن، اللحوم... والأوراق المالية. و تعرف ببورصة التجارة. وهذه السلع يجب أن تتمتع بحد أدنى من الجودة و إمكانية قياسها وعدم اندثارها بسرعة. و تقسم العمليات في بورصات السلع على أنواع :

- بورصات السلع الحاضرة
- العقود المبرمة من المتعاملين، مع التسليم آجلا
- في المجال المالي، تداول الأصول المالية بها
- أسواق الأوراق المالية : كالأسهم والسندات وغيرها، وفق قواعد خاصة
- أسواق القروض : وسيلة النقاء الباحثين عن القروض بمختلف آجالها وبين العارضين لتلك القروض من بنوك.

المطلب السادس: الأدوات المتداولة في السوق المالية

يتم في السوق المالية تداول العديد من الأدوات المالية، أسهم، وسندات، و غيرها، محققة أهداف كل من هيئات العجز و أصحاب المدخرات.

و يتوقف اختيار الأوراق المالية من قبل الشركات و الجهات الراغبة في الحصول على الأموال، على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة، و على الظروف السائدة في أسواق العمليات المالية من جهة ثانية، و كذا على وضعية الهيئة المصدرة لتلك الأوراق من جهة ثالثة¹³¹.

¹³¹ جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ج2، مرجع سابق، ص141.

هذا و قد تم تداول 267925 ورقة مالية في بورصة الجزائر في الفترة 09-1999 إلى 09-2000، في حين كان مبلغ الصفقات المبرمة في نفس الفترة يناهز 706125285 دينار جزائري ، و وصل عددها إلى 4458 صفقة¹³². و نتناول بشكل موجز أهم الأدوات المتداولة في السوق المالية.

5-1. الأسهم

"وهي تلك المنتوجات المالية التي تمثل ملكية الشركة"¹³³. وتشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة التي تمثل مصدرا دائما للتمويل.

-**الأسهم العادية:** هي حصة من ملكية الشركة أي مقدار الاشتراك في راس مال شركة المساهمة، وكل حصة لا تقل عن مبلغ معين، حسب قوانين كل دولة، ونظرا لتطور وسائل الاتصال ومن جهة وأخذا في الحسبان لمعيار التكلفة، فإنه قد لا يشترط أن تكون الأسهم مجسدة بشكل مادي.

5-1-1. **مميزات الأسهم العادية:** ليس لها تاريخ، قد تكون لحاملها أو اسمية، تجعل مالكيها مخاطر الشركة، السهم العادي غير محدد الربح أو العائد، حيث أن ذلك يرتبط بحجم الربح من جهة وسياسة التوزيع من جهة ثانية، يعطي لصاحبه حق حضور الجمعية العامة، وحق التصويت وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، يعطي لصاحبه الأولوية وحق الاكتتاب في الأسهم الجديدة وكذلك في الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وذلك للحفاظ على المركز السلطوي في الشركة. كما أنه عند التصفية، يأتي حملة الأسهم العادية في المرتبة الأخيرة. و وعليه فإن المساهمين العاديين هم ملاك الشركة المعنية¹³⁴

5-1-2. خصائصها¹³⁵

• كون عددها محدد بالقانون الأساسي للشركة. وعادة ما تصدر الشركة عددا من الأسهم العادية أقل من العدد المحدد أصلا بالقانون الأساسي، تاركة هامشا يسمح لها بالتصرف في الأسهم المتداولة بين الجمهور.

• مقارنة لها بالسندات، نجد أن الأسهم أسهل من حيث الوصف، ولكنها أصعب من حيث التحليل. وكذلك تختلف عن السندات في كونها غير محدودة العمر ولا الأرباح.

5-1-3. قيمها

• القيمة الاسمية: تكون مكتوبة على السهم وتكون محددة

• قيمة الإصدار: تلك القيمة التي يباع بها السهم لأول مرة، وتكون غالبا أكبر من القيمة الاسمية. والفرق بين القيمتين هو علاوة الإصدار.

¹³² جبار محفوظ، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1/2001، ص111.

¹³³ جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة. الأوراق المالية، ص 7

¹³⁴ جبار محفوظ، الأوراق المالية، المرجع السابق. ص8

¹³⁵ جبار محفوظ، المرجع السابق، ص 9

الأصول الصافية

$$\frac{\text{الأصول الصافية}}{\text{عدد الأسهم}} = \text{القيمة الدفترية} = \frac{ANC}{N}$$

عدد الأسهم

الأصول الصافية = الأصول - الالتزامات

فالفرق بين مجموع الأصول المحاسبية الصافية (بعد الاهتلاك) وبين مجموع الديون، يمثل مبدئياً ما يعود إلى المساهمين، لو أن الشركة باعت أموالها بقيمتها المحاسبية، ودفعت كل ديونها، هو ما يعرف بالقيمة الدفترية

* القيمة الذاتية: يمكن الحصول عليها انطلاقاً من القيمة السابقة، وذلك بعد إجراء التصحيحات لقيم

$$Vi = \frac{ANCC(comye)}{N} \text{ (سعر الأصول أو الاستبدال)}$$

• القيمة السوقية: وهي تلك التي يتداول بها السهم في السوق. وهي تتحدد بتعامل قوى العرض والطلب من جهة، واختلاف توقعات المتعاملين من جهة ثانية وتتحدد هذه القيمة بعوامل عدة منها:

- المخاطر المحيطة بالشركة حاملة الأسهم.

- مقدار العائد.

- مقدار الربح الحالي والمتوقع.

- الظروف لاقتصادية الكلية.

4-1-5. أنواع الأسهم العادية

• ذات الأولوية في الأرباح: هناك أيضاً نوع له أولوية التصويت فقط. ويتحدد قرار

التوظيف من قبل المستثمرين بناء على مقابلة إيجابيات كل نوع مع سلبياته وكذا الهدف من وراء

الاكتتاب (الربح أو السيطرة)¹³⁶

• الأسهم الخاصة

• الأسهم لحاملها أو الاسمية: يمكن للشركة تحويل صيغتها من نوع إلى آخر

• ذات التوزيعات المخصصة

• الأسهم العادية المضمونة (الولايات المتحدة 1984)

• أسهم المساهمة

• أسهم نقدية

• أسهم ذات القصاصات المرفعة

• الأسهم الجديدة

• أسهم ضمان

• أسهم الاستمتاع (التي أرجعت قيمتها الاسمية للشريك)

¹³⁶ جبار محفوظ، الأوراق المالية، مرجع سابق، ص15

- الوعود
- الأسهم غير القابلة للتنازل

حقوق المساهمين العاديين:¹³⁷

يتمتع حملة الأسهم العادية (الملاك) بحقوق يضمنها القانون الأساسي للشركة وذلك في إطار القوانين المعمول بها فيالمؤسسة، و هذه الحقوق هي:

الحق في الأرباح، و حق التصويت، و حق الأولوية في الاكتتاب، وحق حضور الجمعيات العامة(العادية أو الطارئة).

5-2. الأسهم الممتازة

هي أوراق مالية، في صورة تجمع بين خصائص السهم العادي والسند وهي "تمثل مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، ولحامل السهم الممتاز أولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية"¹³⁸

وهي كذلك " شهادات تصدرها الشركات للتزويد برؤوس الأموال عند الحاجة، وليس لها تاريخ استحقاق"¹³⁹، وعلى الرغم من أنه ليس للسهم الممتاز تاريخ استحقاق، إلا أنه قد يستدعى.

* استعمال الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل

إن اللجوء إلى إصدار أوراق مالية من نوع الأسهم الممتازة ينطوي على إيجابيات عديدة نذكر منها:¹⁴⁰

- المرونة: حيث تعطي هامشا للمناورة لإدارة الشركة. فتوزيع الأرباح غير ضروري، فلن تتكون ملزمة بإجراء توزيعات في حالة مرورها بظروف صعبة، وكذلك يمكن توجيه تلك الأرباح أو احتجازها لزيادة الأموال الخاصة، على عكس الأموال المقترضة حيث أن الشركة ملزمة بالدفع دوريا، مهما كانت الوضعية المالية للشركة.
- كونها أموال دائمة: ويعتبر التمويل عن طريق هذه الأسهم من المصادر الدائمة. فطبيعة هذا الأسهم هي أسهم ملكية لا تحمل تاريخ الاستحقاق وبالتالي فهي مصدر من مصادر الأموال الخاصة الدائمة.

5-3. السندات

5-3-1. تعريفها

¹³⁷ جبار محفوظ. الأوراق المالية ، مرجع سابق، ص16 وما بعدها

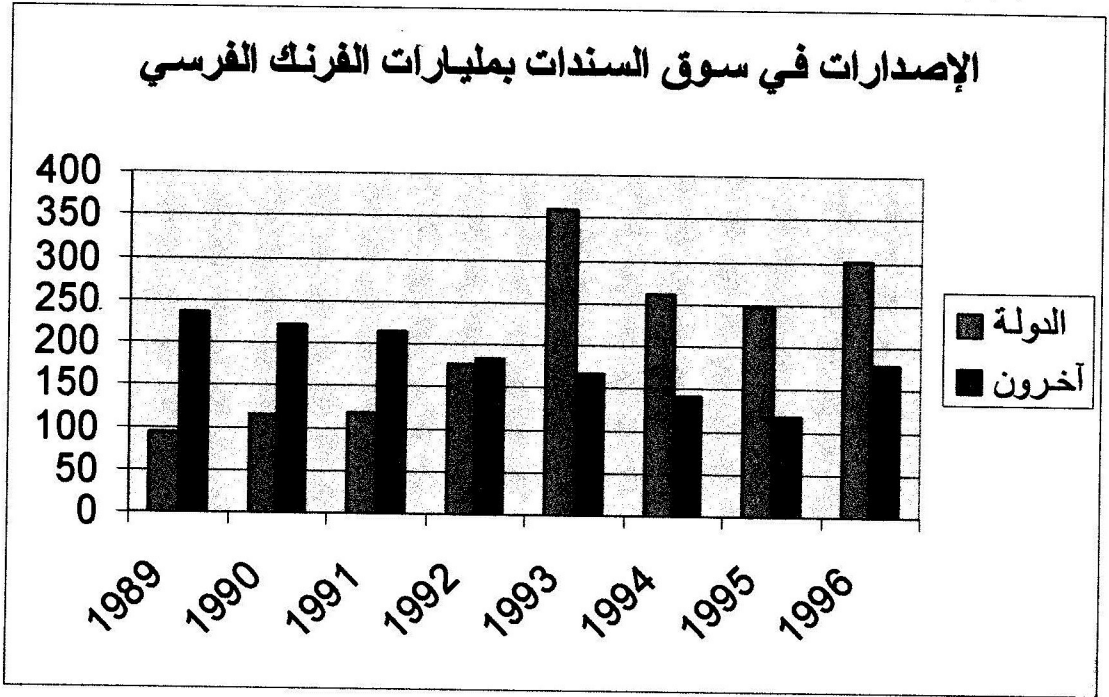
¹³⁸ - م. هندي، الفكر الحديث في مصادر التمويل، مرجع سابق، ص20

¹³⁹ جبار محفوظ، الأوراق المالية، مرجع سابق، ص24

¹⁴⁰ جبار محفوظ، الأوراق المالية، ص28

و هي أهم الأوراق التي هي بمثابة دين على الجهة المصدرة لها. ويمكن تعريف السند بأنه ورقة متداولة تمثل ديوناً طويلة الأجل على الجهة المصدرة، و تشكل جزءاً من الدين الكلي لها¹⁴¹.
وتلجأ الشركة إلى إصدار السندات عندما تكون الأموال الخاصة غير كافية للتمويل، لأن السندات ماهي إلا مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل شأنها في ذلك شأن الأسهم.
و الشكل التالي يوضح تنامي اصدارات الدولة الفرنسية للسندات في السوق الداخلية مقابل جهات الإصدار الأخرى¹⁴².

شكل رقم (8): تطور الإصدارات الحكومية الفرنسية في السوق الداخلية



5-3-2. خصائصها

و للسندات خصائص تميزها عن غيرها من الأوراق المالية، و من تلك الخصائص: كون دخلها ثابتاً لا يتوقف على نتائج الشركة المصدرة، بل على الجهة المصدرة ادخار جزء من الأرباح لتسديد السندات عند استحقاقها. و منها كذلك أن وثيقة الإصدار يجب أن تتضمن المعلومات الكافية عن المصدر و أن تبين الضمانات مقابل الاكتتاب في السندات المصدرة¹⁴³.

5-3-3. أنواع السندات

- السندات التقليدية، وتمثل الشكل العادي و هي دين على المصدر الذي يلتزم بدفع فائدة محددة عند الإصدار مع تسديد المبلغ الأصلي.
- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، حيث تخول لحاملها أن يصبح مساهماً في الشركة إذا أراد ذلك.

¹⁴¹ جبار محفوظ سلسلة التعريف بالبورصة، مرجع سابق، ص 44

¹⁴² Guy CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers, Economica, Paris, P273

¹⁴³ جبار محفوظ سلسلة التعريف بالبورصة، ج2، مرجع سابق، ص 48-49

-السندات بكون الاكتتاب في السندات، و هي تلك التي تعطي لصاحبها الحق في الاكتتاب في سندات مماثلة، في مدة و سعر محددبن سلفا.

-السندات المضمونة بأصول الشركة، و يبقى في هذه الحالة التصرف في الأصول المعنية ممكن فقط في حدود ما تم تسديده من قيمة السندات المضمونة.

- السندات غير المضمونة: وهي تمثل ديناً عادياً غير مضمون بأصل من أصول الشركة، لكن قد تتعهد الشركة بعدم القيام بما من شأنه الحاق الضرر بحملة هذا النوع من السندات، كأن تحد من الجوء للاستدانة بشكل مفرط.

-إضافة إلى أنواع أخرى من السندات، مثل السندات بمعدل فائدة متغير، و السندات الصفرية، و السندات المرتبطة بالمؤشرات، و سندات الحكومة أو الريع.

4-5. أدوات تجمع بين الملكية و الدين

و هي أوراق مالية تأخذ من خصائص الأسهم كونها تمثل امتلاك جزء من الشركة، و من السندات في كونها تمثل ديناً عليها. و من أمثلة هذا النوع:

-سندات المساهمة

-سندات بقسيمات الإكتتاب في الأسهم، ويمكن فصل هذه القسيمات عتالسندات و تداولها كأية ورقة مالية أخرى.

-شهادات الاستثمار، تمكن من الحصول على التمويل المطلوب دون الحد من سيطرة المساهمين القدامى في الشركة.

5-5. أدوات مالية أخرى

يضاف إلى الأدوات الرئيسية السلفة الذكر، أدوات أخرى مشتقة لها أهميتها في السوق المالية. و هذه الأدوات تتمثل في عقود المستقبلات، و في الإختيارات (إختيارات البيع، إختيارات الشراء، إختيارات مزدوجة)، و في كذلك عقود التبادل.

المبحث الثاني: كفاءة السوق المالي

المطلب الأول: مفاهيم و تعريفات

يقال بصفة عامة إن السوق كفاء، إذا تحققت الأهداف التالية بصفة مرضية: تخصيص أمثل للموارد، و تقييم عادل لمختلف التبادلات، و خفض تكلفة التعاملات إلى أدنى حد ممكن. و فيما يلي نقدم بعض تعريفات السوق الكفاء:

عرف أ.ف. فاما السوق الكفاء بأنها تلك التي السوق التي تعكس أسعارها، و في كل لحظة، كافة المعلومات المتاحة¹⁴⁴.

يقال إن السوق المالي كفاء إذا كان سعر الأصول المتداولة يعكس كافة المعلومات الملائمة والمتاحة حين التقييم. (145)

وكثيرا ما يستخدم مفهوم الكفاءة في المجال الاقتصادي والمالي ليعطي دلالات مختلفة حسب إطار استخدامه.

ويرى الكاتب فرانسيس أنه إذا كان المجتمع يتمتع بمستويات مرتفعة في الصحة و التعليم و الرفاهية، فإن ذلك يعد دلالة على وجود سوق كفاء لرأس المال به¹⁴⁶.

وقد اقترح توبين 1985 أربعة أشكال للكفاءة هي(147):

كفاءة المعلومات، والكفاءة الأساسية، وكفاءة الضمان التام، و كفاءة العمليات.

وهذه السوق هي التي يجري فيها تبادل الأدوات الاستثمارية بسهولة وذلك عند أسعار قريبة من القيم الحقيقية (لهذه الأدوات)، حيث يتحقق التوازن مع قبول طرفي (الطلب والعرض) بهذه الأسعار¹⁴⁸.

وقد اقترح نموذج للسوق المالية بناء على فرضيات أساسية وطور منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي على وفق صيغ نظرية تعتمد الأسلوب الاستنباطي، غير أن تطبيق هذه الصيغ ومتطلباتها الأساسية لا زال يواجه عوائق متعددة.

و في هذا الصدد، سنتناول المواضيع ذات الصلة التالية:

أولا : عرض مبسط لنموذج السوق المالية الكفاء.

ثانيا : نموذج السوق المالية الكفاء ونظرية التوقعات العقلانية.

ثالثا : عوائق تطبيق نموذج السوق المالية الكفاء.

المطلب الثاني: نموذج السوق المالية الكفاء

اقترح هذا النموذج M.Kendal في العام 1953 وذلك من خلال بحث احصائي قدمه مع Roberts و

¹⁴⁴ JACQUES TEULIE, PATRICK TOPSACALIAN, Finance, Vuiber, 2^{ed}, France, p :80

¹⁴⁵ -Jean Laurent Viviani, gestion de porte feuille, DUNDO, P 230.

¹⁴⁶ Jack C. Francis, Investisment Analysis and Management, N.Y. Mc Coraw-Hill co, 1999, p 68

¹⁴⁷ -Viviani, Opcit, P 228-229.

¹⁴⁸ هوشيار، معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، عمان، ص:73

Osborne إلى جمعية الإحصاء الملكية البريطانية حينما قام بتحليل السلاسل الزمنية التصادفية Stochastic لتغيرات أسعار الأسهم على وفق نموذج احتمالي يكون فيه الوسط صفراً والتباين ثابتاً:

$$P_t = P_{t-1} + a_t$$
$$a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

فيكون الفرق بين السعيرين $(P_t - P_{t-1})$ مساوياً لسعر ماض زائداً متغير عشوائي.

لقد بين M.Kendal بأن الأسواق المالية المتسمة بالكفاءة هي: الأسواق التي فيها تتقلب أسعار الأدوات بشكل عشوائي حول الطبيعة المقبولة والتي تعكس بدورها بشكل عقلاني كافة المعلومات المتوفرة لجميع الأطراف بصورة ملائمة. وتتعدل هذه الأسعار بسرعة حسب المعلومات الجديدة. ومن المهم الإشارة إلى أن النموذج رغم نشوئه من خلال دراسة إحصائية إلا أن تطبيقه يعتمد على الأسلوب الاستنباطي (المنطقي) والذي يقوم على هدفين يتركز فيهما محور الاهتمام بالسوق المعنوية، وهما:

- لبيان ردود أفعال السعار تجاه المعلومات الجديدة.

- لتحليل الأدوات المالية وبالتالي لتوضيح كيفية بناء المحفظة الاستثمارية.

وباعتماد هذا الأسلوب يخرج النموذج بنتيجة، مفادها (أن أي شخص لا يمكن أن يتنبأ بدقة وتوافق- الحركات قصيرة الأجل لأسعار الأدوات المتداولة).

لقد حاول E.F.Fama بناء نظرية للسوق الكفاء من خلال تطوير نموذج عرفت ب (لعبة عادلة a) fair game أو بنموذج العائد المتوقع.

ويعتمد هذا النموذج على الفرضيات المذكورة الأساسية للسوق الكفاء وبالتالي فإن أسعار الأدوات المالية تعكس تماماً كافة المعلومات المتوفرة في نقطة زمنية معينة.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة

وعلى ما سبق يقوم نظام السوق المالية الكفاء على ثلاث كفاءات:

1-3. كفاءة التخصيص

وهي تعتمد على توجيه الأموال المتاحة نحو الأصول المتسمة بأعلى قيمة صافية مقارنة (بعد طرح هامش المخاطرة)، وذلك توافقاً مع هدف المستثمر في توفير أدوات ذات أسعار أعلى وبيعها عند هبوط الأسعار أو بشراء أدوات ذات أسعار منخفضة قبل أن تبدأ هذه الأسعار بالارتفاع. وإن الأهم من كل ذلك هو الحصول على أدوات تضمن عوائد مستقرة أو متنامية.

3-2. كفاءة المعلومات

وتتحقق هذه الكفاءة من خلال إعداد وتحليل وتطوير المعلومات المتمسة بالدقة والشمولية. وتمثل هذه المعلومات جوهر السوق المالية الكفاء. وهنا يجب التأكيد على أن المعلومات المطلوبة لضمان شفافية السوق تتطلب الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالحقائق الاقتصادية (والمالية والنقدية) للأدوات المتداولة وللجهات المصدرة لهذه الأدوات وللظروف السائدة في السوق والاقتصاد. وعليه لا بد وأن تصل المعلومات إلى عناصر التحليلين الأساسي (Fundamental analysis) والتقني (Technical analysis) على حد سواء. وتشمل عناصر التحليل الأول قوائم الميزانية وحسابات الربح والخسارة وبيانات القيم الفعلية والطبيعية لحصص المساهمين و كشوفات عوائد الشركات وموجوداتها وإدارتها وحصصها ومخاطرها... هذا بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالصناعات التي تنتمي إليها الشركات و ثم تحليل مؤشرات العلاقات الهيكلية ومعدلات النمو للاقتصاد (القومي) المعني. وبالنسبة لعناصر التحليل التكنيكي فإنها تشمل الحقائق المهمة بالأسواق المالية من الداخل مثل أسعار الأدوات وأحجام المبيعات ونشاطات التبادل وكل ما يتعلق بالتغيرات الجارية في مؤشرات السوق بشكل يومي أو لبضعة أسابيع أو حتى لفترات أطول.

وقد عرف فاما (FAMA) في مقال له نشر في 1970 ثلاثة أشكال من كفاءة المعلومات لكل نوع منها اختباره الخاصة. وهذه الأشكال هي: الشكل الضعيف، و الشكل شبه القوي، و الشكل القوي¹⁴⁹. ونظرا لأن نموذج السوق الكفاء يتبنى عادة الأسلوب الاستنباطي في التحليل وحيث أن من الصعب - حسب نتيجة النموذج- على أي شخص (قانوني أو طبيعي) اعتماد المعلومات المتاحة فعلا في التنبؤ الدقيق والواقع بحركات أسعار الأدوات وخاصة في الفترات القصيرة جدا فإن النموذج المذكور يهتم بالتحليل التكنيكي أكثر من التحليل الأساسي.

3-3. كفاءة العمليات

وهي تركز على تخصيص الأموال ومتابعة المعلومات وإعداد وتنفيذ الصفقات. فتكون هذه الكفاءة في النهاية العامل الحاسم في تعظيم كفاءة السوق ككل. وهنا يفترض اختزال الإجراءات وتخفيض التكاليف وتوافر المتاجرين dealers والسامسة brokers الأكفاء الذي يجمعون المشترين والبائعين مقابل مكافآت عادلة (أو اعتيادية) ويلتزمون بالاحتفاظ بجزء من الأدوات غير المطلوبة فيكونون مستعدين لشراء هذه الأدوات أو بيعها عند الأسعار المعلنة. وبذلك يجنب هؤلاء السوق حالات الركود الشديد ويحققون في نفس الوقت لأنفسهم أرباحا من المفروقات بين أسعار الشراء وأسعار البيع. و مع تزايد كفاءة العمليات تنخفض تكاليف المبادلات. وهذا ما يؤدي إلى إشباع حجم السوق المالية لتكون أكثر قدرة على استيعاب كافة أو غالبية المشروعات الاستثمارية.

المطلب الرابع: فرضيات أساسية

وعلى أية حال يعتمد نموذج السوق المالية الكفاء على عدد من الفرضيات نذكر منها:

¹⁴⁹ JACQUES, FINANCE, Op cit, p :80

1- سيادة نظام المنافسة الصافية pure competition وبخصائصه الرئيسية :

أ- وجود عدد كبير من المشاركين المتنافسين في السوق، يبحثون عن تعظيم الأرباح ويقومون بتحليل ظروف السوق ويقيمون الأدوات بشكل مستقل عن الآخرين.

ب- عدم تحكم أي من المشاركين في الأسعار السائدة بل في كميات تعاملهم بأدوات الاستثمار المتداولة.

ج- توافر الشفافية التامة في السوق وذلك حيث تنتشر كافة المعلومات المتعلقة بالأدوات المتداولة بصيغة عشوائية وبشكل واضح ومستقل عن غيرها من البيانات.

2- يجري إعداد وتحليل ونشر المعلومات بتكاليف زهيدة نسبياً، ولا يظهر أي تمايز -وبأي شكل من الأشكال- في إيصال المعلومات حتى تكون في متناول جميع الراغبين في الاستثمار والمتعاملين والوسطاء والعاملين في السوق المعنية.

3- يقوم المستثمرون المتنافسون بتعديل أسعار الأدوات المتداولة بسرعة لتعكس تأثير المعلومات الجديدة ودون أن يترتب على المعلومات السابقة مثل هذا التأثير.

كما و لا يمكن التنبؤ بتغييرات الأسعار المستقبلية وبالتالي لا يجري التحضير المسبق لأي تعديلات في هذه التغييرات.

4- لا يشترط في التعديلات المتأثرة بالمعلومات الجديدة أن تكون كاملة غير أن من الضروري في هذه التعديلات ألا تحمل اتجاهات شاذة تهدد بتقلبات بعيدة عن التوازن. أن المنافسة ستكون كفيلة بتعديل الأسعار في النهاية.

ويبدو من حقائق السوق السائدة وفي نظام المنافسة الاحتكارية أن الجميع بين شرطي المعلومات الكاملة والحرية التامة للتداول يجعل حالة عدم التأكد والمخاطر الضمنية فيها أكثر فعالية، وهذا ما يصعب معه تحقيق أي إنجاز استثماري متفوق ، خاصة عندما يكون هذا الإنجاز مرتبطاً بالحرك العشوائي للأسعار والواقع التنافسي المسيطر للمتعاملين.

ولكن من جانب آخر، حيث يبقى المستثمرون عقلانيين وتنافسين ، فإن تغييرات أسعار الأدوات تعكس الأفعال وردود الأفعال وبالتالي فإن المشاركين الذين يسبقون غيرهم بمعلومات معينة لا يمكن لهم تحقيق عوائد غير اعتيادية لأن المنافسة والشفافية تسهمان باستمرار في إلغاء هذه العوائد كما وأن التشريعات المرعية في كثير من البلدان تتدخل لمنع الاستغلال الاحتكاري للمعلومات. وهذا ما حدث مع شركة Microsoft عندما أعلنت في أواخر آب من العام 2002 استعدادها لنشر تفاصيل مئات الرموز المستخدمة في منتجاتها، كما وأن NYSE والأسواق المالية الرئيسية الأخرى تعدل بين حين وآخر التسجيلات الخاصة بنشاطات التبادل اليومية وتحدد الأخطاء أو النواقص في المعلومات الداخلية للشركات المسجلة.

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سوق الأوراق المالية

نتناول في هذا المبحث علاقة السوق المالي بالمؤشرات الاقتصادية، الناتج الاجمالي المحلي، السياسة النقدية، السياسة المالية، معدل التضخم، و سعر الصرف.

و يلاحظ وجود تناقض واضح بين الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي و درجة نمو القطاع المالي. و قد حدد Patrick 1966 اتجاهين للعلاقة السببية بين النمو المالي و النمو الاقتصادي و هما الاتجاه من القطاع المالي إلى القطاع الخاص، أين يرى انه في المراحل الأولى للتنمية فإنه يسيطر عليه اتجاه العلاقة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي. أما الاتجاه المضاد فيرى انه بمجرد وصول عملية التنمية إلى النضج فإن الطلب على الخدمات المالية يأخذ بالظهور¹⁵⁰.

و نتناول العلاقة بين السوق المالية و العناصر التالية¹⁵¹ :

المطلب الأول: الناتج الإجمالي المحلي

و هو مجموع السلع والخدمات المنتجة محليا داخل حدود الدولة ويعتبر مؤشرا للحالة الاقتصادية العامة، فكلما زاد (مع ثبات التضخم والمعروض النقدي) كلما دل ذلك على انتعاش أسواق رأس المال، والعكس ولكن حتى تزيد فائدة هذا المتغير لمحلل الأوراق المالية فيجب تقسيمه إلى مكوناته وهي كالتالي: الإنفاق الاستهلاكي، و الإنفاق الاستثماري، و الإنفاق الحكومي، والفرق بين الاستيراد والتصدير.

حيث أن معرفة مصدر النمو في الاقتصاد القومي والناتج الإجمالي المحلي أمر هام بالنسبة لمحلل الأوراق المالية لاختيار قطاعات معينة أو صناعات معينة للاستثمار فيها ولتكوين محفظة أوراق مالية سليمة. كما أنه يمكن تقسيم كل مصدر من المصادر الأربعة السابق ذكرها إلى مصادرها الفرعية للحصول على معلومات وتنبؤات تفصيلية عن الظروف الاقتصادية.

هذا ويجب على محلل الأوراق المالية أن يميز بين الناتج الإجمالي المحلي الاسمي قبل أخذ التضخم في الاعتبار وبين الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بعد أخذ التضخم في الاعتبار والأخير مهم لتسهيل المقارنة بين فترات زمنية مختلفة.

المطلب الثاني: السياسة النقدية

يدير البنك المركزي السياسة النقدية للبلاد من خلال عدة أدوات: عمليات بيع وشراء السندات الحكومية وأون الخزائنة من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الفائدة الذي يقرض به البنوك والمعروف بسعر الخصم وأخيرا متطلبات الاحتياطي القانوني من البنوك. والبنك المركزي يستخدم تلك الأدوات للتأثير على المعروض النقدي. حيث أنه لزيادة المعروض النقدي له تأثيران الأول إيجابي حيث أن

¹⁵⁰ هالة حلمي السعيد، دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية. بناد تكويت نصدعي، 2000، العدد 62، ص8-9.

¹⁵¹ محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، ص:42-49.

زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الأمر الذي يشجع على الاستثمار، كما أنه من ناحية أخرى زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض مستوى البطالة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات ومن ثم زيادة أرباح الشركات مما يؤدي إلى انتعاش أسواق رأس المال... أما التأثير الثاني فهو سلبي حيث قد يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى زيادة التضخم مما يؤدي إلى زيادة العائد المطلوب على الاستثمار والذي يستخدم كمعدل تسعير الأوراق المالية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية.

و توضح البيانات التالية علاقة أهم المؤشرات الاقتصادية القطرية مع حركة سوق الدوحة للأوراق المالية:¹⁵² جدول رقم 11: المؤشرات الاقتصادية القطرية بمليون ريال قطري

2003	2002	2001	
			المالية العامة
29155	26636	22755	اجمالي الإيرادات العامة
23312	22516	20504	اجمالي النفقات العامة
5843	4120	2251	الفائض
			النقدية
11278	6289	5219	عرض النقد م1
79.3	20.5	17.3	معدل النمو
37223	32147	28754	عرض النقد م2
15.8	11.8	-0.0	معدل النمو
25821	18016	14098	صافي الموجودات الأجنبية
52964	45770	42518	اجمالي الودائع
35076	30226	27014	الودائع الخاصة
43346	35967	34011	اجمالي الائتمانات
			ميزان المدفوعات
26453	24412	27247	السلع
45512	40155	39571	الصادرات (قوب)
-19459	-15743	-12324	الواردات (قوب)
15201	11389	15113	رصيد الحساب الجاري
21.5	17.5	23.4	رصيد الحساب الجاري/الناتج المحلي
-4186	-7408	-5558	الحساب الرأسمالي و المالي
11015	3981	9555	الوضع الكلي للميزان
			سوق الدوحة للأوراق المالية
189973	79597	51015	عدد الأسهم المتداولة
11722	3215	4719	قيمة الأسهم المتداولة بالمليون ريال
97222	38475	29721	القيمة السوقية للأسهم المدرجة
3946.7	2323.84	1692.2	المؤشر
69.84	37.20	-8.00	معدل التغيير

المطلب الثالث: السياسة المالية

تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية ممثلة في الضرائب ، والإنفاق الحكومي للتأثير على الطلب الإجمالي والنشاط الاقتصادي مما يكون له تأثير على أسعار الأوراق المالية، ففي وقت الكساد -يكون الطلب الإجمالي على السلع والخدمات أقل من المعروض الإجمالي- تزيد البطالة ويقل الاستثمار هنا يجب على الحكومات اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب مما يساعد على زيادة دخل المستهلكين ومنشآت الأعمال مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي وانتعاش الاقتصاد وكذا انتعاش التعامل في بورصة الأوراق المالية... والعكس قد يتطلب الأمر اتباع سياسة انكماشية إذا كان الاقتصاد يتوسع أسرع مما يجب والعرض الكلي لا يلبي حاجة الطلب الكلي فيكون المعروض النقدي أكبر من السلعي فيزيد التضخم. لمقاولات وهكذا.

المطلب الرابع: معدل التضخم

يكتسي معدل التضخم أهمية خاصة، لأنه جزء من معدل العائد المطلوب على الاستثمار والذي يستخدم كمعدل خصم في نماذج تسعير الأوراق المالية وبالتالي فإن زيادة التضخم مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى زيادة العائد المطلوب ومن ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، والعكس صحيح، هذا مع ملاحظة أن هناك تأثير متبادل بين متغيرات الاقتصاد الكلي: (الناتج الإجمالي المحلي والسياسة النقدية والسياسة المالية) وبين التضخم على النحو الذي سبق شرحه كما أن هناك تأثير متبادل بين التضخم وبين سعر الصرف.

المطلب الخامس: سعر الصرف

زاد مع ظاهرة العوامة تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات المحلية لاسيما مع ما واكب ذلك من تطبيق اتفاقيات الجات وزيادة المنافسة وكذا تطبيق آليات السوق الحر من خلال الخصخصة... كل ذلك أدى إلى زيادة أهمية سعر الصرف كأحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية المؤثرة على أسعار الأوراق المالية، فيجب على المحلل المالي دراسة اتجاهات سعر الصرف وتقلباتها وتأثير ذلك على أسعار الأوراق المالية بصفة عامة وعلى الصناعات ذات الارتباط بالتصدير أو الاستيراد بصفة خاصة حيث تتأثر أكثر من غيرها... هذا مع ملاحظة أن هناك عدة عوامل اقتصادية هي التي تؤدي إلى تقلب أسعار الصرف مثل: سعر الفائدة، معدل التضخم، معدل النمو، تدخل البنك المركزي بأدوات السياسة النقدية، القيود المفروضة على التجارة الدولية مثل حصص الاستيراد والتصدير والتعريف الجمركية... الخ.

يؤثر سعر الصرف على قدرة الدول على الاستيراد و التصدير وبالتالي يؤثر على النشاط الاقتصادي للدول و الذي بدوره يؤثر على أداء أسواق الأوراق المالية، وقد ظهر ذلك جليا في الأزمة التي واجهت دول شرق آسيا في نهاية 1997¹⁵³.

خلاصة الفصل الثاني

تم في هذا الفصل تناول الأسواق المالية: ماهيتها و أدواتها و كفاءتها بالاضافة إلى مدى تأثرها بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه.

خلاصة القول أنه لمواجهة التحديات التي تفرضها الاقتصاديات الحديثة، فإنه لا مناص للدول إذا أرادت النهوض باقتصادياتها، أن تطور تلك الاقتصاديات و تخلق المناخ المناسب للحركية و النشاط، كي تتضج و تفرز بالتالي أسواقا مالية قادرة على مواكبة و دفع هذه الاقتصاديات نحو الأفضل.

الفصل الثالث: دراسة وضعية الاقتصاد الموريتاني

المبحث الأول: الاقتصاد الموريتاني

المطلب الأول: لمحة عامة عن موريتانيا

المطلب الثاني: المصادر الطبيعية

1-2. الثروة السمكية

2-2. قطاع المعادن

3-2. القطاع الزراعي

المطلب الثالث: قطاع النقل

المطلب الرابع: الجهاز المصرفي

1-4. تطور الجهاز المصرفي في الفترة 1960-1985

2-4. إصلاح النظام المالي

3-4. وظائف البنك المركزي

4-4. البنوك التجارية

5-4. تقييم السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الهيكلي

المطلب الخامس: التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني

المطلب الأول: دراسة الفترة ما بين 1960-1985.

المطلب الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني في ظل التصحيح الهيكلي 1985-1995

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة وضعية الاقتصاد الموريتاني

عرف الاقتصاد الموريتاني منذ الاستقلال أربع خطط تنموية، كانت أولاها خطة تنموية تم وضعها من قبل صندوق التنمية والتعاون الفرنسي والصندوق الأوروبي للتنمية، غطت الفترة (1963-1966)¹⁵⁴، وكانت هذه الخطة تهدف في الأساس إلى وضع الأسس والدعائم الملائمة التي يجب أن تقوم عليها أركان البلاد، بعد الحصول على الاستقلال السياسي سنة 1960، وصادقت عليها الجمعية العامة يوم 19 يوليو 1963. وأعطت هذه الخطة أولوية بالغة لقطاع المعادن. أما الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثانية (1970-1973) فتميزت عن سابقتها بكونها جاءت كخطة إطار أخذت على عاتقها تحديد السياسات الاقتصادية العامة. كما جاءت لتحقيق أهداف سياسية في الدرجة الأولى كالقضاء على الاستعمار الاقتصادي، عن طريق تأمين الشركات، وتحقيق الديمقراطية، بالإضافة إلى أهداف اجتماعية كإعطاء أهمية بالغة للتعليم والتثقيف العام، وأخيرا لتحقيق أهداف اقتصادية كزيادة رفاهية القاعدة العريضة من المجتمع، ورفع دخل الفرد سعيا وراء تحقيق التخلص من الاقتصاد الاستهلاكي الذاتي للوصول إلى الاقتصاد النقدي.

و جاءت الخطتان الثالثة (1976-1980) والرابعة (1981-1985)، لدعم وتطوير أهداف الخطة الثانية. وبعد هذه الخطط الأربعة التي مر بها اقتصاد موريتانيا، دخلت البلاد برامج و خطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلك الخطط التي استقبلتها البلاد بصدور رطب و على مراحل، فقد عرف الاقتصاد برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988)، ثم تلاه برنامج الدعم والدفع (1989-1991م)، وما صاحب هذين البرنامجين من خصخصة طالت قطاعات عامة عديدة، خصوصا القطاع المصرفي. ثم تلا ذلك برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994) الذي يهدف الى تحقيق معدل نمو قدره 3.5% بحلول نهايته، مع تخفيض التضخم. و تلاه برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1997) الذي وضع معدل للنمو 4.4% هدفا له من بين أمور أخرى، و أخيرا تبنت الدولة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي يجري حاليا تقييمه.

وسينم تناول الاقتصاد الموريتاني من حيث مكوناته، و كذلك طرق تمويل هذا الاقتصاد عبر مراحل المختلفة.

¹⁵⁴ وثائق وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية

المبحث الأول: الاقتصاد الموريتاني

ظل اقتصاد موريتانيا نموذجا واضحا للاقتصاد المتخلف، و لفترة طويلة، حيث كان يعتمد على تربية المواشي و الزراعة المطرية والصناعة التقليدية وصيد الأسماك لأغراض الاستهلاك الآني فقط. وجاء استغلال معدني الحديد والنحاس و تطور المصادر البحرية ليساهم في تطوير و تحديث القطاع الاقتصادي. ومن المتوقع أن تترك عائدات النفط المرتقب إنتاجه مع حلول العام 2006، أثرا طيبا على الاقتصاد الموريتاني إذا أحسن استخدامها.

المطلب الأول: لمحة عامة عن موريتانيا

تمثل موريتانيا إقليما شاسعا معظمه صحراوي، وقد ظل هذا الإقليم بدون سلطة سياسية مركزية حتى مجيء الاستعمار الفرنسي في حدود سنة 1900م.

تبلغ مساحة موريتانيا 1.030.700 كلم²، ويبلغ طول حدودها 5070 كلم. وتقع بين الجزائر، ومالي و السنغال، والصحراء الغربية، والمحيط الأطلسي. وتمتد شواطئ موريتانيا على المحيط الأطلسي مسافة 750 كلم.

يقدر عدد سكان موريتانيا بحوالي 2.828.858 نسمة في سنة 2004، وذلك أخذا في الاعتبار معدل النمو السكاني المقدر ب 2,9%. ويلاحظ أن نسبة 45,2% تقل أعمارهم عن 20 سنة. و تحتضن العاصمة نواكشوط حوالي 30% من السكان، ويلاحظ أن معدل نمو سكان المدينة يقدر ب 9,5% سنويا.

أما كثافة السكان فإنها ضعيفة جدا إذ تقدر ب 2,74 ساكن/كلم². وكان معدل التفرج قد قدر ب: 21% في سنة 1977 وتطور إلى 41% في سنة 1988م، ثم إلى نسبة 53,6% في سنة 1998، وفي الفترة 1988-2000 قدر معدل نمو سكان المدن ب 5,6% سنويا¹⁵⁵.

الجدول رقم (12): تطور توزيع السكان حسب الوسط:

الوسط/السنة	1961	1964	1977	1988	2000	2001
السكان في الحضر	9,8%	9,1%	21,6%	40,1%	55,8%	56,5%
السكان في الوسط الريفي	90,2%	90,9%	78,4%	59,9%	44,2%	43,5%

المصدر: Portail Mauritanien de Développement, www.pmd.mr, P2

تنتمي موريتانيا إلى مجموعة الدول الأقل تقدما، حيث أن الناتج الوطني الإجمالي يقدر ب 394 دولار

¹⁵⁵ حسب نشرات المكتب الوطني للأحصاء (www.ons.mr)

للفرد في سنة 2000، وهو ضعيف جدا. ويعيش قرابة نصف السكان (46,3%) في سنة 2000 تحت خط الفقر. (156)

وبالرغم من التطورات التي أحرزت خلال السنوات الأخيرة في القطاعات الاجتماعية، فإن مستوى النمو البشري في البلاد لا يزال ضعيفا. و حسب تقرير التنمية البشرية المعد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD فإن مؤشر التنمية البشرية (IDH) لموريتانيا أخذ قيمة قدرها 0,438، مما جعل موريتانيا تتبوأ مكانة متأخرة جدا بين مصاف الدول الداخلة في المؤشر (رتبتها 152 من أصل 173) لسنة 2002، (0,451) (1998)، (0,303) (1990).

و فيما يخص الحياة السياسية، فالنظام السائد في موريتانيا هو نظام جمهوري، ففي سنة 1991 تم الاستفتاء على دستور جديد للبلاد كرس الفصل بين السلطات، وتقرير الحريات الفردية. وتلا ذلك إنشاء الأحزاب وأجريت أول انتخابات رئاسية في بداية سنة 1992، تلتها انتخابات تشريعية. ومنذ ذلك الوقت، لا يزال الحزب الحاكم يسيطر على كافة المؤسسات، باستثناء تمثيل ضعيف للأحزاب الأخرى في غرفتي البرلمان، و ينتظر حدوث تغييرات جوهرية في هذا المجال خلال العامين القادمين.

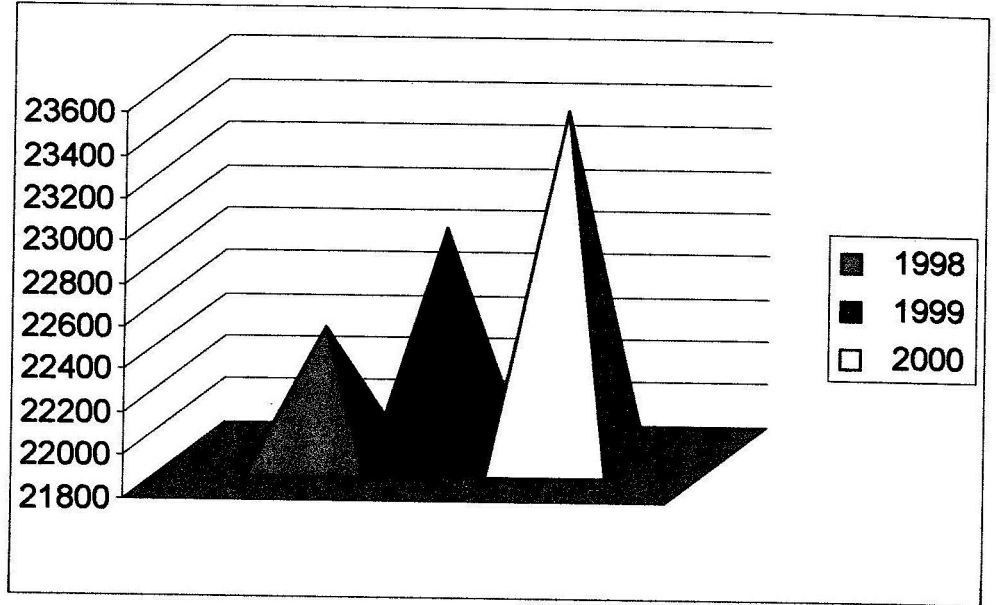
معطيات اجتماعية

يلاحظ ازدياد أمل الحياة ب 1,6 سنة، في الفترة ما بين 1994 و 2000، ليصل إلى 54,8 سنة. و انتقل معدل وفيات الأطفال من 118% إلى 113%. و يبلغ معدل النفاذ إلى الخدمات الصحية ضمن دائرة قطر لها 10كلم، 75% في سنة 1996 مقابل 30% في سنة 1991. و تبلغ حصة النفقات العمومية المخصصة للصحة 1,8% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1996 مقابل 1,2% في سنة 1991.

أما في مجال التعليم، فقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية 400000 تلميذ في سنة 2000، تحتضنهم حوالي 3000 مدرسة عمومية (2% منها خصوصي). أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، فإن معدل النفاذ إلى هذه المرحلة يبقى محدودا 38%. و تمثلت نفقات التهذيب الوطني في سنة 1996: 4,3% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3,5% في سنة 1990 و 22% من ميزانية التسيير و 6% من الاستثمارات. و يلاحظ تطور هذا القطاع من خلال التزايد السريع لنسب التمدن الابتدائي: إذ انتقل من 45% في سنة 1989/1990 إلى 86% (99/2000) مما مكن البلاد من تدارك التأخر المسجل في هذا المجال مقارنة بدول المنطقة. و بلغت نسبة تمدن البنات 81% مقابل 87,6% للأولاد، مع ملاحظة تباين الجنسين في مستويات التعليم الأخرى حيث لا تمثل البنات إلا نسبة 41% من التعليم الثانوي، و 3% من التعليم التقني والمهني و 15% من التعليم العالي. كما تراجعت الأمية بين الكبار من 61,1% في 1990 إلى أقل من 40% في سنة 2000.

وحسب إحصاء السكان لسنة 1988، فإن شريحة المجتمع النشطة قدرت ب 581000 شخص منها 60% في القطاع الريفي. و من خلال الإسقاطات التي أجراها المكتب الوطني للإحصاء، فإن هذه

الشريحة بلغت 678000 في سنة 1995 و 788000 في سنة 2000، وذلك بمعدل نمو قدره 3% سنويا. ويبين الشكل التالي، شكل رقم (9): تطور أعداد العاملين بالوظيفة العمومية فقط.



مما سبق يتبين كون المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لا زال ضعيفا، و هذا لا يتناسب إطلاقا مع الفرص والامكانيات المتاحة، هذا إذا علمنا أنها غنية بالمصادر الطبيعية.

المطلب الثاني: المصادر الطبيعية

تعتبر موريتانيا بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، إذا ما قارنا تلك الموارد بعدد السكان. ويعتبر السمك من أهم وأقدم مصادر الثروة في البلاد، حيث إن تيار كناري البارد يمر بمحاذاة الشاطئ الموريتاني، مما يجعل ذلك الشاطئ من أغنى الشواطئ بالسمك عالميا. وتأتي المعادن في المرتبة الثانية، حيث من المنتظر أن تعرف عائدات هذا القطاع نقلة نوعية باكتشاف البترول والغاز مؤخرا.

2-1- الثروة السمكية

تعتبر شواطئ موريتانيا من أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك، وحسب خبراء منظمة الأغذية والزراعة، فإن طاقة الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية تصل إلى 800 ألف طن سنويا، دون أن يتأثر معدل التكاثر الطبيعي للأسماك، هذا في الوقت الذي لا يتجاوز فيه الإنتاج 300 ألف طن سنويا (157).

كما أن الثروة السمكية في موريتانيا لا يقتصر تواجدها في مياه المحيط الأطلسي، وإنما توجد في المياه العذبة الداخلية كنهر السنغال عند خزانات دياما ومانتالي، التي أنتجت ما يقدر ب 45 ألف طن من الأسماك، وبحيرة اركيز التي أعطت هي الأخرى 12 ألف طن، وسد فم لكليته الذي ساهم بألف طن

يشكل تطبيق السياسة الجديدة في مجال الصيد المتبناة سنة 1979 مرحلة تخصيص القطاع. بيد أن تطبيق هذه السياسة، وسط محيط يتسم بعدم الخبرة في ميدان الاستصلاح وجهل المقدرات البحرية وعدم وجود بنى تحتية ومرافق مناسبة في بلد ليست له تقاليد بحرية، من شأنه أن لا يتيح التوصل إلى النتائج المرجوة بشكل سريع.

ومنذ 1985، قامت الحكومة الموريتانية بدعم من شركائها في التنمية، وخصوصا المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بجهود متواصلة من أجل تصور و تنفيذ سياسة قطاعية منسجمة في مجال الصيد.

ومراعاة من الحكومة لهذه النتائج الإيجابية، فقد قامت أثناء الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية الخاصة بموريتانيا المنعقد بباريس من 25 الى 27 مارس 1998 بتحديد المصاعب والمعوقات التي تعترض القطاع وذلك ضمن الوثيقة التوجيهية حول قطاع الصيد المقدمة إلى الاجتماع المذكور. وأتاح ذلك في نهاية 1998 إلى بداية سنة 2000، تحديد المحاور الكبرى للاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد البحري.

كما مكن تطبيق هذه الاستراتيجية من إدخال القطاع في مرحلة انطلاق تتميز بتسيير عقلاني للموارد واندماج أكبر للقطاع في الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري تحيين هذه الاستراتيجية حتى تتسنى مواصلتها مع مراعاة التطورات المسجلة سبيلا إلى إدخال القطاع في مرحلة نمو حقيقي.

و كان قطاع الصيد البحري قد خضع حتى وقتنا الراهن، لثلاث سياسات اقتصادية، يمكن تقسيمها إلى المراحل الثلاث التالية: مرحلة بداية الاستقلال السياسي حتى نهاية السبعينات وهي الفترة الواقعة بين (1962-1979م)، حيث طبعتها سطوة الأساطيل الأجنبية على المياه الإقليمية الموريتانية، مما نتج عنه عدم استفادة البلاد من الثروة السمكية. ومرحلة الثمانينات (1980-1986م)، أين تم بالفعل استثمار 8 مليارات من الأوقية في مجال الصيد، وبفضل هذه الاستثمارات فإن الأسطول الوطني الصناعي لصيد الأعماق -الذي لم يكن موجودا قبل 1979- يشتمل حاليا على ما يزيد على مائة سفينة مجمدة و 57 زورقا مثلجا، بالإضافة إلى إنجاز تجهيزات بسعة 200 طن من الثلج اليومي و 15 ألف طن من قدرة التخزين وذلك في مدينة انواديبو. كما أن الصادرات تجاوزت 60% من مجمل الصادرات للبلاد خلال سنة 1986 وهو ما يعادل قيمة 20 مليار أوقية بالمقارنة مع مليار واحد سنة 1978م. هذا بالإضافة إلى توفيره لما يقارب 25% من إيرادات الخزينة العامة ومساهمته ب 18%

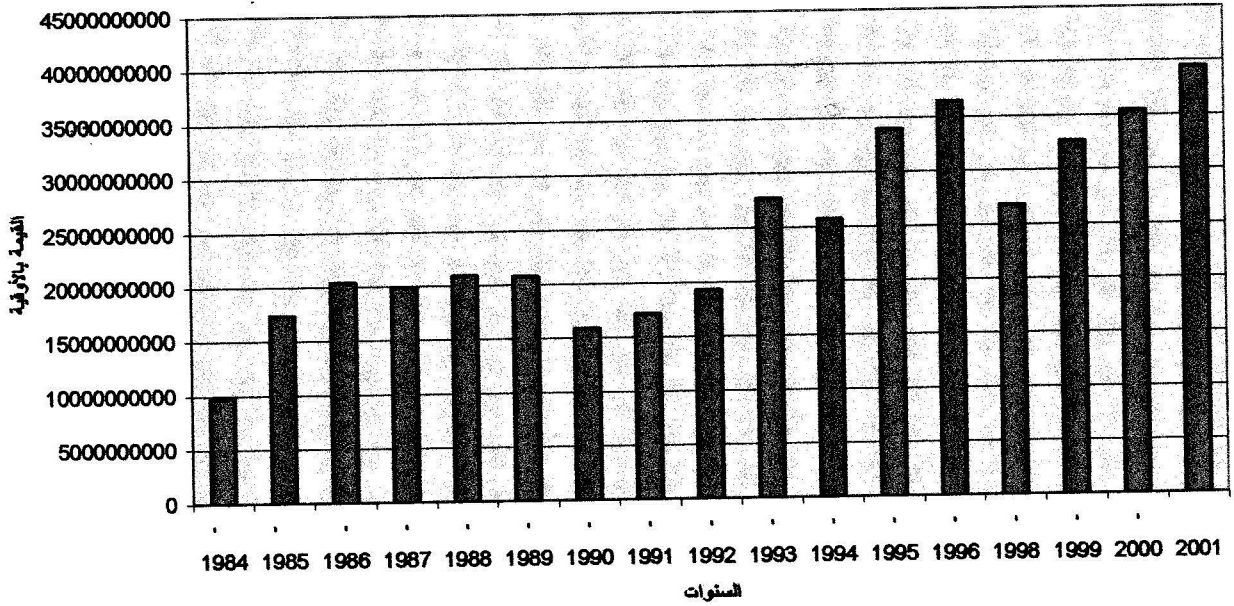
158 حسب الدراسة التي قام بها مركز الوطني لبحوث المحيطات والصيد سنة 1985م.

من الناتج الداخلي الخام سنة 1986م (159). الشيء الذي حول قطاع الصيد البحري إلى محرك للاقتصاد الوطني. أما مرحلة بداية التسعينات (1987-1995م) فما هي إلا تطوير وتعديل للسياسة المطبقة في مرحلة الثمانينات.

لقد تبنت الحكومة الموريتانية في سنة 1987، إعلانا للسياسة العامة لقطاع الصيد، وفي هذا الصدد تمت المصادقة على قانون الصيد 1988 وصادق كذلك على مراسيم تنظيمية في 1989، بغية إعطاء الأولوية لرقابة الصيد، من خلال آليات عملية وإنشاء وحدات خاصة تتولى هذه المهمة. ونظرا لأن الاستهلاك الداخلي من الأسماك محدود نظرا لضيق السوق المحلي من جهة، ولحدائث دخول السمك في العادات الغذائية لأغلب الموريتانيين من جهة أخرى، فإن معظم الإنتاج السمكي يوجه بالأساس للتصدير إلى الخارج. و يوضح التمثيل البياني التالي تطور قيمة الصادرات، منذ بداية الإصلاحات الهيكلية.

شكل رقم 10: تطور قيمة الصادرات، منذ بداية الإصلاحات الهيكلية.

الصادرات الاجمالية لقطاع الصيد البحري



و الحديث عن قطاع الصيد البحري في موريتانيا يعني بشكل خاص الحديث عن الصيد الصناعي، وذلك يعود إلى أن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على الصيد الصناعي، هذا فضلا عن اعتماده على الصيد التقليدي بشكل جزئي. و يوضح الشكل التالي التفاوت الجلي بين مكونات الصيد في موريتانيا.

شكل رقم 11: مقارنة الصيد التقليدي و الصناعي



الصيد التقليدي
الصيد الصناعي

97%

و بعد تفعيل الخطط السابقة، تطور قطاع الصيد بشكل مطرد و حظي باهتمام العديد من المستثمرين الوطنيين والأجانب. و في نفس السياق تطور قطاع الصيد التقليدي خصوصا بعد تبني الشركة الوطنية لتسويق الأسماك لسياسة شراء منتجات الصيادين التقليديين و تزويدهم بالمعدات الضرورية للصيد.

جدول رقم (13) : تطور أعداد السفن والقوارب العاملة في الأسطول البحري الموريتاني

نوعية الصيد السنة	صيد الأعماق		صيد السطح		صيد آخر لنوعيات معينة		المجموع	قوارب الصيد التقليدي
	سفن	سفن	سفن	سفن	سفن	سفن		
	موريتانية	أجنبية	موريتانية	أجنبية	موريتانية	أجنبية		
1986	125	54	1	58	0	88	326	529
1987	148	20	0	42	9	110	329	735
1988	153	10	3	48	4	109	326	656
1989	123	7	3	45	1	128	307	540
1990	130	9	0	43	1	94	277	763
1991	142	14	0	44	0	101	301	689
1992	145	30	2	63	4	94	338	889
1993	142	60	3	33	4	155	397	1200
1994	169	42	3	25	4	153	396	1996
1995	163	60	1	47	4	103	378	2195
1996	195	64	1	76	4	113	453	2332
1997	209	55	1	50	4	100	419	3000
1998	214	61	2	70	6	122	475	3050

Source : Ministère de pêche et de l'économie maritime.

الجدول رقم (14) : الأسواق الرئيسية المستوردة لصادرات الأسماك (الكمية بالأطنان) والقيمة بآلاف الدولارات
الكمية :

أ	السوق اليابانية		السوق الأوروبية		السوق الأفريقية		المجموع
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية
السنة							
1987	39642	56	22909	33	8015	11	70565
1988	35914	57	20021	32	7021	11	62956
1989	33022	60	17835	33	4019	7	54876
1990	23504	51	18546	40	4294	9	46344
1991	26804	56	18125	38	2760	6	47689
1992	36381	66	17585	32	1102	2	55068
1993	38113	61	23716	38	973	1	62802
1994	13229	53	11082	45	457	2	24768
المجموع	281620	-	171088	-	32362	-	485070
ب-	القيمة		القيمة		القيمة		القيمة
1987	117025	73	39285	25	3524	2	159834
1988	154397	80	33476	18	2906	2	190779
1989	135319	80	32245	19	1835	1	169399
1990	93603	73	32888	26	1910	1	128401
1991	105008	72	38619	27	1214	1	144841
1992	121199	74	41692	26	563	-	163454
1993	92097	67	45256	33	341	-	137694
1994	46737	71	19204	29	178	-	66119
المجموع	980567	-	318369	-	13941	-	2553123

المصدر : نشرة إحصائية ربع سنوية تصدر عن البنك المركزي الموريتاني. يونيو 1994 ص: 4.

يعتبر قطاع الصيد البحري في موريتانيا، ذلك القطاع الذي يعول عليه كثيرا في جلب العملات من خلال تصدير منتوجاته. و ليس الصيد البحري المصدر الوحيد لجلب العملات، وإنما يشاركه في تلك المهمة قطاع المعادن وخاصة معدن الحديد الذي تصدر منه موريتانيا كميات كبيرة من الأطنان ذات القيمة والجودة العالمية الممتازة.

2-2. قطاع المعادن

لا يزال قطاع المعادن يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاقتصاد الموريتاني، وتحتوي موريتانيا على موارد معدنية متعددة من أهمها خامات الحديد والنحاس اللذين مثلا ثروة مهمة في البلاد خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، مع تفاوت أهميتها، يضاف إلى ذلك مخزون هام من الذهب تم اكتشافه مؤخرا.

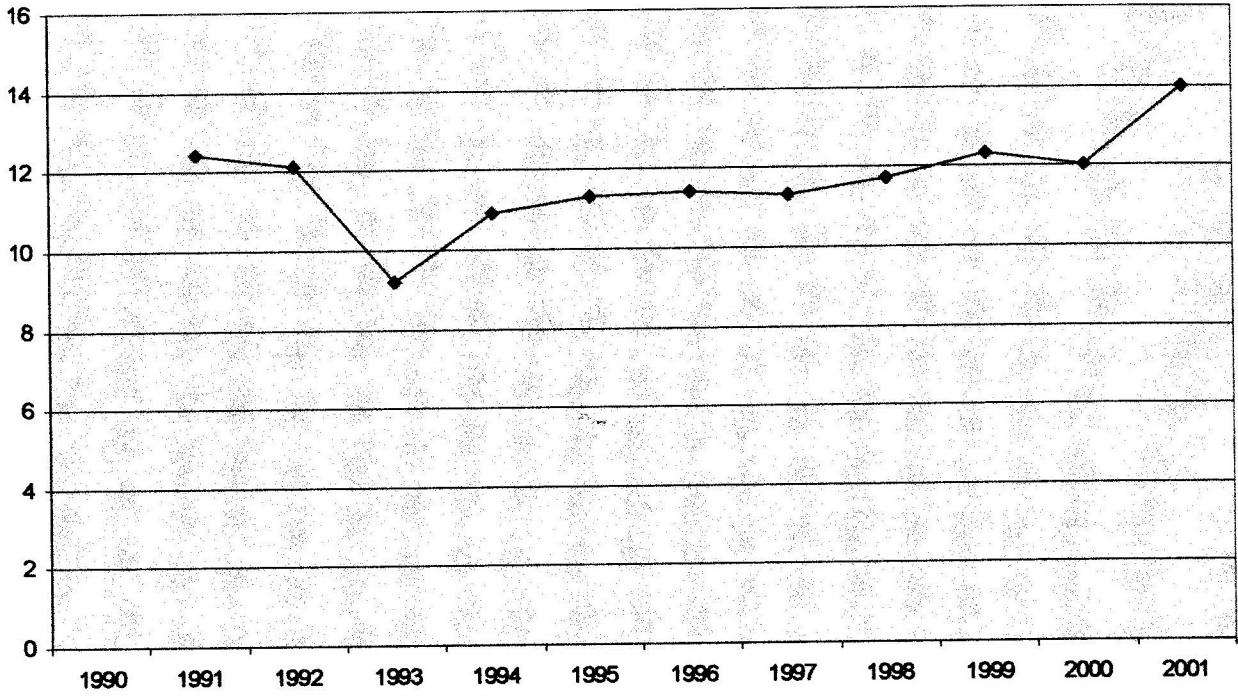
تتضم إلى تلك المعادن، الاكتشافات البترولية الأخيرة الواعدة، وعمليات الحفر والتنقيب المتواصلة في أكثر من حقل بحثا عن المعادن المختلفة.

يذكر في هذا الصدد أن الإعلان المتضمن للسياسة العامة للصناعة والتعدين، والتي صودق عليها في مارس 1997، ينص على استراتيجية للرفع من جاذبية هذا القطاع. كما أن استراتيجية للتصنيع في أفق 2015، تهدف إلى بعث هذا القطاع، و الدفع به للعب دور رئيسي في مضمار التنمية الاقتصادية. وتؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية دور القطاع الخاص، و استخراج موارد جديدة ذات قيمة سوقية أكبر، إضافة إلى تنويع المنتجات المعدنية، و إدراج أكبر عدد من الشركاء، و ممارسة طرق إنتاج مناسبة.

يشار إلى أن القانون الخاص بالمعادن المصادق عليه سنة 1999 قد وفر إطارا و مناخا ملائما و محفزا للاستثمار في هذا القطاع.

يتكون القطاع الصناعي في موريتانيا من الصناعات الاستخراجية والتحويلية، ورغم أن هذا القطاع لم يكن يمثل إلا (3%) فقط من الناتج القومي الإجمالي عشية الاستقلال، إذ لم تكن موجودة حينئذ سوى بعض الصناعات الحرفية التقليدية، غير أن بدء استغلال مناجم الحديد بازويرات في الشمال الموريتاني، وتركيز جهود الدولة على تنمية هذا القطاع أديا إلى قفز هذه النسبة إلى 39% سنة 1969.

شكل رقم 12: تطور نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج الداخلي الخام



تليه فترة السبعينات التي شهدت انخفاض أسعار الحديد عالميا، و تزامن هذا الانخفاض مع قيام النزاع حول الصحراء الغربية، و الذي كانت عملياته العسكرية تدور رحاها على بضع كيلومترات من خط نقل الحديد من مناطق استخراجها، مما رفع من مخاطر تعرضه لإصابة بالغة. وهكذا بدأت مساهمة هذا القطاع في التناقص لتصل في نهاية هذا عقد السبعينات إلى 23% بالرغم من ظهور معدن النحاس سنة 1971 والذي ما لبث أن توقف إنتاجه بشكل نهائي سنة 1977م. أما عقد الثمانينات فقد امتاز بانخفاض ملحوظ في مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث وصلت هذه المساهمة إلى حدود (16%)، وقد يعزى ذلك إلى ظهور قطاع الصيد كمساهم قوي في الناتج القومي الإجمالي إضافة إلى التحسن النسبي لأوضاع القطاع الريفي في نفس الوقت الذي كانت فيه مناجم الحديد في كدية الجل تتعرض للنضوب، فضلا عن هذا وذاك، فقد كانت الدولة في هذه الفترة عاجزة عن تشغيل الطاقات الكاملة للمنشآت الصناعية التحويلية التي أنشأتها في السبعينات (تكرير البترول، مصنع السكر، صناعة الحديد والصلب...). أما من ناحية تشغيل العمالة، فما زالت مساهمة القطاع بشكل عام محدودة فيه، إذ لا يتجاوز العاملون في هذا القطاع نسبة 8,3% من مجموع العاملين حسب تعداد 1988، وهو ما لا يتناسب إطلاقا مع حجم الاستثمارات المنفقة فيه ولا مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، ومع توسع الشركة الوطنية للصناعة و المناجم إلى فروع متخصصة من جهة، و تضاعف أعمال التنقيب عن المعادن و بداية استغلال البترول من جهة ثانية، فإن نصيب القطاع الصناعي من العمالة ينتظر أن يشهد قفزة نوعية.

الجدول رقم (15): تشكيلة رأس مال شركة (SNIM)

النسبة المئوية	الجهة المساهمة
78,35	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
7,17	المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية
5,66	الشركة العربية للتعدين
4,59	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
2,30	مكتب البحوث والمساهمات المنجمية (المغرب)
1,79	البنك الإسلامي للتنمية
0,14	خواص موريتانيين

المصدر : Rapport annuel : de la SNIM, P2. Source :

الجدول رقم (16): الاحتياطات المؤكدة من المعادن الخام في المقالع المعدنية بكدية الجبل بشمال موريتانيا في 1 يناير 1996. (الكمية بملايين الأطنان)

المجموع	خامات السيليسو الفقيرة	الخامات الغنية طبيعيا	مناجم كدية الجبل
6,6	3,2	3,4	تازيازات (5-6-7)
13,3	10,5	2,8	ارويسا
1,7	0,4	1,3	السيالة
83,8	26,0	57,0	To14
51,6	22,9	28,7	لمهودات
18,6	1,3	17,3	يزيد
4,3	0,8	3,5	راندفو
15,2	4,9	10,3	الشمال
195,1	70,8	124,3	المجموع

Source : Mines et Carrieres – industrie minérale, 1998, P32.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الخامات الغنية بالكديبة قد بلغ 124,3 مليون طن والفقيرة 70,8 مليون طن وهي نسبة لا بأس بها من خامات الحديد ما زالت الكدية تساهم بها في هذا القطاع، كما نلاحظ أن مناجم تازيازات وارويسات والسيالة قد أوشكت على النفاذ.

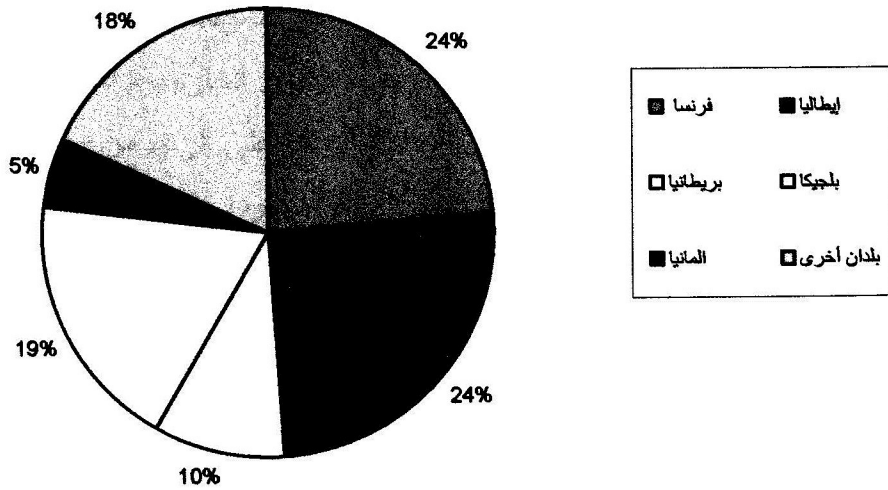
و تصدر شركة اسنيم الحديد إلى عدة جهات و بكميات مختلفة، كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (17): صادرات شركة اسنيم

صادرات 2002		صادرات 2003	
البلد	الأطنان	البلد	الأطنان
فرنسا	3077335	فرنسا	2950762
بلجيكا	2284437	بلجيكا	1971243
إيطاليا	2255091	ألمانيا	1859778
ألمانيا	1477137	إيطاليا	1607717
اسبانيا	685239	الجزائر	495359
الباكستان	263820	اسبانيا	402263
الجزائر	172627	السويد	139607
السويد	142385	الباكستان	105538
فنلندا	92062	الصين	67945
تونس	31624	انجلترا	27182

المصدر : تقارير شركة SNIM

و خلال العقدين الماضيين، اتخذ التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد الشكل التالي:
شكل رقم 13: التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد



يلاحظ من الشكل السابق أن سوق صادرات الحديد تتركز أساسا في بعض دول أوروبا

الغربية(82%)، و تتقاسم النسبة المتبقية دول أخرى بما فيها دول أوروبية غير التي تم ذكرها في الشكل.

أما بخصوص البترول، فإن عمليات التنقيب لا تزال جارية في أكثر من حقل من قبل العديد من الشركات الأجنبية. و قد تقرر بدء إنتاج البترول فعليا ابتداء من مطلع العام 2006، بمعدل 75000 برميل يوميا من بئر شنقيط 1، و ينتظر أن يرتفع هذا المعدل إلى 250000 بر/يويا بحلول 2007 في انتظار ما ستسفر عنه عمليات التنقيب الجارية. ومن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الموريتاني إيجابيا بالبترول و الغاز وذلك على النحو التالي¹⁶⁰:

-المساهمة بمقدار 20 مليون دولار سنويا في صورة ضرائب

-تزويد الخزينة العمومية سنويا بمبلغ 173 مليون دولار

-المساهمة ب 208 مليون دولار في احتياطي الصرف

-المساهمة بمبلغ سنوي قدره 484 مليون دولار في التصدير لصالح الميزان التجاري

-المساهمة في الناتج الوطني الخام بنسبة 16%

-الخ.

و على الرغم من أهمية المصادر البحرية و المعدنية، فإن قطاعات أخرى تلعب دورا هاما في النسيج الاقتصادي الموريتاني كالقطاع الزراعي و الرعوي.

2-3. القطاع الزراعي والرعوي

يعتبر هذا القطاع ركنا من أركان الاقتصاد الموريتاني وقد ساهم الإنتاج الفلاحي بما مقداره 17% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2001.

وقد تمت المصادقة على استراتيجية وطنية لتطوير القطاع تمتد من سنة 2002 إلى سنة 2015،

تضمنت جملة من المحفزات التي من شأنها الرفع من إنتاجية القطاع، وتحقيق الأمن الغذائي للبلد

و تحقيق توزيع عادل للموارد. ويعاني هذا القطاع من جملة من المعوقات أهمها:

مشكلة التمويل: نتيجة لتدني الموارد المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية، أخذت معدلات الاستثمار

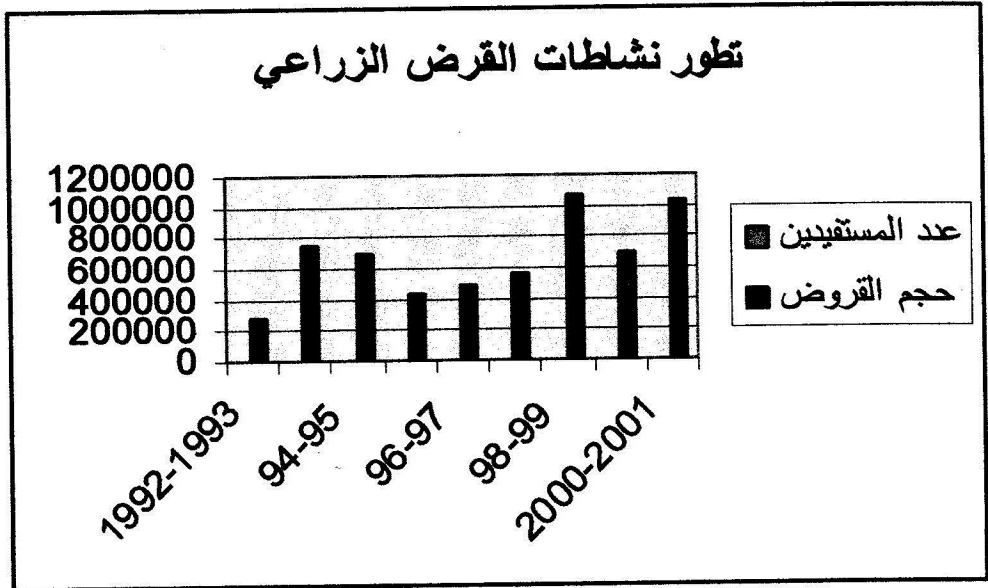
في قطاع الزراعة في الانحسار مما يندر بمشاكل غذائية. وذلك على الرغم من وجود هيئة القرض

الزراعي المتخصصة في هذا الميدان، إلا أن تدخلها لا يزال محدودا.

و الشكل التالي (شكل رقم 14: تطور نشاطات القرض الزراعي) يوضح تطور نشاطات القرض

الزراعي، ابتداء من الحملة الزراعية 1992-1993 إلى الحملة 2000-2001.

¹⁶⁰ Support de production pétrolière, Ministère du Pétrole et de l'Énergie, 2005, p48



المصدر: التقرير السنوي للقرض الزراعي، 2002.

نقص الأيدي العاملة: إثر نزوح السكان من الريف إلى المواقع الحضرية، نتيجة لموجات الجفاف التي ضربت البلاد عدة مرات، هذا إضافة إلى نقص الخبرة والوعي الزراعيين.

التخلف التكنولوجي: الاستخدام الواسع للأساليب البدائية.

ضعف التنظيم التعاوني وتدني دور القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي خاصة المشروعات الكبيرة ذات القدرة المالية ويعود ذلك إلى عدم مرونة القوانين العقارية وقلة التنسيق بين فئات ومصالح الإدارات المعنية بتحديد و تطبيق السياسات الزراعية.

غياب البنية التحتية الملائمة للإنتاج الزراعي.

وتتوي الحكومة الموريتانية اعتماد استراتيجية لتنمية القطاع وتحفيز الفعالية وتنويع الإنتاج.

وفي هذا الصدد تعترم اتخاذ الإجراءات التالية:⁽¹⁶¹⁾

تحرير قطاع زراعة الأرز، و تنفيذ برنامج التنمية المتكاملة للزراعة المروية والمدعوم من طرف البنك الدولي، لإعادة تأهيل المناطق المروية، و كذا توسيع دخول الائتمان للمنتجين الصغار عن طريق ترقية تخصص المؤسسات المالية المعنية.

2-4. المنتجات الزراعية في موريتانيا

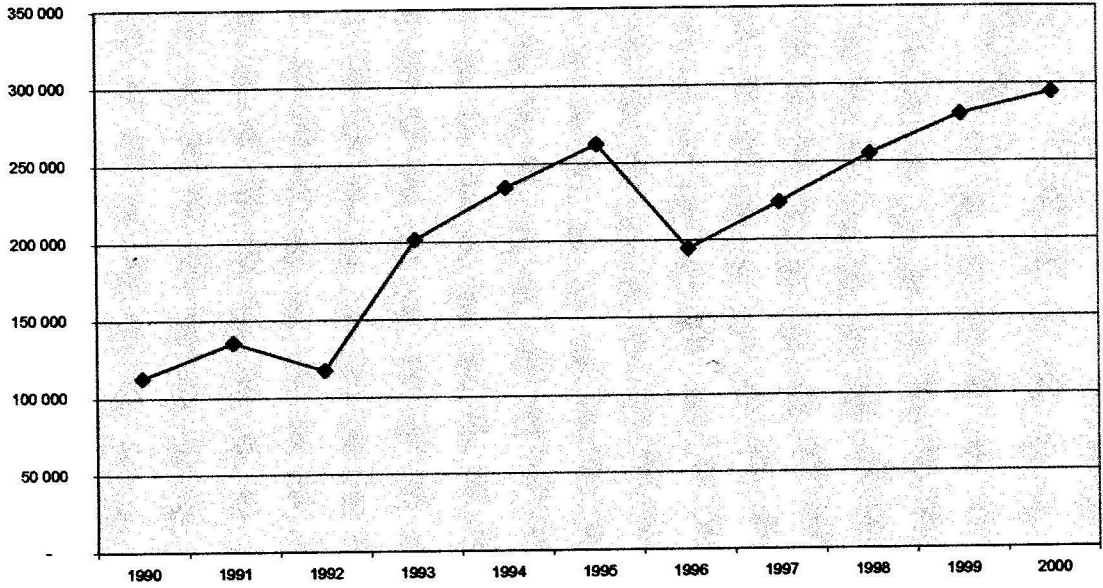
إن المتمتع للمقومات البيئية في موريتانيا سوف يلاحظ أن الظروف الطبيعية لها غير مشجعة لهذا القطاع في معظم أنحاء البلاد، وإذا سلمنا بأن أغلبية السكان هم في الأصل رعاة يحتقرون العمل الزراعي، لأدركنا مدى ما يعانيه هذا القطاع من مشكلات في بلد لا يوفر سوقا كبيرة تشجع المستثمرين على توظيف أموالهم في قطاع منتجاته سريعة التلف، كما أن ضعف شبكة النقل واتساع

¹⁶¹ IMF, Mauritanie Enhanced Structural Adjustment facility, Medium term Economic and financial policy

مساحة البلاد كان لهما الأثر المباشر في ارتفاع تكاليف نقل المنتجات الزراعية إلى مناطق التركيز السكاني، مما يحمل المنتج في بعض الأحيان بعض الخسائر الباهظة، هذا وبعد ضعف التنظيم التعاوني ونقص الخبرة، وبدائية الآلات وتخلف الأساليب الزراعية إضافة إلى ندرة مصادر التمويل، وعدم ملائمة النظام القرضي لظروف المزارعين، كل هذه، من أهم المعوقات التي تقلل من الإنتاجية الزراعية، وتحد من تقدم هذا القطاع الاستراتيجي الهام الذي يمكن أن يعتمد عليه. و يوضح الشكل التالي تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 2000.

الشكل رقم (15): تطور الانتاج الزراعي.

الإنتاج الزراعي الوحدة بالطن



وتتكون الزراعة في موريتانيا أساسا من ثلاثة أنماط رئيسية هي:

أ- الزراعة المطرية

وتعتمد هذه الزراعة على مياه الأمطار التي تتساقط على أجزاء متفرقة من البلاد في فصل الخريف، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي: زراعة السيول وزراعة المنخفضات (الوديان) وزراعة السدود، وتتسم المساحات المزروعة اعتمادا على الأمطار بالتذبذب الشديد في كميات الأمطار المتساقطة، مما ينعكس على الإنتاج، فلم يتجاوز معدل الزيادة في الأراضي المستصلحة لهذه الزراعة سوى نسبة 1,5% على مدى الفترة (1995-2000)، وأهم محاصيل هذا النمط الزراعي هي الذرة البيضاء والصفراء والفاصوليا، وغيرها من المحاصيل التي لا تتطلب كميات مياه كبيرة.

ب- الزراعة المروية

وهي تعتمد أساسا على نهر السنغال الذي يشكل الحدود الفاصلة بين البلدين. ويتسم هذا النوع من الزراعة بكون معظم الاستثمارات الخاصة تتجه إليه إثر محدودية المخاطرة وتوفر مصادر مياه مضمونة وخصوبة التربة، كما أن معظم المشاريع الزراعية الحكومية تتجه نحو هذا النمط. وقد شهدت الزراعة المروية تطورا ملحوظا في استصلاح الأراضي الزراعية، حيث وصلت سنة 1997 إلى 7375 هكتار مقابل 5592 هكتار بين سنتي 1995-1996م، محققة بذلك حجما إنتاجيا بلغ

10467 طن من الحبوب والخضروات، بدلا من 6635 طن خلال سنتي 95-1996م، وتحسنا لا يمكن إهماله في معدل الغلة، حيث انتقل هذا المعدل من 1,18 سنة 1996 إلى 1,41 سنة 1997م. ومن أهم محاصيل هذا النمط الزراعي، الأرز والذرة البيضاء والصفراء والخضروات والبطيخ.

ج- الزراعة الفصليّة أو زراعة الواحات

هذه الزراعة تعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية، حيث تتم زراعة النخيل والخضروات والحناء والشعير والقمح، ونظرا لمحدودية المياه الجوفية مقارنة بالأنماط الزراعية الأخرى-فإن المساحات المزروعة اعتمادا عليها لا بد أن تكون محدودة كذلك، وتتركز هذه الزراعة أساسا في شمال ووسط البلاد، وقد تأثر هذا النمط كثيرا بالجفاف وتحول العاملون به إلى أنشطة إنتاجية بديلة. و لتلافي هط القطاع من التدهور، قامت الدولة بإنشاء مشروع الواحات الذي يقدم معونات فنية ومالية إلى أصحاب المزارع في الواحات للرفع من مستوى إنتاجهم.

هذا ونلاحظ أن الإنتاج الزراعي بشكل عام قد شهد منذ منتصف التسعينات انخفاضا ملحوظا في الكم والنوع، إذا ما استثنينا محصول الأرز الذي شهد تحسنا ملحوظا في أواخر التسعينات بفعل المشاريع الخاصة بزراعته على ضفاف نهر السنغال والتي شجعت الحكومة المزارعين على إقامتها.

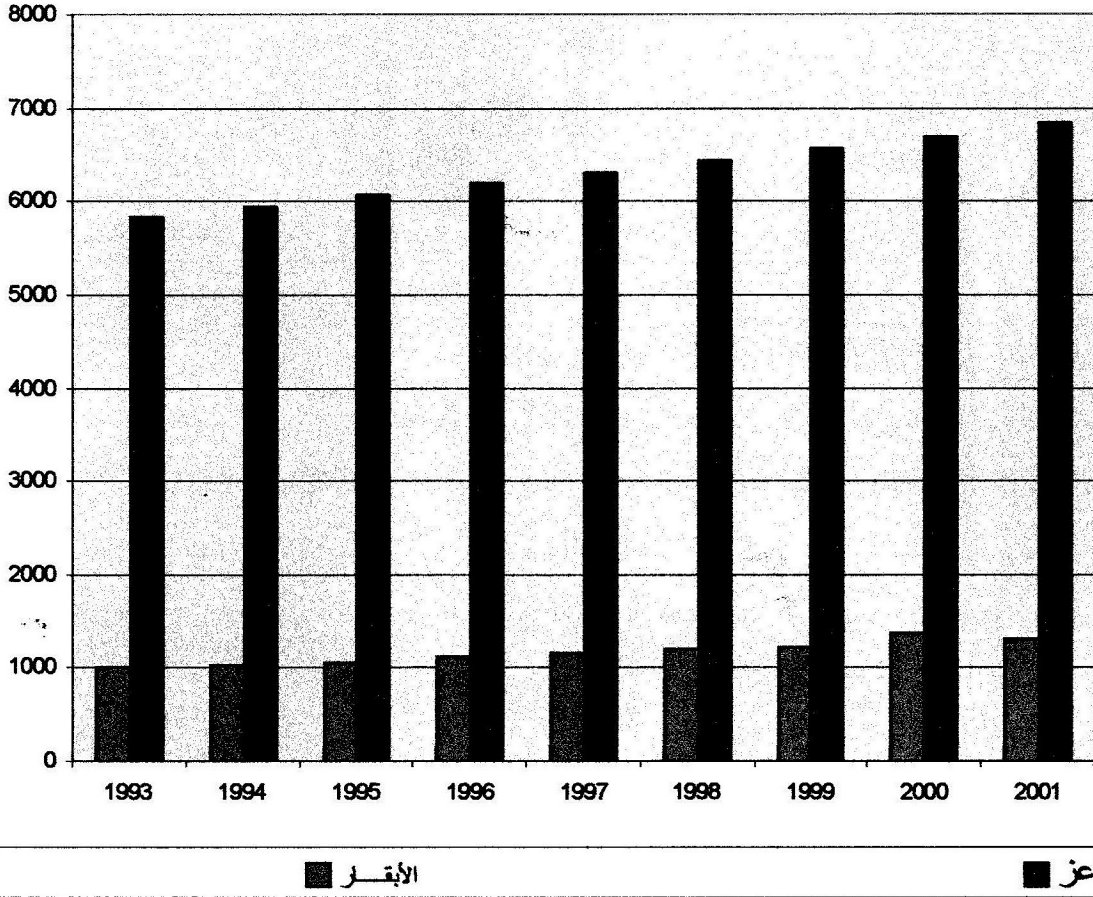
2-5. الثروة الحيوانية

على الرغم من النكسات التي تعرضت لها الثروة الحيوانية بفعل موجات الجفاف المتلاحقة والإهمال الحكومي، فما يزال هذا القطاع يوفر فرص عمل لا يستهان بها. إذ ساهم القطاع الريفي سنة 2000م بنسبة 22,9% في الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق الذي بلغ حوالي 178455 مليون أوقية بلغت مساهمة القطاع الريفي فيها حوالي 40952 مليون أوقية، وكانت مساهمة القطاع الريفي موزعة بين الثروة الحيوانية بنسبة 29% والزراعة بنسبة 64,8% والصيد التقليدي بنسبة 6,2%⁽¹⁶²⁾. وقد أولت الحكومة الموريتانية الثروة الحيوانية أهمية خاصة، للحفاظ على الثروة الحيوانية الهامة.

و يوضح الشكل التالي التطور الحاصل في أعداد البقر و الغنم.

الشكا رقم (16): تطور الثروة الحيوانية (الماعز و البقر)

رؤس الماعز و الأبقار خلال عقد التسعينات



المطلب الثالث: قطاع النقل

عرف قطاع النقل تطورا معتبرا مقارنة مع وضعيته في بداية الاستقلال، مع أنه لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من الناتج الداخلي الخام. تمتاز موريتانيا بمساحة مترامية الأطراف، مما جعلها بحاجة إلى خدمات نقل مناسبة وشبكات طرق ومطارات ملائمة.

تملك موريتانيا ميناعين بحريين يربطانها بالموانئ العالمية، يطلان على المحيط الأطلسي، هما ميناء الصداقة في العاصمة نواكشوط، و ميناء نواذيبو المستقل في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، بالإضافة إلى عدة موانئ متخصصة كموانئ الصيد التقليدي و ميناء تصدير خامات الحديد و النحاس. و بخصوص النقل البري، فإننا نلمس تحسنا كبيرا في إنجاز البني التحتية الخاصة، و إن كانت لم تصل بعد إلى حد فك العزلة عن كافة المناطق الحيوية.

أما النقل الجوي فقد عرف منذ سنة 2000 قفزة نوعية إثر فتح القطاع أمام المستثمرين من جهة، و

نتيجة خوصصة شركة الخطوط الجوية الموريتانية التي احتكرت خدمة النقل الجوي لأكثر من 37 سنة. فقد تم إنشاء ثلاث شركات للنقل الجوي. وبحلول 2004 تضاعف عدد ركاب الخطوط الجوية الموريتانية 7 مرات مقارنة بسنة 2000¹⁶³. وانعكس تطور البنية التحتية للنقل على القيمة المضافة لهذا القطاع. ففي مابين سنتي 2000 و 2003 وصلت هذه القيمة إلى 13,7% في المتوسط، كما في الجدول التالي، وتمثل حاليا ما مقداره 8% من الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (18): تطور قطاع النقل

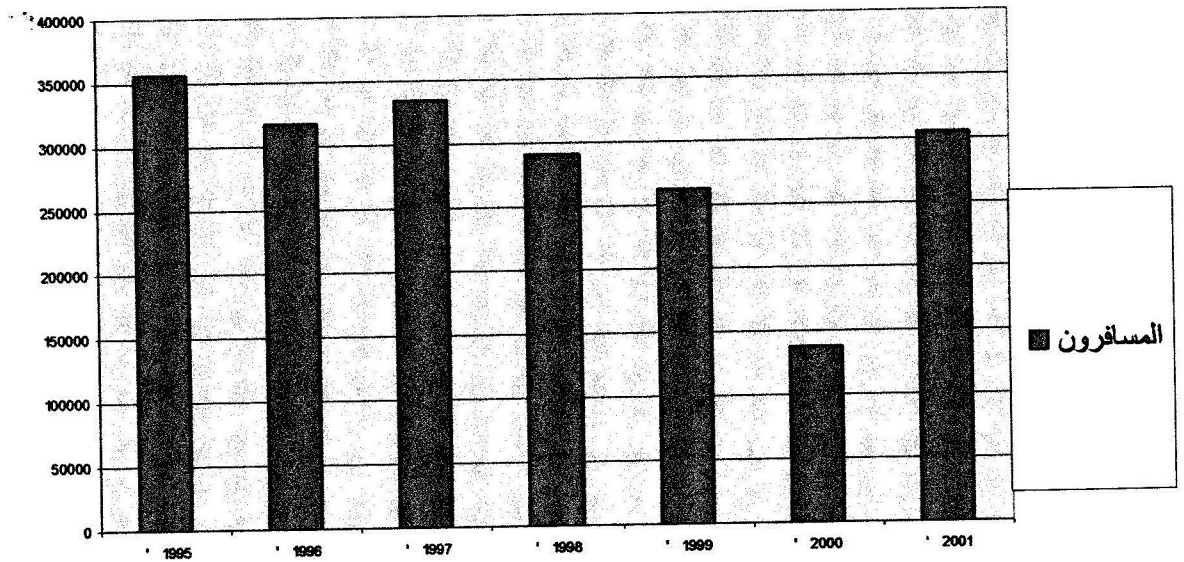
السنة	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	غ-م	14,9	13,8	12,5
نسبة من PIB	6.5	7,3	8	8.8

المصدر '11.PP, CCI, TIC de l'état évaluation

و يوضح الشكل التالي تطور حركة النقل الجوي في السنوات الأخيرة.

شكل رقم (17): التالي تطور حركة النقل الجوي في السنوات الأخيرة 1995-2001

حركة النقل الجوي



هذا وقد تحسن أداء قطاع النقل الجوي كثيرا بعد فتحه امام الخواص و خوصصة شركة الخطوط الجوية الموريتانية في أواخر العام 2000.

لقد عانت مختلف القطاعات السابقة من صعوبات ذات طبيعة مختلفة، تنصدها مشكلة الحصول على الموارد المالية التي لا غنى عنها لتتأهل تلك الصعوبات. والحصول على هذه الموارد يتطلب وجود جهاز مصرفي متماسك و قوي.

المطلب الرابع: الجهاز المصرفي الموريتاني

لقد تمت في وقت مبكر إعادة هيكلة النظام المصرفي الموريتاني، وذلك بإجراء عملية تطهير للقطاع (تحصيل الديون، رسملة البنوك قبل خصصتها) مع تخلي الدولة بشكل كلي عنه لصالح الخواص، وذلك استجابة لتوصيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

أضف إلى ذلك أن القانون 011-95 الصادر بتاريخ 17 يوليو 1995 المتضمن التنظيم المصرفي، قد مكن من تحديث الترتيبات المتعلقة بهذا القطاع ، خصوصا فيما يتعلق بنسب المخاطرة والملاءة. وهذا القانون لا يتضمن أية إجراءات إقصائية تتعلق بجنسية المستثمر، مما يضمن فتح القطاع أمام المنافسة. تهدف السياسة الاقتصادية المعلنة من قبل الحكومة، أو هكذا تدبوا، إلى تحقيق نمو اقتصادي متسارع وعدالة أكثر في التوزيع، في إطار ماكروا - اقتصادي مستقر. ولن يستثني تلك الأهداف إلا بتعزيز تعبئة الادخار وتحسين قدرات المؤسسات المالية لضمان تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

3-1. تطور القطاع المصرفي خلال الفترة 1960-1985

لم تكن موريتانيا خلال فترة الاستعمار الفرنسي تتمتع بتغطية بنكية كافية؛ بل كانت تلك التغطية ضعيفة ومن خلال فروع بعض البنوك الموجودة في السنغال المجاور، فمن أصل 68 شبك (شبكة غرب إفريقيا البنكية) ، كان وحدا منها فقط (غير دائم) موجودا في موريتانيا لخدمة منجم النحاس في مدينة أكجوجت .

وجاء استقلال البلاد في 28-11-1960، ليفتح الباب أمام البنوك الأجنبية، خصوصا بعد انطلاق استغلال مناجم الحديد .

وإثر انضمام موريتانيا للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في سنة 1962، بدأ تشكل ما يمكن وضعه بنظام مالي، خصوصا مع فتح وكالة للبنك المركزي لدولة إفريقيا الغربية في نواكشوط سنة 1964. وتجلي واضحا ضعف النظام المصرفي في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث إن الشبكة المصرفية في 1970 كانت تتألف من بنكين تجارين وبنك للتنمية تتركز حصريا في ثلاث مدن من البلاد (أنواكشوط - أنواذبوا - أزويرات -) مما يمثل وكالة بنكية لكل 250.000 ساكن. و كان نشاط هذه البنوك ضعيفا، وفق ما يظهره هيكله القروض والودائع المصرفية. فالقروض قصيرة الأجل تشكل معظم قروض النظام المصرفي آنذاك: طيلة الفترة 1968-1972 كانت تمثل القروض قصيرة الأجل من مجموع القروض التي قدمها النظام المصري 90%، من جهة أخرى كان المستفيد الأكبر من هذه القروض، هي المؤسسات الأجنبية العاملة في حقل قطاع التصدير (الحديد ، النحاس ، الصيد الصناعي). ولا تبدوا هيكله الودائع بعيدة عن هيكله القروض حيث إن 80% منها تمثل ودائع تحت الطلب.

و في سنة 1973، انسحبت موريتانيا من اتحاد النقد الإفريقي، وأطلقت عملة وطنية " الأوقية¹⁶⁴ "، حيث عهد إصدارها إلى البنك المركزي الموريتاني، الذي أنشئ بموجب القانون رقم 73-113 الصادر بتاريخ 30 ماي 1973 . و تمت مباشرة إصلاح النظام المصرفي، في محيط تطبعه سيطرة القطاع العام، و ترجم ذلك بالحضور القوي للدولة في رأس مال البنوك العاملة، وكذلك في رؤوس أموال البنوك التي تم إنشاؤها من جديد: البنك العربي الليبي في موريتانيا (البنك العربي الإفريقي في موريتانيا الذي تم إنشاؤها على التوالي في 1972-1974 .

مارس البنك المركزي سلطاته في توجيه قروض النظام المصرفي إلى قطاعات اقتصادية وصفت بأنها ذات أولوية، وذلك بواسطة تحديد سقف للقروض الممنوحة، والتحكم بمعدلات الفائدة. و يلاحظ أن هذه الإجراءات لم تعد بنتائج إيجابية على تطوير النظام المالي، فقد ظل التوسع المصرفي ضعيفا، إضافة إلى أن هياكل الودائع والقروض ظلت على حالها.

و كان «لاختيار» موريتانيا لسياسة التقويم الهيكلي، التي أملتتها الهيئات الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أثرها البالغ في بداية إصلاح عميق في النظام المالي يهدف إلى لعب هذا الأخير دوره بفعالية. و في هذا الصدد تم تخصيص مبالغ طائلة لتطهير البنوك وفتح رؤوس أموالها أمام القطاع الخاص.

2-3. إصلاح النظام المالي

تضمنت استراتيجية الإصلاح ثلاثة اهتمامات رئيسية¹⁶⁵ تتمثل في عملية الخصخصة، وتحرير السياسة النقدية و سياسة الصرف، بالإضافة إلى تحسين أمان النظام المالي.

خصخصة البنوك

اعتبر أن تخلي الدولة عن القطاع البنكي، ضامن لزيادة فعالية المؤسسات المالية، لذلك شرع في خصخصة البنوك. و تقتضي العملية الشروع في تطهير البنوك العمومية عند خصصتها. و كان النظام المصرفي، في 1985، يتكون من (7) مؤسسات مالية : منها 4 بنوك تجارية من النوع التقليدي، وبنك متعددة المهام : تجارية وتنموية ، وبنك إسلامي حديثة، وصندوق للتنمية. والجدول التالي يعطي نبذة عن النظام البنكي الموريتاني آنذاك.

في الوقت الراهن 1\$US=267 UM, 1 DA=3 UM¹⁶⁴

¹⁶⁵- وثائق وزارة المالية .

جدول رقم (19): معلومات عن النظام البنكي في سنة 1985

المؤسسة	تاريخ الإشاء	عدد الفروع	رأس المال (مليون أوقية)	هيكل رأس المال %	
				وطني	أجنبي
				عام خاص	عام خاص
البنك الموريتاني للتجارة والتنمية	1961	6	80	80	20
الشركة الموريتانية للبنك	1967	2	100	55	45
البنك العربي الليبي	1972	2	200	49	51
البنك الدولي لموريتانيا	1974	5	150	70	30
البنك العربي الإفريقي الموريتاني	1974	4	150	51	49
الصندوق الوطني لتنمية	1980	1	400	100	
بنك البركة الموريتاني الإسلامي	1985	2	500	10	40

نلاحظ من خلال الجدول أن ثمة ميزة مشتركة تطبع هذه البنوك وهي الحضور القوي للدولة في رأس مالها، هذا بالإضافة إلى كونها تعاني من صعوبات جمة.

لم تكن عمليا إعادة هيكلة هذه البنوك بالعملية السهلة بالنظر إلى كونها كلفت الدولة أكثر من 27 مليار أوقية، ودامت قرابة (8) سنوات.

دار المخطط الأول للإصلاح حول العناصر التالية: (1) التطهير المالي للبنوك المتغيرة، (2) دمج المؤسسات بغية فعالية أكثر، و (3) خصخصة البنوك التجارية.

وكانت أهم خطوات هذه العملية تتمثل فيما يلي:

ففي سنة 1985: بدأت السلطات العمومية في التطهير المتدرج للبنوك المتعثرة. وكان من بين تلك الإجراءات تكفل الدولة بديون القطاع الخاص المجمدة، ودفع المتأخرات المتركمة للمؤسسات العمومية، ورسملة البنوك. و في سنة 1987 شهدت الساحة المالية أول خصصة للبنك العربي الإفريقي الموريتاني الذي تحول إلى ملاك وطنيين وتغير اسمه إلى البنك الموريتاني للتجارة الدولية.

و أما في 1988 فقد تم دمج الصندوق الوطني للتنمية بالبنك الموريتاني للتنمية والتجارة في بنك جديد هو إيجاد بنوك التنمية.

و في 1989، تم إدماج البنك الدولي لموريتانيا مع الشركة الموريتانية للبنك لينتج عن تلك العملية

البنك الوطني لموريتانيا ، تم بعد ذلك فتح رأس ماله أمام الخواص لغاية 22%. وفي نفس السنة تمت رسملمة و إعادة هيكلة اتحاد بنوك التنمية. و بحلول العام 1990 تم رفع مشاركة الخواص في رأس مال البنك الوطني الموريتاني من 22% إلى 54%.

وفي أعقاب عملية الخصخصة برزت للوجود عدة مشاكل وتساؤلات لها صلة وثيقة بتخلي الدولة عن القطاع المصرفي منها : إلى أي مدى تتواصل هذه العملية ، وكيف يتعاطى القطاع الخاص معها. و بهذا الخصوص قررت الدولة استبعاد خصخصة تامة للقطاع المصرفي وجعلها في حدود البنوك التجارية، أخذا في الاعتبار الدور التنموي لبنوك التنمية التي يجب أن تبقى بحوزة الدولة.

كان لتدهور الحالة الاقتصادية للبلاد في بداية ال 90 أثره السلبي على الوضعية المالية للبنوك، ترجمه ضعف محافظ هذه البنوك، مما أدى إلى الشروع في إعادة هيكلة ثانية في 1992. وفي السنة 1993 تخلت الدولة نهائيا عن القطاع ن وذلك بإنسحابها من رأس مال البنك الوطني لموريتانيا لصالح القطاع الخاص، وبتصفية اتحاد بنوك التنمية.

إصلاح السياسة النقدية

مكن إصلاح سياسة القروض، التي تمثلت في إلغاء نظام التأطير الإداري للقروض ولأسعار الفائدة، مكن البنوك من النشاط بحرية واستقلالية أكبر. والجدول التالي يوضح الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال.

جدول رقم (20): إجراءات الإصلاح النقدي

السنة	الإجراءات
1990	قيام سوق نقدية بين البنوك ، أين يمكن للبنوك تبادل السيولة
1990	إقرار الاحتياطات الإجبارية
1992	إلغاء نظام الترخيص المتبع منذ 1974 والقاضي بالحصول المسبق على إذن من البنك المركزي لتقديم القروض التي تزيد على مليوني أوقية
1994	إصدار أدونات الخزينة كأداة متداولة في السوق النقدي
1998	إنشاء شبك لإعادة خصم أدونات الخزينة

المصدر: تقرير للبنك المركزي حول النظام المالي، ص 10

3-3. وظائف البنك المركزي الموريتاني وسياساته

تعتبر السيادة النقدية عنصرا أساسيا للخروج من التبعية الاقتصادية، و تتطلب هذه السياسة على المستوى الفني بعض الإجراءات العملية الفعالة التي بواسطتها تتجسد السيادة الاقتصادية، لذلك الغرض فإنه لا بد من إنشاء مؤسسة مصرفية مستقلة تتميز بأهلية إصدار النقود ومرآقتها وتوجيه القروض إلى الأنشطة الهادفة إلى تنمية البلاد، وتقوم بدعم القطاعات الاقتصادية، كما أنها تستوعب الحقائق

الوطنية مما يمكنها من المساهمة الفعالة في النشاط الحكومي الرامي إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا ما دفع بالحكومة الموريتانية إلى القيام بإنشاء بنك مركزي يتولى إصدار النقود ويشاركها الرأي في تسيير اقتصادها الوطني. وذلك من خلال الوظائف المنوطة به، والسياسة النقدية والمالية المتبعة من طرفه. ويتكون البنك المركزي الموريتاني من الإدارات التالية¹⁶⁶:

- إدارة المصالح الإدارية

- إدارة المحاسبة

- إدارة المعلوماتية و تقنيات المعلومات

- إدارة الرقابة المصرفية

- إدارة الدراسات

- إدارة الصرف

- إدارة الرقابة الداخلية و الشؤون القانونية

- إدارة الصفقات و القطاعات الخارجية

- إدارة العمليات الخارجية

- الإدارة الجهوية بالعاصمة الاقتصادية نواذيبوا

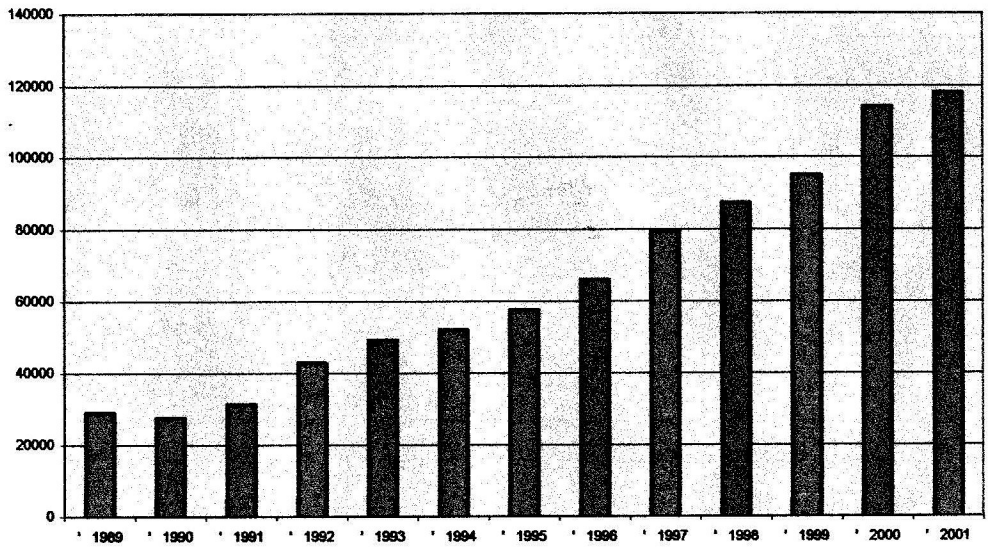
- و الفروع الموجودة بالداخل و الخارج.

و يلاحظ محدودية السياسة النقدية في موريتانيا بصفة عامة والائتمانية بصفة خاصة بمختلف أنواعها وأساليبها، نظرا لضيق السوق النقدية وضعفها في البلد، مع ملاحظة أن السلطات النقدية في البلد بدأت نهاية العام المنصرم 2004 سلسلة من الإجراءات تهدف إلى بعث النظام المالي و تفعيله. ومن الملاحظ-وتحت ظل هذه الظروف السائدة في البلد بما في ذلك السياسة الليبرالية المتبعة- أن فعالية مختلف الأساليب التي يتبعها البنك المركزي ضئيلة إلى حد كبير، فسياسة إعادة الخصم مثلا والفائدة على القروض لن تكون ذات أثر يذكر على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب قلة انتشار التعامل بالأوراق التجارية له هو الآخر سلبياته على منح القروض في المجالات التنموية.

¹⁶⁶ وثائق البنك المركزي الموريتاني

الشكل رقم (18) : أصول البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة (1989-2001) (القيمة بملايين الأوقية)

أصول البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة (1989-2001) (القيمة بملايين الأوقية)



المصدر : نشرات البنك المركزي، مارس 2003 ص : 9

الموريتاني، وقد تقلص عدد البنوك التجارية - نظرا لذلك - إلى خمسة مصارف موزعة إلى فروع قليلة.

وفي ما يلي عرض موجز لمسيرة البنوك القديمة:

أولا : البنك الموريتاني للتجارة الدولية

يعتبر البنك الموريتاني للتجارة الدولية تطورا للبنك الموريتاني العربي الإفريقي الذي تم إنشائه سنة 1978 م في إطار استراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات، وقد كان رأس مال البنك الموريتاني العربي الإفريقي (مليار أوقية) مقسم ما بين البنك العربي الإفريقي بالقاهرة 50% والبنك المركزي الموريتاني بنواكشوط 50% . إلا أن هذا البنك لم يستطع الثبات أمام أزمة النظام المصرفي الموريتاني نتيجة التلاعب وسوء التسيير وضيق السوق، مما جعل البنك العربي الإفريقي ينسحب منه، وقام البنك المركزي الموريتاني وبمشاركة القطاع الخاص الموريتاني في إعادة هيكلة هذا البنك وافتتاحه باسم جديد وذلك سنة 1987، حيث تم الإعلان عن إنشاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية في مقر البنك الموريتاني الإفريقي في نواكشوط، وهو شركة مستقلة ذات رأس مال قدره (نصف مليار أوقية) موزعة على النحو التالي :

-90% للقطاع الخاص الموريتاني

-10% للبنك المركزي الموريتاني .

وفي بداية 1991 تم رفع رأس مال هذا البنك إلى 750 مليون أوقية مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني بعد انسحاب الدولة ، ثم بعد ذلك إلى ملياري أوقية.

ثانيا - البنك الوطني الموريتاني

تم إنشاء هذا البنك بعد إدماج الحكومة لأقدم مؤسستين مصرفيتين في البلاد، وهما الشركة الموريتانية للبنك والبنك الدولي لموريتانيا وذلك سنة 1988م، وحافظت الدولة على 46% من رأس ماله، بينما ظل الباقي للمساهمين الأصليين في المصرفين المندمجين. وجاءت علمية الدمج هذه في ظل الإجراءات التي استهدفتها الحكومة من أجل إصلاح الجهاز المصرفي، ورغم ذلك لم يكن البنك الوطني الموريتاني أحسن من سابقه، بل ورث مشاكل مضاعفة أثرت على استمراريته كما تعرض لأزمات حادة ناتجة عن سوء التسيير و انخفاض السيولة وارتفاع حجم الديون المجمدة، وتقوم الحكومة بدعمه ماليا كلما تعرض أو أوشك على الإفلاس، حيث قامت بمساعدته عدة مرات متتالية في صورة زيادة في رأس ماله، دون ان يجدي ذلك نفعا.

و لم يبق أمام الحكومة الموريتانية إلا أن تعلن عن خصخصة هذا المصرف، وهو الحل السحري الذي الذي تنقذ به كل مؤسساتها المنهارة، ولعل هذا ما يفسر لنا أن مشاكل هذه المؤسسات لا تأتي من ضيق السوق أو من قلة السيولة لديها، وإنما تكمن في التلاعب وسوء الإدارة في القطاع العام والخاص كذلك والتعود على الإثراء الشخصي للعمال من القطاع العام، الشيء الذي جعل إنتقال الملكية من

القطاع العام الى القطاع الخاص الموريتاني والأجنبي في سنة 1991م امتلاك أسهم البنك الوطني الموريتاني ، وقد اكتمال رأسمال هذا المصرف إلى 1,5مليار أوقية في سنة 1992م مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني وحده.

ثالثا ك بنك شنقيط

هذا البنك هو نفسه البنك العربي الليبي الموريتاني سابقا، بعد أن تم تعديل إسمه من طرف مجلس جمعية هذا المصرف المنعقد سنة 1992م ، وقد أنشئ بموجب القرار رقم 72/252 الصادر بتاريخ 1972/11/28 ويزاول أعماله تحت وصاية السلطات النقدية الموريتانية، ويعتبر هذا المصرف باكورة الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث تلازم إنشاءه مع بداية استقلال السلطة النقدية والائتمانية الموريتانية عن سلطة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، وكان رأسماله عند تأسيسه حوالي (520 مليون أوقية)¹⁶⁷ مدفوع بالكامل وذلك بمساهمة كل من :

-المصرف العربي الليبي الخارجي 51%

-49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

وقد تم تعديل رأسماله سنة 1995 ليصل إلى 2مليار أوقية مدفوعة بالكامل، كما تم إعادة توزيع الأسهم بين نفس المساهمين إلى 50% لكل منها سنة 1994م¹⁶⁸.

وقد ارتفعت الديون المجمدة لهذا المصرف من (250مليون أوقية) سنة 1992 إلى 1725 مليون أوقية سنة 1995م غير أنه رغم علاقة هذا البنك بالبنك العربي الليبي الخارجي المساهم فيه عن الجانب الليبي والحكومة الموريتانية جعلت الدولتين تحافظان عليه من الإفلاس في إطار التعاون المالي بينهما، وتحافظ عليه كذلك من رياح الخصخصة التي أخذتها موريتانيا كحل لعلاج أزمة النظام المصرفي الموريتاني .

رابعا : بنك البركة الموريتاني الإسلامي

أنشأ هذا المصرف في يوم 1985/9/21 م على شكل شركة مساهمة تابعة للقانون الموريتاني وقد بلغ رأس ماله عند التأسيس حوالي (500مليون أوقية) مقسمة كالتالي:

50% لشركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة

40% للقطاع الخاص الموريتاني

10% للبنك المركزي الموريتاني¹⁶⁹.

ورغم أن البنك سجل على أنه بنك تجاري عند تأسيسه، إلا أنه لغياب التخصص في البنوك الموريتانية أصبح يتعامل في كل الأنشطة المصرفية، معتبرا أن مفهوم البنك التجاري يشمل كل الأنشطة، وجاء هذا المصرف في إطار نشاط البنوك الإسلامية، لتكثيف التعامل المصرفي على أساس الشريعة الإسلامية، ونظرا إلى انخفاض الوعي المصرفي لدى الشعب الموريتاني بصفة عامة الذي ينظر إلى

¹⁶⁷ - النظام الداخلي لبنك شنقيط . 1995، ص 20

¹⁶⁸ - النظام الداخلي لبنك شنقيط . المرجع السابق الذكر . ص 20

¹⁶⁹ - النظام الداخلي لبنك البركة الموريتاني الإسلامي ، 1988 . ص 8

التعامل مع البنك بالحرمة والربا، مما يعني الابتعاد عنها سواء بالإيداع أو الاقتراض، نظرا لهذا كله ،
 فقد نص النظام الأساسي لبنك البركة الموريتاني الإسلامي بأن نشاطه سيكون وفقا لأغراض من بينها:
 -التعامل في كافة أوجه نشاط بنوك الاستثمار والأعمال، باعتباره بنكا شاملا، بما في ذلك جميع
 الأعمال المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية وعمليات الصرف (بيع وشراء العملات
 الأجنبية بالسعر الحاضر).

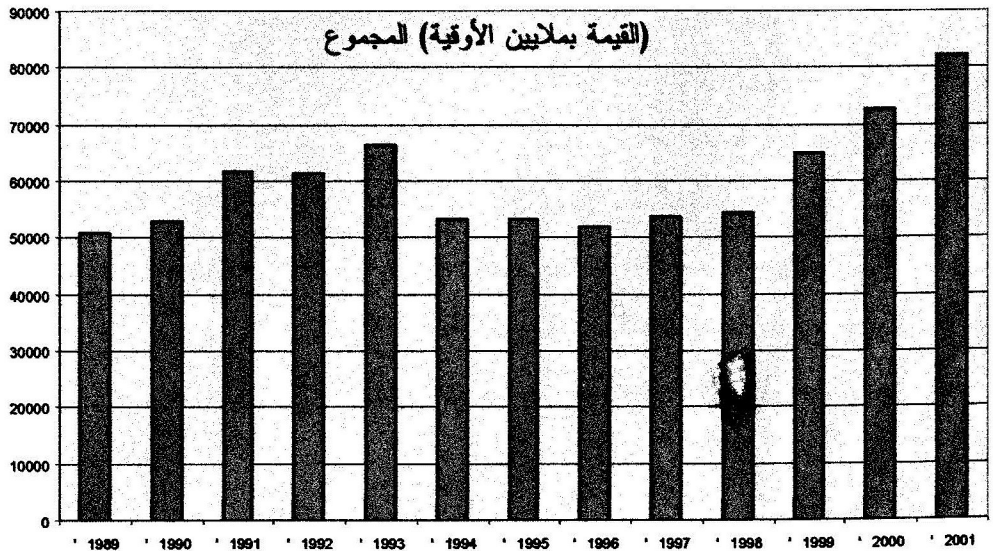
-اجتذاب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار، وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع ذات الجدوائية
 الاقتصادية والعائد الاجتماعي.

-العمل على إيجاد سوق لرأس المال المتمثل في شكل سندات مشاركة في الأرباح بصورة مشروع
 محدد أو عام، وتنظيم تداولها بالبيع والشراء على أساس نظام السوق المفتوحة حسب الأسعار المعلنة.
 - إيجاد مراكز لعرض المنتجات لتسهيل تلاقي العرض والطلب وتوفير التمويل اللازم لكل من
 البائعين والمشتريين والمنتجين.

ويقوم البنك بأعمال الاستثمار المنظم عن طريق آليات المراجعة والمشاركة والتأجير والمضاربة، هذا
 بالإضافة إلى كافة الأعمال المصرفية الأخرى، مثل قبول الودائع وفتح الحسابات المختلفة، وإصدار
 الكفالات وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائد والسندات وكافة الخدمات المصرفية لصالح العملاء.
 وقد تعثر هذا البنك كثيرا بسبب سوء التسيير و ضعف آليات تحصيل الديون، مما أدى إلى انسحاب
 المستثمر السعودي، وبعدها أصبح يعرف ببنك الوفاء الإسلامي برأس مال قدره ثلاثة مليارات أوقية،
 موزعة كالتالي: خصوصيون موريتانيون 84.80% أما مجموعة دلة البركة السعودية فلم تستبقي سوى
 15.20% من رأس مال البنك.

يعطي المخطط التالي فكرة عن تطور أصول البنوك التجارية الموريتانية خلال الفترة الممتدة من
 1989 إلى 2001.

الشكل رقم 19: أصول مجموع البنوك التجارية خلال الفترة (1989-2001)



ويلاحظ تطور هياكل الودائع لدى البنوك الأولية، و لعل الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (22):مجموع الودائع لدى البنوك التجارية (1989-2001) (القيمة بملايين الأوقية)

الفترة	تحت الطلب	لأجل	للدولة
1989	10812	3947	111
1990	11178	5769	115
1991	11646	6181	51
1992	11986	7187	158
1993	11508	6635	81
1994	11145	7612	57
1995	10674	7817	498
1996	11015	8476	938
1997	11629	9101	1180
1998	12467	9282	1692
1999	14757	8922	7992
2000	17749	8800	11081
2001	21033	10929	14130

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

المطلب الخامس: التجارة الخارجية

يشكل الحديد والمنتجات السمكية أهم مكونات الصادرات الموريتانية، بينما تشكل التجهيزات أهم الواردات.

و يعتبر الاتحاد الأوروبي العميل الرئيسي لموريتانيا حيث تستورد هذه الدول المعادن والأسماك وتستوعب إيطاليا، فرنسا، بلجيكا وأسبانيا، نسبة 71,5% من صادرات موريتانيا، وتقدر حصة الاتحاد الأوروبي من هذه الصادرات ب 83% ويمثل الحديد ما نسبته 58,35% من صادرات موريتانيا. وتعتبر فرنسا أول مستوردا لحديد موريتانيا 30% من صادراته، بينما تبلغ حصة بلجيكا 26% أما إيطاليا فتأتي في المرتبة الثالثة بمقدار 21%¹⁷⁰.

تستورد موريتانيا مواد متعددة، أهمها التجهيزات والمعدات والمواد الغذائية بدرجة أقل. وتتنافس المواد المستوردة، الصناعة المحلية بشكل جدي خصوصا اللين والاسمنت. ويأتي السكر والقمح يشكلان لوحدهما نسبة 68% من المواد الغذائية المستوردة.

وفيما يلي بعض البيانات التي توضح حركة التجارة الخارجية في موريتانيا:

¹⁷⁰ Rapport annuel du Ministère des affaires économique et du développement .

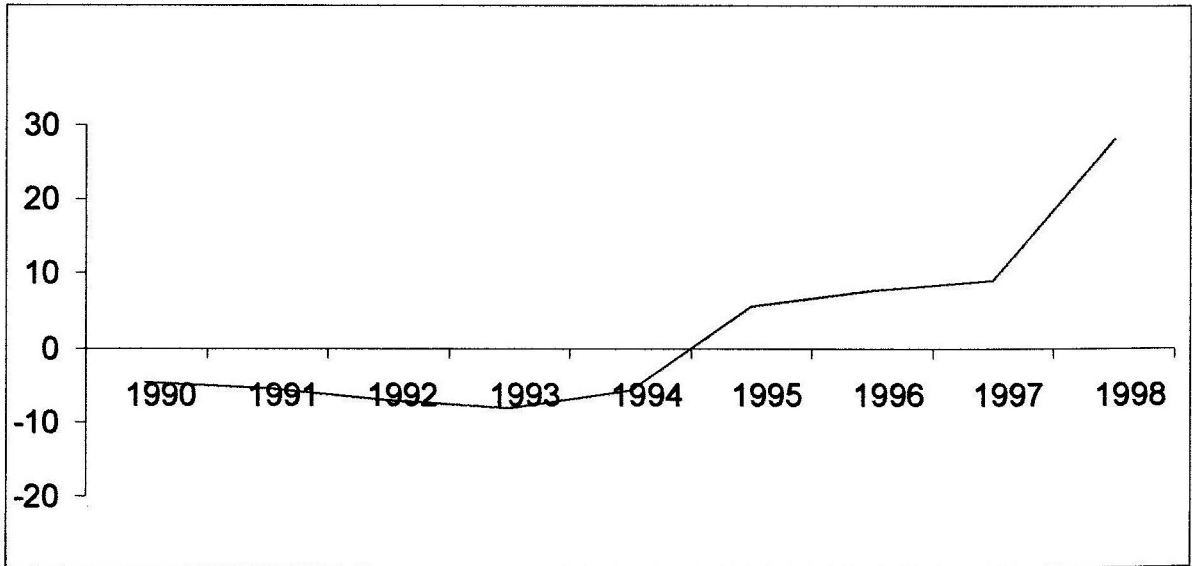
جدول رقم (23): أرقام التجارة الخارجية بمليارات الأوقية

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات	36.0	37.0	51.1	50.7	64.8	67.4	61.6	65.9	78.2	85.6	88.9	87.41	81
الواردات	34.8	35.4	53.7	44.7	64.1	63.5	66.5	67.6	64.0	77.5	95.5	96.88	101
الميزان التجاري	1.2	1.6	-2.6	6.0	0.7	3.9	-4.9	-1.7	14.2	11.1	-7.4	-9.47	-20

Source : Direction Générale des Douanes /MF

تتجه صادرات موريتانيا أساسا في اتجاه الدول التالية: فرنسا (23%)، اليابان (10%)، إيطاليا (13%)، إسبانيا (13%)، بلجيكا (12%)، كوت ديفوار، نيجيريا (7%)، روسيا، توكو، ألمانيا، الصين، و آخرون بمقدار (10%).
أما الموردون الأساسيون للدولة الموريتانية فيتمثلون في الدول التالية: فرنسا (40%)، الجزائر (9%)، الولايات المتحدة (9%)، الدول الإسكندنافية، إسبانيا (8%)، تايلاند، بلجيكا (2%)، ألمانيا (8%)، الصين، و آخرون.¹⁷¹

و يو ضح الشكل اتالي التطور الإيجابي الحاصل في ميزان المدفوعات.
شكل رقم (20): تطور ميزان المدفوعات.



بعد استعراض أبرز ملامح النسيج الاقتصادي الموريتاني، من خلال قطاعاته التي يعتمد عليها،

والفرص المتوفرة امام هذا الاقصاد للنهوض مستقيلا، يجدر ان نتساءل عن السبل المتاحة لتمويله، وكيف تم تمويله عبر مراحل المختلفة.

المبحث الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني

تتعرض في هذا المبحث لمصادر تمويل الاقتصاد الموريتاني منذ الاستقلال، عبر فترتين:

الأولى: من 1960 إلى 1985

الثانية: من 1985 إلى الآن.

المطلب الأول: الفترة من 1960 إلى 1985

أي منذ حصول موريتانيا على الاستقلال إلى بداية الإصلاحات الهيكلية التي أملتتها المؤسسات المالية الدولية.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني على مصدرين أحدهما داخلي والثاني خارجي، وفيما يلي سنقف على دور العناصر التالية في تمويل الاقتصاد خلال هذه الفترة:

1- الإيرادات العامة: من المعروف أن هذه الإيرادات تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد.

وفي صدر البحث عن مصادر هذه الإيرادات، يمكن تقسيم هذه المصادر إلى: إيرادات جبائية، إيرادات غير جبائية وإيرادات جمركية.

1-1. الإيرادات الجبائية : تشمل هذه الإيرادات أنواعا متعددة منها ما يتضمنه الجدول التالي:

جدول رقم (24): الإيرادات الجبائية

نوع الإيراد	بيان الإيراد
- ضريبة الأجور ITS	ضريبة مباشرة لكونها تخصم مباشرة من العمال، تأخذ شهريا على كل العمال والموظفين في القطاعين العام والخاص
- ضريبة الأرباح BIC	هي ضريبة على الأرباح التجارية، وهي نسبة مئوية من الربح المحقق خلال السنة المالية
- ضريبة الأرباح BNC	وهي الضريبة على الأرباح غير التجارية الصافية المتحققة من ممارسات المهن والنشاطات غير التجارية المتعددة (خبراء المحاسبة، الأطباء...)
- الضريبة العقارية IF	ضريبة سنوية مباشرة، تفرض على الدخل الحقيقي للعقارات
- الضريبة العامة على الدخل IGR	تهدف أساسا إلى توزيع الأعباء الضريبية حسب التوزيع الشخصي للدخل
- الضريبة على الدخل ورأس المال IRC	هي الضريبة التي تفرض على متعامل الثروة، أي

	الدخل ورأس المال وليس على ذات وجود الثروة
- الرسم على رقم الأعمال الداخلي (TCA INT)	يأخذ هذا الرسم على حجم التعاملات ويخضع له الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الناشطون في الحدود الموريتانية
- الرسم على رقم أعمال سنيم (TCA SNIM)	وهو رسم خاص يؤخذ على الشركة الموريتانية للصناعة والمناجم.
- الرسم على تأدية الخدمات (TPS)	وهو رسم يؤخذ على أصحاب خدمات يتلقون مقابلها أجرا
- رسوم مختلفة (TD)	رسوم متعددة المصادر، وهو ضعيف التأثير في التمويل في موريتانيا.
- غرامات الشركات	غرامات توضع على الشركات ولها تأثير كبير في الإيرادات.

1-2- الإيرادات غير الجبائية:

تتمثل هذه الإيرادات في مجموعة من المصادر التمويلية للخرينة العامة، والتي لا تعتبر بطبيعتها جبائية ومنها:

جدول رقم (25) : الإيرادات غير الجبائية

نوع الإيراد	البيان
- الفوائد والقروض	الفوائد التي تحصل عليها الخزينة العامة والقروض التي تتلقاها سواء من لدن الأفراد أو البنوك أو المنشآت.
- مداخيل المستشفيات	وهي التي يتم تحصيلها من خلال نشاط المستشفيات، وتساهم إيجابيا في إيرادات الخزينة العامة
- غرامات جزافية	غرامات تعتمد على التحكيم والتقدير الجزافي
إيرادات أخرى	الغرامات القضائية أتاوات الصيد وغراماته إيرادات الديون المتنازل عنها

1-3- : الإيرادات الجمركية :

يعتبر هذا النوع من أهم أنواع الضرائب بشكل عام وغير المباشر منها بشكل خاص، ومن هذه الرسوم المطبقة في موريتانيا نذكر ما يلي:

جدول رقم (26) : الإيرادات الجمركية :

نوع الإيراد	البيان
- الرسم على الكحول	ضريبة محدثة على المشروبات الكحولية المعدة للاستهلاك بموريتانيا بمقتضى المادة 220 من قانون الضرائب، يستثنى منها: المنتجات الكحولية العلاجية، المنتجات المعدة لمخابر الدراسات والبحوث، والمعدة للتصدير
- الرسم على التبغ	تفرض على التبغ بكل أشكاله (المادة 226)
- رسوم على الشاي	تفرض على الشاي المعد للاستهلاك في موريتانيا
- الرسوم على رقم أعمال الاستيراد	يعتبر هذا الرسم موردا أساسيا لتمويل الخزينة العامة الموريتانية وذلك نظرا للاعتماد الكبير على التجارة الخارجية التي يعلب فيها الاستيراد دورا هاما.
- حقوق الصيد	تعد مصدرا هاما لكون النشاط البحري يعد من دعائم الدولة الأساسية

1-4. تطور الإيرادات العامة في موريتانيا

شهدت الإيرادات العامة الموريتانية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، معتمدين في التحليل هذه الإيرادات والتطور الذي حصل عليها على الفترة النموذجية (1973-1985) لأن الفترة ما قبل 1973 فقد كانت ضعيفة جدا.

الجدول رقم (27) : تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1973-1985 (بمليون أوقية)

	1973	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الإيرادات الجارية العامة	2787	5804	6063	7529	7661	9307	10625	12301
الإيرادات الجبائية	1976	4505	4229	5336	6271	7876	8388	10856
الإيرادات غير الجبائية	811	1293	1153	1329	938	102	1529	1258
إيرادات رأس المال	-	-	681	864	452	419	708	187
الحسابات الخاصة للخزينة	204.2	575	1045	629	610	586	1096	743
الهيئات	-	-	1402	1370	325	160	63	2981
مجموع الإيرادات	2991.2	6379	8510	9528	8596	10053	11784	16025

المصدر: وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن الإيرادات الموريتانية قد عرفت تطورا ملفتا في هذه الفترة، حيث انتقلت من 2991.2 مليون أوقية سنة 1973 لتصل إلى 16025 مليون أوقية سنة 1985، مما يعني أنها تضاعفت أكثر من خمس مرات.

وقد ساهمت هذه الإيرادات في تمويل كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز، يحث نجد أن الإيرادات الجبائية مثلا خلال سنة 1980 ساهمت بتمويل 81% من ميزانية التسيير مقابل 68% في عام 1973، وفي بنية هذه الإيرادات الجبائية نجد الضرائب غير المباشرة تشكل نسبة 70.7% عام 1973 في حين

تصل نفس النسبة إلى 71.3% عام 1980 متفوقة بذلك على الضرائب المباشرة التي تعتمد أساسا على الضرائب على الدخل.

وتجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الرسوم على رقم أعمال الاستيراد داخل الضرائب غير المباشرة حيث تمثل نسبة تقدر ب 58.5% عام 1974، 66.8% سنة 1975، 62.46% عام 1977، وتمثل نسبة معتبرة من مجموع الإيرادات تقدر بحوالي 47.9% سنة 1974، 51.5% عام 1975، 38.8% سنة 1976، 36.34% عام 1977، كما بلغت هذه الرسوم 2180 مليون أوقية سنة 1980، 2256 مليون أوقية، 1870 مليون أوقية سنة 1983، 2381 سنة 198، 3132 سنة 1985.

هذا في الوقت الذي تمثل فيه الرسوم على التصدير فقط نسبة 1.76% عام 1974، 1.2% عام 1975، 0.9% سنة 1976، 0.73% سنة 1977، وبلغت قيمتها 63 مليون أوقية سنة 1980، 551 مليون أوقية سنة 1981، 698 مليون أوقية سنة 1982، 1060 مليون أوقية سنة 1983، 1055 مليون أوقية سنة 1984 و 1855 سنة 1985.

و يعني هذا أن موريتانيا تجني رسوما أكثر ناتجة من مواد التجهيز، والمنتجات الغذائية والمنتجات النهائية المستوردة، أكثر من تلك التي تجنيها من صادراتها من المعادن، السمك، المواشي، الصمغ العربي... الخ. وهذا يفسر الدور الأساسي للإيرادات الجبائية في إيرادات الميزانية العامة للدولة. كما نسجل أيضا اعتماد السياسة الضريبية للبلاد على الضرائب غير المباشرة أكثر منه على الضرائب المباشرة، نظرا للنسبة الكبيرة التي تمثلها الأولى من الإيرادات الجبائية بشكل خاص والإيرادات العامة بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الحسابات الخاصة للخزينة في التمويل وذلك لأن هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في تمويل ميزانية التجهيز، بالرغم من العجز المزمن الذي عرفته في هذه الفترة. والجدول التالي يوضح مشاركة الحسابات الخاصة للخزينة في التمويل.

الجدول رقم (28) : مشاركة الحسابات الخاصة للخرينة في التمويل خلال الفترة 1970-1977
(بمليون أوقية)

	1970	1971	1972	1973	1975	1976	1977
صندوق التدخلات	-	54	-	-	60	-	-
الاستثمارات العقارية	-	-	14	-	15	-	-
غرامات ومعاملات في مجال الصيد البحري	-	28	40	10	4	-	-
أتوات الصيد في المياه الإقليمية	-	-	-	205.07	105	208	400
صندوق المقاصة للسكر	44	-	-	-	-	-	-
حسابات أخرى خاصة للخرينة	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الحسابات الخاصة للخرينة	44	82	54	215.07	184	184	400

المصدر: وزارة المالية

هذا بالإضافة إلى مشاركة ميزانية التسيير في تمويل ميزانية التجهيز عن طريق بعض الاقتطاعات تحول من الأولى إلى الثانية، وقد بلغت مثلاً 51.83 مليون أوقية سنة 1972. 2005.5 مليون أوقية سنة 1973، 184.4 مليون أوقية سنة 1974.

وابتداء من سنة 1978 تضمنت إيرادات الميزانية العامة مركزاً جديداً هو إيرادات رأس المال ويتخذ مصدره أساساً من مبيعات الأراضي ومنتجات الصيد، ويعمل أساساً على تمويل نفقات الاستثمار، وهذه الإيرادات تقدر في السنة المالية 1978 بـ 920 مليون أوقية، 2136 مليون أوقية سنة 1979، 681 مليون أوقية سنة 1980، 864 مليون أوقية سنة 1981، 452 مليون أوقية سنة 1982، 419 مليون أوقية سنة 1983، 788 مليون أوقية سنة 1984 و 187 مليون أوقية سنة 1985.

والنفقات الاستثمارية كانت تمثل 597 مليون أوقية (65% من الإيرادات الرأسمالية) سنة 1978، و 556 مليون أوقية سنة 1979 (26% من النفقات الرأسمالية)، كما تبلغ هذه النفقات 424 مليون أوقية عام 1984، 464 مليون أوقية سنة 1981، 1127 مليون أوقية عام 1982، 970 مليون أوقية سنة 1983، 867 مليون أوقية سنة 1984، و 672 مليون أوقية سنة 1985.

إن المتتبع للإيرادات العامة في بلادنا كمورد لتمويل التنمية يستخلص عدم كفاية ميزانية التسيير التي تزود أساساً الآلة الإدارية وفي بعض الحالات ميزانية التجهيز، كذلك ضعف أو تواضع إيرادات

التجهيز، مما يعيق أو يقلل من دور الميزانية العامة في تمويل التنمية، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الادخار الخاص لتغطية أو سد الثغرة التي تعاني منها المالية العامة في بلادنا. فما هو دور الادخار الخاص في تمويل الاقتصاد في موريتانيا ؟

2- دور الادخار الخاص في تمويل الاقتصاد في موريتانيا

ظل القطاع الخاص الموريتاني يقتصر على المضاربات العقارية للمواطنين والمساهمات المكثفة لرؤوس الأموال الأجنبية حتى سنة 1973، مما يعني أن الحياة الاقتصادية الوطنية تعتمد على فعالية المقاولين الوطنيين.

والدولة وعيا منها بهذا النقص المسجل قامت بإنشاء المؤسسات الاقتصادية، وتأميم بعض الشركات، والسماح بوجود مؤسسات خاصة وشبه عامة.

و الاقتصاد الموريتاني في حاجة إلى الادخار الخاص لسد الثغرة الحاصلة من عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويل الاقتصاد، وعلى الرغم من أن هذا الادخار ضعيفة في بلادنا على غرار الدول المتخلفة الأخرى، فقد مثلت نسبة هذا الادخار 27% من الناتج الداخلي الخام سنة 1973، 10.20% سنة 1976، 6.4% سنة 1979، و 6.6% سنة 1980.

وقد عرف حجم الادخار تطورا غير منتظم في الفترة 1968 إلى 1980 حيث انتقل من 2.1 مليار أوقية سنة 1968، 1.20 مليار أوقية سنة 1970، 3.2 مليار سنة 1973، 3.3 مليار أوقية سنة 1977، 1.645 مليار أوقية سنة 1978، 1.842 مليار أوقية سنة 1979 و 2.131 مليار أوقية سنة 1980. وهذا يعني أنه إذا كان قد زاد بنسبة 1.5% عام 1980 بالمقارنة مع سنة 1968، فإنه قد انخفض بنسبة 33.4% بالمقارنة مع سنة 1973.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الدخول وسلوك الأعوان الاقتصاديين يعتبران من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الادخار في بلادنا.

إن طبيعة الادخار الخاص في بلادنا سواء في الوسط الريفي أو الوسط المتحضر تفسر الارتباك والتردد الذي يعاني منه. كما أن الأمر لا يتعلق بوجود الادخار فحسب، بل لا بد من تعبئة هذا الادخار واستثماره.

طبيعة الادخار الخاص في موريتانيا

في موريتانيا كانت أغلبية السكان تتمركز في المناطق الريفية، أين تكون الدخول والإنتاجية بفعل عوامل الطبيعة ضعيفتين، مما يؤدي إلى ضعف الادخار.

وبالمقابل نجد نسبة الادخار تكون كبيرة في المناطق أو في الوسط المتحضر، أين يكون الاقتصاد أكثر نقدية والمداخيل تكون على شكل نقود، كذلك نجد الإنتاجية تكون أكثر أهمية.

إن التعرض للادخار في موريتانيا يتطلب إذا ضرورة التفرقة بين طبيعته في الوسط الريفي والوسط الحضري.

2-1. في الوسط الريفي

في الوسط الريفي الادخار يأتي من الزراعة، و في موريتانيا غالبا ما تكون ملكية الأراضي جماعية وبالتالي فإن الادخار الزراعي يحققه أساسا المزارعون أثناء الفترات التي يكون فيها الحصاد كثيرا ينتج عنه فائض، وبالتالي يمكنهم من تخزين الفائض لغرض عملهم تحسبا لمواعيد البذر المقبلة أو لإشباع بعض الحاجات الثانوية، هذه الحالة لا نجدها إلا في السنوات الخصبة، لكن الجفاف الذي مر بالمنطقة في السبعينات دمر ثروة المزارعين، سواء كانت الحيوانية أو الزراعية، مما جعل الحاجة الغذائية غير مشبعة، مما يؤدي إلى نقص الادخار الزراعي، إن لم نقل عدم إمكانية وجوده. هذه الوضعية الصعبة التي عانى منها المزارعون بسبب الأحوال المناخية، جعلتهم يلجؤون إلى الزراعة المروية (الأرز) وزراعة البقول في السباح، وذلك سعيا لتحسين ظروفهم المعيشية وزيادة قدرتهم على الادخار.

2-2. في الوسط الحضري

من المعروف أنه في المناطق الحضرية تتمركز النشاطات الإنتاجية الحديثة (الصناعة)، المؤسسات المالية (البنوك)، والمبادلات مع الخارج... الخ، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل ويسمح بتحقيق نسبة أكبر من الادخار، الذي يمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية:

2-3. ادخار الشركات

الشركات الخاصة وشبه العامة التي عندها طاقة تمويلية يمكنها أن تحقق تمويلها دون اللجوء إلى الادخار الداخلي، وذلك عن طريق التمويل الذاتي.

ولكن غالبا ما في موريتانيا يكون اللجوء إلى القروض الداخلية وخاصة البنكية أو الخارجية، يهيمن أكثر من التمويل الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أن ادخار المؤسسات شبه العامة يشكل نسبة منخفضة، حيث نجد ادخار الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين، قد بلغ 337.5 مليون أوقية سنة 1980 و 330 مليون أوقية سنة 1983، مما يعني أنها انخفضت بنسبة 2.27%.

وفي سنوات بداية الثمانينات قد سجلت فيها المؤسسات العامة نسبة تمويل ذاتي منخفضة، حيث نجد استثمارات بحوالي 31.2 مليار أوقية لا تمثل منها هذه النسبة سوى 13% مما يبين أن التمويل يعتمد أساسا على موارد أخرى.

2-4. ادخار العائلات

يتكون ادخار العائلات في موريتانيا أساسا من الأجزاء التي تخصصها العائلات التي عندها دخول مرتفعة للادخار، كما أنه يأتي من قبل أقلية من السكان على شكل نسبة مقتطعة من المداخيل المعادة من قبل الأجانب الذين يمارسون وظائفهم داخل البلاد.

2-5. تعبئة الادخار الخاص واستثماره في موريتانيا

تلعب المؤسسات المالية في موريتانيا دورا مهما في تعبئة الادخار وذلك ما سنلاحظه من خلال الدور

الذي تقوم به كل من:

2-5-1. البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية وسيلة لتجميع المدخرات وتوظيفها، وتتخذها السياسة النقدية كأداة لتشجيع القطاعات الاقتصادية التي ترغب في تدعيمها، فالبنوك إذن تعمل على تحويل رؤوس الأموال إلى رؤوس أموال عاملة، متداولة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لاستثمارها في المشروعات المختلفة مما سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

وقد بلغت الودائع تحت الطلب 5878.3 مليون أوقية في يونيو 1984، 5890.8 أوقية ديسمبر 1984 و6332.4 مليون أوقية في يونيو 1985، كما بلغت الودائع طويلة الأجل 1846.5 مليون أوقية في يونيو 1984، 1701.7 م.أ في ديسمبر 1984، و 2491.6 م.أ في يونيو 1985. و ساهم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية في جمع الودائع طويلة الأجل وتوظيفها على شكل قروض لصالح القطاعات الاقتصادية.

2-5-2. صناديق الادخار والمؤسسات المالية الأخرى

بالإضافة إلى البنوك الأولية يشارك صندوق الادخار، مؤسسات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وشركة العقارات، في توظيف الادخار واستثماره لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صندوق الادخار

تم إنشاؤه سنة 1969 وهو عبارة عن قسم على مستوى المراكز البريدية، يتلقى ودائع الخواص في حسابات عند البنك الدولي لموريتانيا بسعر فائدة يقدر ب 3.25% وقد ارتفعت هذه الحسابات من حوالي 500 في بداية إنشائه إلى أزيد من 4000 في عام 1985، كما أن حجم الادخار قد عرف تطورا حيث انتقل مثلا من 150.5 مليون أوقية عام 1981، 1.39 م.أ سنة 1982، 0.761 م.أ عام 1983، 5 مليون أوقية عام 1984، و 4.26 م.أ عام 1985.

شركات التأمين

ظلت الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين تحتكر التأمين في موريتانيا من 1979 إلى 1983 وقد عرف حجم مدخراتها تطورا حيث انتقل من 142.2 مليون أوقية عام 1979، 337.5 م.أ عام 1980، 118.8 مليون أوقية عام 1981، 205.6 م.أ عام 1982، 330 م.أ سنة 1983 وهو يعني زيادة ب 132%.

تضمن القانون رقم 93-049 الصادر بتاريخ 20 يوليو 1993، مسطرة التأمينات وحدد شروط فتح قطاع التأمينات. وقد ظلت الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين الوحيدة في البلاد حتى صدور هذا القانون، مما فتح الباب أمام الخواص، و هكذا تم إنشاء (7) شركات تأمين متنافسة منها (2) متخصصة في التأمين الإسلامي، وهذه الشركات هي: NASR, TAAMIN, AGM, MAR, SMAI, Londngate, SAAR.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

وقد بلغ حجم مدخراته 24 مليون أوقية عام 1981، 97 مليون. أ سنة 1982 و 161.6 م. أ سنة 1983 وهو يعني أنه ارتفع بنسبة 573%.

ادخار السكن

العائلات التي عندها دخول متواضعة يمكنهم أن يلجؤوا إلى ادخار السكن، وذلك محاولة لحل مشكل أزمة السكن التي تعاني منها بالخصوص المناطق الحضرية، وفي هذا الصدد فإن مؤسسة SOCOGIM قد أنشأت 2100 مسكن حضري، وقد حققت هذه المؤسسة حجم ادخار يقدر ب 23767314 أوقية سنة 1984 و 59953146 أوقية سنة 1985، وهو ما يعادل ارتفاع بنسبة 152%.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية التي تقوم بتعبئة الادخار في موريتانيا تعاني من عدة معوقات ناتجة عن السلوك الغير إيجابي للمواطنين اتجاه (الاستهلاك الباذخ، فقدان الثقة في المؤسسات المالية، عامل الدين... الخ)، ضف إلى ذلك ضعف الدخول لطبقات كثيرة من المواطنين. هذا مع عدم تطور الجهاز المصرفي نفسه في جانبه التنظيمي والبنية البشرية، وعدم تطور المنتوجات المالية التي من شأنها التحفيز على الادخار، وما تحمله من مخاطر وقلة مردودية ونقص السيولة. كذلك ضعف معدلات الفائدة الاسمية وارتفاع معدلات التضخم.

3- دور القروض في تمويل الاقتصاد الموريتاني

لقد اتسمت سياسة الإقراض في عهد الاتحاد النقدي بالعشوائية وعدم الدقة، كما أنها لم تراعى ظروف البلاد وإنما كانت تراعى الاحتياجات الأساسية للسوق الرأسمالية. ومن أجل إعطاء صورة عن حالة القروض وكيف كانت من حيث المدة والكمية، يقدم الجدول التالية بعض القروض التي منحتها المصارف الأولية في موريتانيا.

الجدول (29): بعض القروض التي منحتها المصارف في موريتانيا خلال 1965-1972 (بملايين الأوقية)

الفترة	1965	1966	1969	1970	1971	1972
نوع القروض						
قصيرة الأجل	188	555	886	1008	1409	1769
متوسطة الأجل	78	108	90	168	154	133
المجموع	266	693	976	1176	1563	1902

المصدر: البنك المركزي الموريتاني.

توضح الأرقام الواردة في الجدول السابق بأن مبالغ القروض القصيرة الأجل كانت تشكل نسبة كبيرة من مجموع القروض الممنوحة من طرف المصارف في موريتانيا في عهد الاتحاد النقدي.

وبعد خروج البلاد من هذا الاتحاد سنة 1973. وذلك بإنشاء البنك المركزي الموريتاني أصبح هذا الأخير وطبقا للمادة رقم 7 من القانون 118/83 (قانونه الداخلي) يتولى مهمة تأطير القروض، إلا أن غياب سياسة قرضية صارمة قد أدى إلى غياب العديد من المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومزيد من الاكتفاء الذاتي.

وبصفة عامة فإن توزيع القروض على مختلف القطاعات الاقتصادية بواسطة السياسة القرضية للبنك المركزي كانت تعطي الأولوية للقطاع الحديث (الصناعة، التجارة) وذلك على حساب القطاع الريفي، وهذا ما يؤكد بنية القروض الموزعة على الأنشطة الاقتصادية، وذلك في التقرير السنوي لسنة 1984 للبنك المركزي الموريتاني، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (30): القروض الإجمالية حسب القطاعات الاقتصادية، المعدل السنوي يونيو 1973، يونيو 1975 (بمليون أوقية وبالنسبة المئوية)

السنة القطاع	1973		1974		1975	
	التجارة	557	%19.3	809	%26.02	1249
المعادن	1477	%51.2	1142	%33.7	1310	%30.4
البنائيات، الأشغال العمومية والقطاع الريفي	241	%8.4	309	%9.1	416	%9.7
الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير	271	%9.4	375	%11.1	295	%6.9
قطاعات أخرى	337	%11.7	674	%19.9	1031	%24
المجموع	3883	%100	3390	%100	4301	%100

المصدر: وثائق البنك المركزي

كما يوضح الجدول التالي توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول رقم (31): توزيع القروض على مختلف القطاعات الاقتصادية (بمليون الأوقية و %) يونيو 1984 - يونيو 1985

السنة القطاع الاقتصادي	1984		1985	
	الزراعة والتنمية	109	%0.7	116.1
القطاع الصناعي	5681.6	%37.8	653.2	%39.2
القطاعات الحديثة الأخرى (الصناعة، البناء...)	8104.2	%53.9	8892.3	%52.4
قطاعات أخرى	1138.6	%7.6	1308.1	%7.7
مجموع القروض	15033.4	%100	16969.6	%100

المصدر: وثائق البنك المركزي

وحسب التقرير السنوي للبنك المركزي 1984 فإن أولوية توزيع القروض قد أعطت لقطاع التجارة

لغرض تمويل السوق وويليه القطاعات المنتجة (الصناعات الإنتاجية والصيد). كما تعتبر مدة القروض الممنوحة من نقائص السياسة القرضية الموريتانية في هذه الفترة، حيث نجد القروض قصيرة الأجل تغلب على القروض متوسطة أو طويلة الأجل وهذا لا يخدم عملية التنمية ويوضح الجدولين التاليين هذه المسألة.

الجدول رقم (32): تطور القروض حسب أجال استحقاقها
المعدل السنوي بمليار أوقية (يونيو 1973 - يونيو 1975)

السنة	1973		1974		1975	
	القروض قصيرة الأجل	1.695	%55.3	2.190	%64.6	2.930
قروض متوسطة الأجل	0.143	%3.0	0.303	%6	0.400	%9.6
قروض طويلة الأجل	1.045	41.7	0.996	%29.4	0.948	%22
المجموع	2.883	%100	3.389	%100	4.278	%100

المصدر: وثائق البنك المركزي

ولكن على الرغم من هذه الوسائل المتخذة فإن تأطير القروض في بلادنا ظل متواضعا ولا أدل على ذلك من نقص حجم هذه القروض والاختلالات في توازن توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية. أمام الضعف الحاصل في نسبة القروض وعدم قدرتها على تأمين الأموال اللازمة للتمويل، فإن الدولة غالبا ما تلجأ إلى زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة محاولة منها لتأمين الأموال الضرورية لتمويل التنمية في البلاد، وسنعرض في المطلب الموالي دور هذا الإصدار النقدي في التمويل.

4- دور الإصدار النقدي في تمويل الاقتصادي في موريتانيا

إن المتتبع لتطور الكتلة النقدية الموريتانية والأجزاء المقابلة لها يتبين له مدى الأهمية التي كانت توليها السلطات النقدية في البلاد للإصدار النقدي، محاولة منها لتدارك النقص الحاصل في قدرة المالية العامة، والجهاز المصرفي على تعبئة الادخار لتوفير الأموال اللازمة لتمويل الاقتصاد. وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (33): تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها بمليون أوقية (1973-1984)

1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	
												المتاحات النقدية وشبه النقدية
3308	2997	2932	2673	2376	1967	1729	1529	1464	1214	954	630	- النقود الائتمانية خارج البنوك والخزينة
5891	5374	4097	4844	2990	2598	2226	2386	2068	1768	1542	925	- الودائع تحت الطلب عند البنوك
92	168	138	136	311	172	180	180	150	148	89	86	- ودائع الأشخاص والحسابات الجارية البريدية
1702	2051	2110	1777	1403	800	1025	964	131	899	558	384	- الودائع لأجل
10993	10590	9295	9430	7080	5537	5160	5059	3883	4029	3143	2025	الكتلة النقدية
												الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية
-9862	-6557	-5724	-1362	-1554	-1633	-251	-1922	372	296	1750	622	صافي النعم على الخارج
4695	4216	3681	2434	1628	1443	1032	1394	-242	-675	-922	431.4	صافي الديون على الخزينة العامة
14989	13869	12758	11263	1008	8887	8864	8070	6031	5831	3092	2834	- النعم على الاقتصاد
-1171	938	1440	2905	3075	3160	2212	2483	2348	1423	706	1000	- صافي أجزاء أخرى

Source : Archives de la Banque Centrale de Mauritanie

يتضح من خلال الجدول أن السياستين النقدية والمالية كانتا تعتمدان كثيرا على الإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد، حيث نجد أنه في الوقت الذي عرفت فيه الكتلة النقدية تطورا مذهلا حيث انتقلت من 2025 مليون أوقية سنة 1973 لتصل إلى 10933 مليون أوقية سنة 1993 أي أنها تضاعفت خمس مرات تقريبا نجد في الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية الديون على الخزينة هي الأخرى قد عرفت زيادة كبيرة وبسرعة أكثر من تلك التي عرفت زيادة الكتلة النقدية، فقد انتقلت هذه الديون من 431.4 مليون أوقية سنة 1973 لتصل إلى 4691 مليون أوقية سنة 1984 أي أنها قد تضاعفت أكثر من عشر مرات تقريبا.

وتحتل التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي الموريتاني نصيب الأسد من هذه الديون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التسبيقات قد حولتها المادتان 50 و 51 من القانون الداخلي للبنك المركزي، وحسب المادتين دائما فإن مقدار هذه التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي وكيفية يتحددان بواسطة اتفاقية

بين البنك المركزي ووزارة المالية، وحسب المادة 55 من نفس القانون للخرزينة لا يمكنها أن تتجاوز نسبة 15% من الإيرادات العادية التي حققتها الدولة أثناء السنة المالية السابقة، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تصل هذه النسبة إلى نسبة 20% من الإيرادات المشار إليها وفي هذه الحالة يرسل البنك المركزي تقرير خاص إلى رئيس الدولة، ودائما حسب نفس المادة فإن هذه التسبيقات لا يمكنها أن تتجاوز 20% من الإيرادات المشار إليها سابقا إلا بمصادقة الجمعية العامة. وفي هذا الخصوص نذكر مساهمة البنك المركزي في تمويل الاقتصاد بصفة عامة وذلك نستنتج من خلال وضعية البنك خلال الفترة (1978-1985) حيث نجد أن أصول البنك المركزي قد تطورت كما يلي: وسنهتم فقط بتطور (الديون على الدولة، الديون على البنوك الأولية، الديون على الاقتصاد).

الجدول رقم (34):تطور بعض أصول البنك المركزي بين (1978-1985) بمليون أوقية

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الديون على الدولة	1459	1752	1963	2731	4286.6	4535.4	5958.5	4763.8
الديون على البنوك	2103	1781	1770	1679	1949.2	3105	4029.3	5043.6
الديون على الاقتصاد	766	962	962	926	926.2	926.4	-	-

Source . Banque Centrale de Mauritanie

ففي الوقت الذي عرفت الذمم على الخزينة تطورا ملحوظا وبسرعة كبيرة، نجد الديون على الاقتصاد قد عرفت تطورا حيث انتقلت من 2834 مليون أوقية سنة 1973 لتصل إلى 14989 مليون أوقية سنة 1984. لكنها تزايدت بسرعة أقل من تلك التي عرفت الديون على الدولة، لأنها لن تتضاعف سوى خمس مرات تقريبا. كل هذا يترجم لنا تمادي البنك المركزي في إصدار النقود لصالح الخزينة. وكما وضحنا في الفصل التمهيدي، فإنه إذا كان التمادي في الزيادة من الإصدار النقدي يؤمن السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني ويحقق توازن الميزانية العامة للدولة فإنه قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين الكتلة النقدية والإنتاج وما ينجر عن ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد، وتلك كانت حالة موريتانيا، حيث أدى التمادي في الإصدار النقدي الذي ولدته السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية التسامحية المطبقتين في تلك الفترة إلى ارتفاع نسبة التضخم في البلاد حيث نجد أن هذه النسبة تراوحت بين 25% إلى 30% في سنة 1975 بينما كانت تقدر بـ 7.3 سنة 1971، 9.1% سنة 1979، 10.1% سنة 1980، 19.1% سنة 1981 و 16.6% سنة 1982، ومن بين الآثار كذلك التي أدت ارتفاع نسبة الديون على الخزينة فقدان الثقة في العملة الوطنية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي يمكن القول بأن الزيادة المذهلة التي عرفت الكتلة النقدية الموريتانية كانت أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة عجز مزم في ميزان المدفوعات للبلاد، حيث وصل العجز إلى 1668 مليون أوقية سنة 1985 بعدما كان في حالة فائض بمبلغ 132 مليون أوقية سنة 1973. ومما يزيد من المشاكل الناجمة عن زيادة الكتلة النقدية في موريتانيا النسبة الكبيرة التي تمثلها المتاحات النقدية من هذه الكتلة النقدية، حيث نجد نسبة تداول النقود الائتمانية خارج البنوك والخرزينة مثلا تتجاوز 30% من الكتلة النقدية وذلك ناتج عن فقدان في المؤسسات البنكية، صف إلى ذلك ظاهرة

الاكتناز السائدة في المجتمع الموريتاني، هذا بالإضافة إلى النسبة الكبيرة التي تحتلها الودائع تحت الطلب 49.9% من الكتلة النقدية سنة 1973، 54.4% سنة 1984، هذا في الوقت الذي نجد فيه الودائع لأجل طويل تمثل نسبة قليلة من هذه الكتلة النقدية تتراوح بين 19.8% سنة 1973 إلى 15.4% سنة 1984.

والجداول التالية توضح لنا التطور الذي حصل في بنية الكتلة النقدية لكل عنصر على حدة.

الجدول رقم (35) : تطور النقود الائتمانية خارج البنوك والخزينة بين (1973-1984) بمليون أوقية.

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
النقود الائتمانية خارج البنوك والودائع تحت الطلب في البنوك	603	954	1214	1464	1529	729	1967	2376	2673	2932	2997	3308
نسبتها من الكتلة النقدية	%31	%30.3	%30.1	%38.4	%30.2	%33.5	%33.52	%33.56	%28.4	%31.61	%28.30	%30.0

Source : Banque Centrale de Mauritanie

الجدول رقم (36) : تطور الودائع تحت الطلب بين (1973-1984) بمليون أوقية.

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الودائع تحت الطلب في البنوك	925	1542	1768	2068	2386	2226	2598	2990	4844	4097	5347	5891
الودائع في ح.ج.ب	86	89	148	150	180	180	172	311	136	168	168	92
النسبة إلى الكتلة	%49.9	%52	%47.8	%58.1	%50.7	%46.6	%50	%46.6	%52.8	%45.6	%52.3	%54.4

Source : Banque Centrale de Mauritanie

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الودائع لأجل	384	558	899	31	964	1025	800	1403	1777	2110	2051	1702
% بالنسبة إلى الكتلة النقدية	18.9	17.7	22.5	3.4	19	19.8	14.4	19.8	18.8	22.7	19.3	15.4

Source : Banque Centrale de Mauritanie

وفي الأخير فإن التمويل الداخلي للاقتصاد في موريتانيا يعيقه قلة الموارد الخاصة والعادية للجهاز المصرفي، ضف إلى ذلك ضعف أسواق المال (السوق المالي والسوق النقدي) إن لم نقل انعدامها على الساحة الموريتانية في هذه الفترة إلى جانب عدم ثقة المدخرين في مؤسسات الائتمان الموجودة في البلاد من جهة وعدم ثقة هذه الأخيرة في طالبي القروض نظرا لأنهم في كثير من الحالات لا يسددون القروض التي منحت لهم.

كلها أمور تحد من نسبة الادخار الداخلي للبلاد وتدفع بالخزينة العامة إلى اللجوء دائما إلى البنك المركزي لتأمين الأموال اللازمة لعملية التنمية، أو حتى اللجوء إلى الادخار الخارجي الذي جعلته هذه الأوضاع يلعب دورا هاما في تمويل اقتصاد البلاد. لكن ما هو الدور الذي لعبه هذا التمويل الخارجي؟

5- التمويل الخارجي للاقتصاد في موريتانيا

أمام التزايد المذهل للنفقات العامة للبلاد في هذه الفترة والضعف المسجل في الادخار الداخلي وغياب

الأسواق المالية، فإن موريتانيا لم يعد عندها اختيار لتأمين الأموال اللازمة لتمويل اقتصادها سوى اللجوء إلى التمويل الخارجي والاعتماد على الاستدانة الخارجية، وذلك بعد أن أصبح من الواضح لسطات البلاد بأن موارد الدولة لا تكفي لتحقيق التنمية المرجوة وتحقيق معدل النمو المستهدف. وتأتي المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة لتؤكد لنا اعتمادها أساسا في تمويلها على التمويل الخارجي. فقد بلغت نسبة التمويل الخارجي 90% من الأموال الفعلية التي حصل عليها المخططين الأول والثاني، كما بلغت نسبة هذا التمويل أيضا 85% من تمويل المخطط الثالث، منها 34.6% من المساعدات العامة، 50.4% من المصادر التمويلية الأجنبية الخاصة. وإذا كانت هذه النسبة قد انخفضت عن سابقتها فإنها تبقى عالية خاصة إذا علمنا أن هذا المخطط كان من بين أهدافه التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي للاقتصاد والاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل.

ويأخذ التمويل الخارجي للاقتصاد في موريتانيا مصدره من:

المساعدات العامة

وقد تكون هذه المساعدات متعددة الأطراف كما قد تكون ثنائية الأطراف فالمساعدات ثنائية الأطراف تقدمها دولة أكثر غنى إلى البلاد، أما المساعدات متعددة الأطراف فتقدمها المؤسسات المالية مثل الصندوق الأوروبي للتنمية والبنك الدولي، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ. والجدول التالي يوضح تطور المساعدات العامة للتنمية.

الجدول رقم (37) : تطور المساعدات العامة للتنمية في إطار المشاريع بين 1975-1980 بمليون دولار أمريكي

السنة	المساعدة في إطار المشاريع	التنمية	البنية الأساسية الخاصة بالطرق	المعادن	البيئة	المصادر البشرية
1975	54.592	5.355	46.771	0.603	-	0.896
1976	114.65	9.78	82.883	-	-	3.754
1977	28.072	19.43	5.05	0.40	-	5.861
1978	77.553	30.752	10.901	12.527	1	11.653
1979	337.892	35.5	81.912	192.75	1.453	11.335
1980	114.567	68.919	11.051	16.075	1.234	14.619
المجموع	777.096	160.392	238.068	221.157	5.689	50.096
النسبة%	100	22	32.7	30.4	0.5	6.8

Source: Ministère des affaires économique et de developpement.

والمساعدات الأكثر أهمية تأتي على شكل قروض أو هبات من عند دول O.C.D.E⁽¹⁷²⁾ والدول المصدر للنفط O.P.E.C.

¹⁷² - O.C.D.E : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وقد مثلت القروض نسبة 72% من تمويل المخطط الرابع والهبات نسبة 20.1% من تمويل المخطط الرابع والهبات نسبة ج 20.1% من تمويل نفس المخطط.

وقد تمت المساعدات متعددة الأطراف خلال الفترة 1975-1985 من طرف منظمة OPEP ومؤسسات مالية أخرى مثل البنك العالمي ومجموعة (SFI, AID, BIRD) وقد ساهمت هذه المساعدات الأجنبية في تمويل ميزانية التجهيز الوطنية بمبلغ 200 مليون أوقية وهي نسبة 100% سنة 1964، كما شاركت بمبلغ قدره 60 مليون أوقية عام 1970 في تمويل هذه الميزانية، وب 28 مليون أوقية عام 1972، 23 مليون أوقية عام 1973، وهذا يعني أن هذه الميزانية تم تمويلها عن طريق المساعدات الأجنبية بنسبة 39.2% سنة 1970، 10% سنة 1972، 5.4% سنة 1973، ومجموع هذه المساعدات يساوي 111 مليون أوقية وهو ما يقدر ب 13% من مجموع ميزانيات التجهيز لهذه السنوات الثلاثة.

ومما يشجع على اللجوء إلى هذه المصادر من التمويل الشروط المالية التي كانت تقدم بها هذه القروض من طول فترة التأجيل وآجال التسديد وضعف معدلات الفائدة كما نبينه في الجداول التالية:

الجدول رقم (38) : تطور الشروط المالية للقروض التي تقدمها O.C.D.E في الفترة 1975-1980

	1975	1976	1977	1978	1979	1980
معدل الفائدة	1%	1.7%	1.8	1.7	2.4	2%
فترة التأجيل	9 سنوات	7.7 سنة	7.4 سنة	7.5	6.9	7.4
أجل التسديد	43 سنة	35 سنة	33.5	36.2	29.6	31
قدر الهبة	79.2%	69.3%	66.5%	88.8	60.1	64.6%

Source: Ministère des affaires économique et de developpement.

الجدول رقم (39):تطور الشروط المالية ل O.P.E.P للفترة 1975 - 1980

	1975	1976	1977	1978	1979	1980
معدل الفائدة	1.82%	2.1	1.7	2.3	2.8	1.42
فترة التأجيل	6 سنوات	5.1	4.8	5	4.8	4.6
أجل التسديد	24.3 سنة	23	21.3	24	19.8	16
مقدار الهبة	61.28%	57.37	57.45	56.31	49.67	55

Source: Ministère des affaires économique et de developpement.

بالإضافة إلى المساعدات العامة فإن موريتانيا تجد تمويلها الخارجي من المصادر التمويلية الأجنبية الخاصة والتي تضم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التوظيف في حافظة أوراق مالية، والقروض البنكية وقد مثلت هذه المصادر في مجملها نسبة 54% من التمويل الخارجي للمخطط الثاني للبلاد⁽¹⁷³⁾.

¹⁷³وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية.

الجدول رقم (40): تمويل المخطط الاقتصادي والاجتماعي الرابع 1981-1985

التمويل الداخلي	التمويل الخارجي			التمويل الداخلي	التمويل الخارجي			
	مجموع النفقات	القروض	الهيئات		المجموع	القروض	الهيئات	
	بمليون أوقية				بالنسب المئوية من المجموع			
البنية الأساسية	26861	22241	3212	1408	94.8	82.8	12.0	5.2
التنمية الريفية	22499	12255	9677	567	97.5	54.5	43.0	2.5
القطاع الحضري	32429	26873	914	4642	85.7	82.9	2.8	14.5
التنمية الاجتماعية	6098	2692	2969	487	92.8	44.1	48.7	7.2
مشاريع أخرى	1118	-	1118	-	100.00	-	100.0	-
المجموع	89005	64061	17890	7054	100.0	172	20.1	7.9

Source: Ministère des affaires économique et de developpement.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الأموال الأجنبية كانت لها آثار سلبية على التنمية في البلاد ونذكر من بين هذه الآثار التطور المذهل الذي عرفته المديونية الخارجية للبلاد، وذلك ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): تطور حجم الديون الخارجية لموريتانيا في الفترة 1970-1985 بملايين الدولارات الأمريكية

	1970	1975	1980	1985
الديون المتراكمة	\$27	\$189	\$833	\$1527
خدمة الديون	\$04	\$40	\$60	\$78
نسبة الدين العام على الناتج المحلي	%11	%40	%120	%220
نسبة الدين العام على الصادرات	%3	%22	%17	%21

Source: Ministère des affaires économique et de developpement.

وإذا كانت المديونية الخارجية للبلاد ترسم صورة سيئة عند آثار التمويل الخارجي للاقتصاد فإن ميزان المدفوعات للبلاد هو الآخر قد تأثر سلبا نتيجة لهذا التمويل، فقد بلغت نسبة عجزه 34% من الناتج الداخلي الكلي، وبلغت قيمة قدرها 168 مليون أوقية سنة 1985 هذا بعد أن كان في حالة فائض في مبلغ 132 مليون أوقية سنة 1973.

وكخلاصة، يمكن القول بأن السياسات النقدية والمالية لم يتم التنسيق بينها بشكل يضمن للبلاد تأمين أموالها عن طريق مصادرها الداخلية بل كانت تدعم اقتصاد الدين، وهذا ما يتضح من خلال ضعف الادخار الداخلي للبلاد في هذه الفترة وكذلك النسبة الكبيرة لمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل المخططات التي عرفتها البلاد كما رأينا سابقا.

إن المتتبع لتمويل اقتصاد البلاد في هذه الفترة يتضح له مدى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في

الخطط الاقتصادية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، والتي كانت تمتاز بالعشوائية وذلك يتمثل في عجز السياسات المالية والنقدية المتبعة في هذه الفترة عن تعبئة الموارد الداخلية التمويل والاعتماد على التمويل الخارجي لاقتصاد البلاد.

أضف إلى ذلك سوء تخصيص الموارد، كما أن اختيار المشاريع وتمويلها لا يخضع لدراسة الجدوى منها. كلها أمور جعلت البلاد تجد نفسها هذه الفترة تعاني من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية والمالية، كما رأينا سابقا. كل هذا يجعلنا نتساءل عن كيفية تمويل الاقتصاد في الفترات القادمة والوسائل المتخذة لإعادة أو لتصحيح هذه الاختلالات.

المطلب الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985 - 1995)

سننظر في هذا المطلب إلى مبحث تمهيد لنتبين الدواعي التي أدت إلى اللجوء إلى برامج التصحيح الهيكلي وكذلك الحاجة إلى التمويل في ظل هذه البرامج ثم بعد ذلك نتطرق إلى الطرق المتخذة لتمويل الاقتصاد في هذه الفترة وأخيرا الإجراءات الجديدة التي اتخذتها السياسة النقدية للبلاد في ظل هذه البرامج.

دواعي اللجوء إلى برامج التصحيح الهيكلي والحاجة إلى التمويل في هذه البرامج إن وضعية اقتصاد البلاد التي تعرضنا لها في الفصل السابق توضح لنا بأن البلاد قد وجدت نفسها في منتصف الثمانينات تحت وطأة سلسلة من المشاكل الاقتصادية والمالية نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج مما أدى ضعف الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في بداية الثمانينات يتراوح بين 7480 مليون دولار أمريكي سنة 1981، 7502م\$ سنة 1982، 7884م\$ سنة 1983، 7269م\$ سنة 1984، و 7148 مليون سنة 1985، مما يبين أن الاقتصاد الوطني كان يعاني في هذه الفترة من معدلات نمو ضعيفة أو سالبة نجدها على سبيل المثال تبلغ 0.3% سنة 1982، 5.1 سنة 1983، 7.8 سنة 1984، 1.7% سنة 1985⁽¹⁷⁴⁾.

مع العلم أن معدل النمو الديمغرافي كان يقدر بحوالي 2.7% سنويا، وهذا يترجم انخفاض نسبة الفرد من هذا الناتج فقد وصلت هذه النسبة 470 مليون دولار سنة 1981، 460 مليون دولار سنة 1982، 469 مليون دولار سنة 1983، 423 مليون دولار سنة 1984.

كما أن انخفاض الأسعار العالمية لمواد التصدير واعتماد البلاد على التمويل الخارجي جعل البلاد تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه مكبله بقيود من المديونية أثقلت كاهلها كما رأينا سابقا، ولم تستطيع البلاد معها أن تخرج من مشاكلها، بل عمقت هذه المشاكل باتباعها لخطط اقتصادية طبعتها الانفعالية بل والعشوائية في بعض الأحيان ولقد أدت هذه الخطط إلى إحداث عجز كبير في ميزان المدفوعات

174 - صندوق النقد العربي مؤشرات اقتصادية، 1992، الأرقام بالأسعار الجارية.

وخاصة الميزان التجاري نتيجة لغلبة قيمة واردات البلاد على صادراتها في هذه الفترة ومع تفاقم هذه المشاكل بالإضافة إلى المشاكل الملحة التي أصبح المواطنون يطرحونها للحصول على أدنى مستوى معيشي وحياتي من صحة وتعليم ومياه وكهرباء... الخ.

في ظل هذه الأوضاع التي ترسم صورة ضبابية على مستقبل اقتصاد البلاد، ومع بروز ظاهرة برامج التصحيح الهيكلي كأحدث وصفة قدمها أخصائيو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبلدان العالم الثالث، رأيت سلطات البلاد أن الحل الأنجع لتصحيح الاختلال في التوازنات الكبرى كعجز ميزان المدفوعات ونسبة البطالة المرتفعة ومعدل التضخم الفاحش،... الخ، هو اللجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

هذه البرامج التي تحتاج البلاد في ظلها للتمويل ليس فقط لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تضمنتها، وإنما إلى إنفاق الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتحقيق معدل مقبول لنمو الاقتصاد، وتحتاج كذلك إلى تغطية العجز الذي قد يحصل في الميزانية العامة للدولة بسبب الزيادة التي تحصل في الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة وكل هذا يبين حاجة البلاد إلى التمويل إلى التمويل خلال هذه الفترة.

1- الحاجة إلى تمويل الاستثمارات العامة المبرمجة في برامج التصحيح الهيكلي

لقد شملت برامج التصحيح التي اتخذتها البلاد منذ سنة 1985 عدة أهداف تتمثل على العموم في تحقيق معدل نمو سنوي إيجابي، تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتقليص معدلها من الناتج المحلي الذي تهدف كذلك إلى زيادته.

ولتحقيق تلك الأهداف تضمنت هذه البرامج مجموعة من المشاريع الاستثمارية سنتناولها فيما يلي حسب كل برامج على حدة.

أولاً: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 - 1988) PREF

لقد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي عدة أهداف منها:

تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4% بحيث يفوق معدل النمو الديمغرافي البالغ 2.7% والحفاظ على هذا المعدل خلال فترة البرنامج، كما يهدف إلى تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتقليص معدلها في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تصل إلى 30% سنة 1984. وقد جندت لتحقيق تلك المهام مجموعة من الاستثمارات المخططة لمختلف القطاعات الاقتصادية خطط لها غلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 55.1 مليار أوقية تم توزيعها على أهم القطاعات الاقتصادية كما يلي: الجدول رقم (41) يوضح توزيع الغلاف المالي لهذا المخطط على أهم القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (42) : توزيع الغلاف المالي حسب أهم القطاعات الاقتصادية (بمليون أوقية)

القطاع الاقتصادي	الاستثمارات المخططة
القطاع الريفي	3920
القطاع الصناعي	9658
قطاع البنية التحتية	4615

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية

هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى تم تخطيطها في هذا البرنامج في مجال المصادر البشرية على النحو التالي: 13 مشروعا في مجال التربية، 11 مشروعا في مجال الصحة العمومية، 10 مشاريع في قطاع الطرق، 9 مشاريع في قطاع الصناعة.

يعني هذا أن المخطط قد عمل هو الآخر على توجيه أكبر نسبة من الاستثمارات إلى قطاع الصناعة 9658 مليون أوقية بدلا من استثمارها في القطاع الريفي أو قطاع البنية التحتية وإن كان قد خصص للأول 3920 مليون أوقية والثاني 4615 مليون أوقية.

وأخيرا فإن تحقيق هذه المشاريع يتطلب الأموال اللازمة لذلك مما يبين حاجة البلاد إلى التمويل.

ثانيا : برنامج الدعم والدفع 1989 - 1991 P.C.R

لقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من الأهداف على غرار سابقه، من بينها تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 4%، وتحقيق نسبة استثمارات عامة تقدر ب 22% من الناتج الداخلي الخام، هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى، ومحاولة لتحقيق تلك الأهداف قام المخطط بوضع برنامج للاستثمارات العامة وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات 530 مليون دولار أي حوالي 45000 مليون أوقية كما يلي⁽¹⁷⁵⁾:

الجدول رقم (43): توزيع الغلاف المالي لبرنامج الدعم والدفعة حسب القطاعات الاقتصادية بمليون دولار أمريكي

القطاع	قيمة الاستثمارات المخططة	%
التنمية الريفية	183	35
التنمية الصناعية	72	13
التنمية الجهوية منشآت قاعدية	130	25
الموارد البشرية	52	10
القطاع العام (الإدارة)	17	3
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	76	14
المجموع	530	100

Source: Ministère des affaires économique et de développement.

ونلاحظ أن هذا المخطط قد أعطى نسبة من الاستثمارات المخططة للتنمية الريفية تقدر ب 35% من هذه الاستثمارات.

وتبين لنا هذه الاستثمارات حاجة بلادنا إلى التمويل خاصة إذا ما علمنا أن الاقتصاد الوطني في حاجة إلى التمويل لتدعيم النتائج التي حققها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي السابق.

ثالثا : برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1992 – 1995

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي لهذه الفترة مجموعة الفترة مجموعة الأهداف من بينها: تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام بحدود 3.5% وهو معدل وصل في فترة برنامج الدعم والدفعة 2.6% بالإضافة إلى أهداف أخرى تهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية للبلاد⁽¹⁷⁶⁾.

وقد جذت الحكومة الموريتانية لتحقيق تلك الأهداف مجموعة من الاستثمارات العامة يوضحها الجدول التالي:

¹⁷⁶ - زيد ولد اعمر، مرجع سابق، ص 22.

الجدول رقم (44): الاستثمارات المخططة لهذه الفترة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية (بمليار أوقية)

السنة القطاع الاقتصادي	1992	1993	1994	1995	1996
التنمية الريفية	3.6	3.7	4.1	5.8	6.0
التنمية الصناعية	2.2	4.7	6.5	8.1	8.1
التنمية الجهوية (منشآت قاعدية)	1.8	3.6	5.2	7.8	8.7
الموارد البشرية	2.1	1.8	3.4	2.3	3.0
القطاع العام - الإدارة	0.7	0.5	0.3	0.4	0.4
المجموع بدون SNIM	10.4	13.8	19.7	24.8	36.3
SNIM	7.2	3.7	4.2	-	
المجموع	17.6	17.5	23.9	24.8	36.3

Source : Bulletin publié par l'O.N.S le 4-1994, P.13 et tableau de bord n°1
Mission Banque Mondiale résidant à Nouakchott, le 03/06/1994, P.19.

وأخيرا إذا كانت الاستثمارات العامة التي شملتها هذه البرامج الاقتصادية تبين حاجة البلاد إلى التمويل، فما بالك لو علمنا أن هذه الاستثمارات ليست سوى جزء فقط من مجموعة النفقات التي قامت بها الدولة ابتداء من تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي محاولة لإعادة التوازنات الاقتصادية والمالية التي عرفت اختلالات نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها البلاد سابقا. فما هو حجم النفقات التي قامت بها البلاد خلال الفترة، ما بعد برامج التصحيح، حتى نتبين مدى حاجة بلادنا إلى التمويل لتحقيق تلك التوازنات وبدأ صفحة جديدة للتنمية.

2- الحاجة إلى تغطية النفقات العامة

إضافة إلى الزيادة المستمرة للاستثمارات خلال هذه الفترة، قد رافقتها زيادة موازية في النفقات العامة ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (45): تطور النفقات العامة الموريتانية ما بين 1985 - 1994 بمليون أوقية.

السنة	المبلغ
1985	13141
1986	14302
1987	15544.5
1988	17801
1989	18364
1990	19966
1991	20956
1992	22852
1993	26500
1994	38284

Source : L'O.N.S : Bulletin publié 1994, p.11 et l'annuaire statistique de la Mauritanie 1992, p.81.

يتضح من الجدول أن النفقات العامة قد سجلت تزايدا ملحوظا في سنوات برامج التصحيح الهيكلي حيث انتقلت من 14302 مليون أوقية سنة 1986 بداية تطبيق هذه البرامج لتصل إلى 38284 مليون أوقية سنة 1994، مما يعني أنها عرفت زيادة أكثر من 250% خلال هذه الفترة. وهذه الزيادة في النفقات يمكن ملاحظتها كذلك من خلال التطور الذي عرفته بنية هذه النفقات أي نفقات ميزانية التشغيل ونفقات التجهيز وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (46): تطور بنية الميزانية العامة من 1987 إلى 1992 (بمليون أوقية)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نفقات الميزانية العامة	16932	17801	18364	19966	20956	22852
نفقات التشغيل	13454	14123	14231	13664	15714	18513
نفقات التجهيز	3478	3678	4133	4519	5242	4339

Source : Annuaire statistique, 1992, p.81.

يتضح إذا أن النفقات العامة قد سجلت تزايدا يقدر ب 48% بين سنة 1988 و 1993 وهو معدل نمو سنوي يقدر ب 8.3%، كما تسجل تطورا في بنية هذه النفقات العامة، وكان ذلك لصالح نفقات التشغيل على حساب نفقات الاستثمارات مثلت 5.5% من النفقات العامة سنة 1989، 6.2% سنة 1990 و

6.8% سنة 1991، 73.5 سنة 1992، 10.4% سنة 1993⁽¹⁷⁷⁾.

هذا في الوقت الذي نجد فيه (نفقات الأشخاص، النفقات العسكرية وخدمة الديون) فقط قد مثلوا نسبة 62.6 من النفقات العامة سنة 1989 إلى 52% سنة 1993⁽¹⁷⁸⁾. وبصفة عامة فإن النفقات العامة للبلاد في هذه الفترة قد مثلت نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام تقدر ب 23.1% سنة 1989، 23.3% سنة 1990، 22.5 سنة 1991، 20.8% سنة 1992 و 19.6 سنة 1993 (أسعار السوق)⁽¹⁷⁹⁾.

ومقرر لهذه النفقات أن تمثل نسبة 26% من الناتج الداخلي الخام لفترة 1995 و 1996 مع ميولها إلى الانخفاض في هذه الفترة.

3- تمويل الاقتصاد في ظل برامج التصحيح الهيكلي

لقد تم تمويل الاقتصاد الموريتاني في هذه الفترة عن طريق تعزيز دور كل من الإيرادات العامة، الادخار الداخلي وأسواق الأموال في التمويل، دون أن ننسى دور الإصدار النقدي وكذلك التمويل الخارجي.

3-1. دور الإيرادات العامة في تمويل الاقتصاد

يمكننا أن نستنتج الدور الذي تلعبه الإيرادات العامة في ظل برامج التصحيح الهيكلي من خلال تطور هذه الإيرادات سواء في مجملها أو في بنيتها وذلك ما يبينه الجدول (...) التالي الذي سنلخص فيه الإيرادات العامة في مجاميعها الكبرى.

الجدول رقم (47): تطور الإيرادات العامة 1988 - 1993 مليون اوقية

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الإيرادات الجبائية	13347	14298	15050	15332	17064	21576
الإيرادات غير الجبائية	1427	2797	3349	3051	3592	4948
الإيرادات برأس المال	1911	740	759	509	420	850
مجموع إيرادات الميزانية	16685	17835	19158	18892	21076	27374
إيرادات أخرى	1274	1010	1072	902	1095	1076
المجموع العام للإيرادات	17959	18845	20230	19794	22171	28450

Source : L'O.N.S annuaire statistique 92, p.81.

¹⁷⁷ - Voir tableau de bord n°1. La mission de la banque mondiale à Nouakchott en 30 juin 94, p.17.

¹⁷⁸ - Voir Bulletin de l'O.N.S en 94, p.10 et tableau de bord n°1, Idem, p.17.

¹⁷⁹ - Voir tableau de bord n°1, La mission de la banque mondiale à Nouakchott en 30 juin 94, p.2.14, et l'ONS

الجدول رقم (48) : حجم الإيرادات في السنتين الأوليتين من عمر التصحيح الهيكلي (1986-1987) بمليون أوقية

1987	1986	
15681	14081	إيرادات الميزانية
119	0	المنح
0	0	القروض
15800	14081	مجموع الإيرادات العامة

Source: Ministère des affaires économique et de développement.

يمكننا أن نستنتج من الجدولين السابقين بأن الإيرادات العامة الموريتانية لعبت دورا مهما في تمويل الاقتصاد وذلك من خلال الزيادة التي شهدتها هذه الإيرادات توازنا مع تلك التي عرفتتها النفقات العامة، كما بينا ذلك سابقا، وهذا يفسر جهود الإدارة العامة في هذه الفترة لإصلاح المالية العامة وتعزيز دور الإيرادات في تغطية النفقات العامة، وهذا الدور نكتشفه من خلال الزيادة التي عرفتتها إيرادات الميزانية في الفترة 1988-1993، بنسبة 58% أي بمعدل 9.6% سنويا، مقارنة مع ذلك الذي حصل في النفقات العامة في نفس الفترة، وهو 48% أي بمعدل 8.3% سنويا مما يظهر أن تطور إيرادات البلاد كان لصالح تغطية النفقات العامة⁽¹⁸⁰⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر الإيجابي للتخفيض الذي عرفته الأوقية سنة 1992 في الزيادة التي عرفتتها الإيرادات العامة سنة 1993 بنسبة 28% مقارنة مع 1992، مما يسمح بتكوين فائض يقدر ب 1950 مليون أوقية، مما يساعد على زيادة نسبة الادخار العام.

ومن خلال الجدول السابق رقم (47) يمكن القول أن السياسة المالية للبلاد تعتمد على الإيرادات الجبائية في تمويل نفقاتها وذلك من خلال النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه الإيرادات من مجموع الإيرادات العامة حيث تمثل نسبة 64.9% سنة 1987، 60% سنة 1989، 64% سنة 1992⁽¹⁸¹⁾. أما الإيرادات غير الجبائية فقد مثلت 14.7% من مجموع الإيرادات العامة، 14.8% سنة 1989، 16.2% سنة 1992، دون أن ننسى الدور الذي لعبته الحسابات الخاصة للخزينة التي بلغت قيمتها 1464 مليون أوقية أي نسبة 8.4% من الإيرادات العامة وفي سنة 1992 قدرت ب 912 مليون أوقية أي نسبة 4% من الإيرادات العامة. إن الأرقام المسجلة تبين لنا الدور الكبير للإيرادات العامة بصفة عامة والإيرادات الجبائية بصفة خاصة في التمويل خلال هذه الفترة، وما يعزز ذلك نسبة هذه

¹⁸⁰- Ces chiffres qui sont inscrit d'après l'O.N.Sn l'Annuaire statistique 92. p.81 et bulletin en 1994, p.10.

¹⁸¹- Ces chiffres qui sont inscrit d'après l'O.N.Sn l'Annuaire statistique 92. p.81 et bulletin en 1994, p.10.

الإيرادات من الناتج الداخلي الخام، حيث مثلت مجموع الإيرادات العامة نسبة 23.0% سنة 1989، 22.3% سنة 1991، 24.4% سنة 1993، كما مثلت الإيرادات الجبائية أيضا نسبة 17.5% سنة 1989، 16.6% سنة 1991، 18.5% سنة 1993 (هذا بسعر السوق).

3-2. دور الادخار في التمويل خلال الفترة (1985 - 1995)

كما رأينا سابقا، فإنه يوجد عاملين أساسيين يعيقان تعبئة وجمع الادخار في بلادنا، أحدهما يتعلق بكون النظام المصرفي لا يتواجد إلا في المناطق الحضرية وحتى في هذه المناطق لا زال الأهالي يفضلون المعاملات بالنقود الورقية بدل النقود الائتمانية أو الكتابية مما يصعب من مهمة هذه البنوك في جمع المدخرات. ضف إلى ذلك العامل الديني الذي بقي مؤثرا هو الآخر حتى بعد إنشاء بنك البركة الموريتاني الإسلامي للتنمية والتجارة، وهو بنك إسلامي يتعامل حسب قواعد الشريعة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى كون وجود البنوك في الولايات الداخلية لا يزال ضعيفا وحتى في العاصمة نفسها فإن البنوك متركزة في منطقة واحدة ولا توجد لها فروع في باقي مناطق العاصمة، وهذا البعد عند المدخرين يساهم في ضعف جمع الادخار وتعبئته. هذا إلى جانب سوء التسيير الذي تعاني منه البنوك والبروقراطية في التعامل مع الزبناء، اضعف إلى ذلك نقص الخبرة والوعي بأهمية الادخار.

إلا أن الوجه الجديد للجهاز المصرفي لبلادنا بعد الإصلاحات التي تمت عليه في ظل برامج التصحيح الهيكلي، والذي أصبح يتكون من خمسة بنوك هي: بنك البركة الموريتاني الإسلامي، و البنك الموريتاني للتجارة الخارجية، و شنقيط بانك، و البنك الوطني لموريتانيا، و اتحاد بنوك التنمية.

واتباع سياسة نقدية تعمل على تطبيق رقابة صارمة على البنوك تسمح لها بجمع كمية أكبر من المدخرات من بينها:

رقابة كمية: تمنع هذه البنوك من إعطاء فائدة على الودائع تحت الطلب، وسعر الفائدة الأدنى المترتب على دفتر الادخار المطبق من 1992.11.14 هو 8.1%، في حين كانت تمثل 6.1% سنة 1990 وأقل من ذلك بكثير قبل بداية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، قد سمح لهذه البنوك بتحقيق نسبة مدخرات تمثل أكثر بقليل من 50% من موارد هذه البنوك. وإن كانت هذه النسبة قليلة بالمقارنة مع دولة مجاورة كالمغرب تمثل فيها هذه النسبة 85% هذا سنة 1992.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات كذلك بإحداث تطور ملحوظ في نسبة الادخار الداخلي بشكل عام، فقد عرفت نسبة الادخار الداخلي من الناتج الداخلي الخام زيادة ملحوظة خلال الفترة 1985-1993، حيث انتقلت من 8.8% سنة 1985 لتصل إلى 12.8% سنة 1993.

إذا كانت هذه الإصلاحات قد أدت إلى زيادة نسبة الادخار الداخلي للبلاد، فإن الجهاز المصرفي في بلادنا لا زال لم يعرف كيف يجلب المدخرين حتى يتمكن من جمع مدخراتهم وتعبئتها بشكل مقبول يساعد على تعزيز دور الادخار الداخلي في تمويل الاقتصاد.

3-3. دور السوق النقدي وأسواق القروض في التمويل

تلعب السوق النقدي وأسواق القروض دورا مهما في تمويل الاقتصاد وذلك ما سنتطرق له في الفروع التالية:

3-3-1. دور السوق النقدي في التمويل

لعبت السوق النقدي التي تم إنشاؤها في سبتمبر 1990 دورا مهما في توظيف مدخرات البنوك لصالح تمويل الاقتصاد، ولمعرفة أهمية هذه السوق يجب أن نرجع قليلا إلى الوراء قبل إنشاء هذه السوق. حيث كانت البنوك التي عندها فائض في السيولة تضع هذه السيولة في حساباتها عند البنك المركزي، دون أن تجنى من ذلك فائدة أو تساعد في حل مشكل السيولة بالنسبة للبنوك التي تعاني من ذلك، في حين أصبحت هذه البنوك اليوم وبعد إنشاء هذه السوق توفر هذه السيولة الإضافية في السوق لتستفيد منها البنوك التي تعاني من مشكل في السيولة، وتعود عليها بأموال كانت محرومة منها سابقا نظرا لعدم وجود هذه السوق.

وقد عرف حجم المعاملات بين البنوك في هذه السوق تزايدا ملحوظا منذ إنشائها، ففي يناير 1991 كانت تقدر بـ 40 مليون أوقية ووصلت في أكتوبر من نفس السنة إلى 1780 مليون أوقية، وتجدر الإشارة إلى أن المعاملات في هذه السوق تتم غالبا لأجل لا يتعدى 7 أيام.

وفي حالة عدم تلبية السوق النقدية لطلب البنوك على السيولة فإن البنك المركزي الموريتاني يكون مدعوا للتدخل لحل مشكل السيولة لأنه هو المسؤول عن مراقبة السوق النقدي حيث يلعب دور الحكم. وتعتبر هذه أول خطوة اتخذتها السلطات النقدية في اتجاه إدخال تدريجي لتقنيات تعمل على التسيير غير المباشر للنقود والقروض، وتلعب أسعار الفائدة وسعر إعادة الخصم دورا مهما في تنظيم هذه السوق، فقد مثل سعر الفائدة الأعلى نسبة 17% سنة 1970، وسعر الخصم في نفس السنة كان 10%.

وعيا منها بضرورة خلق الإطار اللازم لتعزيز دور الأسواق المالية في التمويل، قررت السلطات العمومية ممثلة في السلطات النقدية، في برنامج الإصلاح الاقتصادي الأخير، إصلاحات مالية للفترة (1994-1996) تهدف إلى جعل النظام متحررا ويدعم اقتصاد السوق المالي، حيث سيتم تطبيق سياسة نقدية تسمح بإعطاء الأولوية لقيود السوق، وتسمح لقوى السوق بالتعبير. لكن ماذا عن دور أسواق القروض في التمويل خلال هذه الفترة، ذلك ما سنتعرف عليه من خلال تعرضنا لدور القروض في تمويل الاقتصاد خلال هذه الفترة.

3-3-2. دور القروض في تمويل الاقتصاد

سنتطرق هنا إلى دور البنوك في تمويل الاقتصاد عن طريق القروض التي تقدمها لمختلف القطاعات الاقتصادية ثم نرجع على دور البنك المركزي والخزينة في تمويل هذه البنوك.

لمعرفة دور البنوك في تمويل الاقتصاد الموريتاني في ظل السياسات النقدية الجديدة للبلاد التي اعتمدت على اتخاذ سياسة انتقائية للقروض معطية الأولوية للقطاعات المنتجة مثل، المقاولات الصغيرة والمتوسطة، الري، الصيد السمكي، الزراعة، والصناعة المصنعة والاستخراجية، كما تقرر إعطاء الأولوية في القروض للقطاع الخاص⁽¹⁸²⁾.

ومن أجل التعرف على مدى تنفيذ هذه السياسات وتطبيق المصارف لها سوف نتبين حجم القروض المقدمة من هذه المصارف بصفة عامة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية حسب طبيعة نشاطها. كما سنتطرق لدور البنوك في تمويل الخزينة العامة ثم نعرض نشاط مصرفين من هذه المصارف هما: بنك البركة الموريتاني الإسلامي واتحاد بنوك التنمية، وذلك لإعطاء نظرة عن مدى تدخلات البنوك في الحياة الاقتصادية الوطنية، كما سنتطرق لتوزيع القروض حسب أجلها. ولمعرفة مدى حجم القروض التي قدمتها البنوك لمختلف القطاعات حسب طبيعة نشاطها سنتعرض للجدول التالي:

الجدول (49): توزيع القروض حسب طبيعة النشاط الاقتصادي (أرقام نهاية الفترة) بملين أوقية

1993	1992	1991	1990	1989	1987	1986	1985	
16410	16002	15294	12492	8432	4356	2774	2680	فلاحة تربية الماشية والصيد
622	666	628	514	407	178	085	73	- فلاحة
389	343	329	277	249	74	106	10	- تربية الماشية
15399	14993	14292	11701	776	4104	2583	2597	- الصيد البحري
3758	3720	4324	3872	3985	3694	4295	5755	الصناعة
178	309	230	125	302	403	332	1960	- مناجم
163	123	342	181	366	89	78	250	- طاقة
2381	2171	2540	2410	2291	1979	2495	2308	- صناعات تحويلية
/	/	/	24	24	25	68	28	- التقليدية
1063	1117	1212	1132	1002	1153	1322	1209	بناء وأشغال عامة
16341	14024	13959	13266	12011	10388	9114	8504	الخدمات
13362	11493	11239	10501	9783	8378	7185	6899	- التجارة
49	60	127	150	186	228	250	274	- تنظيم عقاري
393	218	225	164	184	167	224	92	- النقل
479	516	659	536	545	650	463	407	- عبور
2031	1737	1709	1915	1313	965	992	868	- خدمات أخرى ومواصلات
3711	3505	3077	2702	2293	1932	1676	1508	متنوعات أخرى
40193	37251	36609	32332	26721	20325	17859	18483	مجموع القروض المسجلة
2880	3393	3174	3283	4211	2219	2020	1791	قروض غير مسجلة
43073	40644	39783	35615	30932	22544	19879	20274	المجموع العام للقروض

Source : l'O.N.S : Annuaire statistique 92, p.78.

نستنتج من الجدول السابق بأن قطاعات الفلاحة، الصيد، تربية الماشية قد استفادت في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة من القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، حيث انتقل حجم القروض الممنوحة لها من 2680 مليون أوقية أي 13.2% من مجموع القروض سنة 1985، ليصل إلى 16410 مليون أوقية سنة 1993 أي ما يعادل نسبة 38% من مجموع القروض، وقد استحوذ قطاع الصيد على القسط الكبير من هذه القروض حيث كانت سنة 1985 تمثل مبلغ قدره 2597 مليون أوقية وفي سنة 1993 بلغت 15399 مليون أوقية.

وقد بلغت القروض الموجبة إلى الصناعة مبلغ 5755 مليون أوقية سنة 1985 أي ما يعادل نسبة 28.3% من مجموع القروض المقدمة. ووصلت في سنة 1993 إلى 3758 مليون أوقية بنسبة 9.2% من مجموع القروض المقدمة أو الموزعة، وحظيت الصناعات التحويلية بالنسبة الكبيرة من هذه القروض 2308 مليون أوقية سنة 1985 لتصل إلى 2381 م.أ سنة 1993. واستفاد قطاع الخدمات من حجم يقدر ب: 8540 م.أ أي بنسبة 42.1% من مجموع القروض سنة 1985 وقد بلغت في سنة 1993 مبلغ 16314 م.أ أي بنسبة 37.8% من مجموع القروض لهذه السنة، وتستحوذ التجارة على النصيب الأكبر من هذه القروض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القروض معظمها قصيرة الأجل حيث بلغت القروض قصيرة الأجل 20536 مليون أوقية سنة 1987 (4227 م.أ منها قطاع الفلاحة، تربية الماشية، الصيد البحري و 2874 م.أ منها لقطاع الصناعة و 9772 م.أ منها قطاع الخدمات) لتصل إلى 40155 مليون أوقية سنة 1993 (15008 م.أ منها القطاعات الفلاحة، تربية الماشية والصيد، 3229 م.أ منها قطاع الصناعة و 15740 م.أ لقطاع الخدمات).

هذا في القوت نجد القروض متوسطة الأجل تمثل 2047 مليون أوقية سنة 1987 لتصل إلى 2918 مليون أوقية سنة 1993، ولكن إذا كانت القروض طويلة أو متوسطة الأجل نعرف ضعفها في دورها إلا أننا نسجل التحسن الحاصل في هذه القروض، (انظر الملحقات). والجدول التالي يوضح أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك على القروض.

الجدول رقم (50): أسعار الفائدة على الحسابات الدائنة والمدينة المطبقة من طرف البنوك الأولية على القروض حسب طبيعة النشاط الاقتصادي منذ 14-11-92.

	قابل لإعادة الخصم		قابل لإعادة الخصم
	الأعلى	الأدنى	
* التمويل قصير الأجل			
- الفلاحة	10	10	10
- مقاولات التصدير	17	10	10
- المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	17	10	10
- قطاعات أخرى	17	10	10
* التمويل طويل الأجل			
- الفلاحة وتربية الماشية	17	10	9
- السكن الاجتماعي	17	10	9
- مقاولات التصدير	17	10	9
- المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	17	10	9
- قطاعات أخرى	17	10	12

Source : L'annuaire statistique 92, p.79.

سعر الخصم التفضيلي 7%.

سعر الخصم العادي 10%

وبالإضافة إلى دور البنوك في تمويل القطاعات الاقتصادية فإنها كذلك تعمل على تمويل الخزينة العامة عن طريق القروض التي تقدمها لها، أو بعبارة أخرى ديون البنوك على الدولة. وقد عرفت هذه الديون تطورا محتثما في هذه الفترة وقد بلغ حجمها 154 مليون أوقية سنة 1985، و172 م.أ سنة 1989، لتشهد انخفاضا بعد ذلك حتى تصل إلى 86 مليون أوقية سنة 1992، وتجدر الإشارة إلى أن صافي هذه الديون في أغلب الأحيان يكون سالبا⁽¹⁸³⁾. ويمكن إرجاع نقص دور البنوك في تمويل الخزينة إلى عدم وجود سوق مالي تباع فيه سندات الخزينة التي لا تكتتب فيها المؤسسات المصرفية إلا بإجبارية القانون إلا أنه وكما رأينا سابقا قد تقرر في برنامج الإصلاح الهيكلي الأخير إنشاء سوق خاصة لسندات الخزينة ابتداء من سنة 1994، من شأنها أن تعزز دور البنوك في تمويل الخزينة عن طريق آفاق الاكتتاب في سندات الخزينة على الحساب الجاري التي ستصدرها الخزينة، بالإضافة إلى السندات الإجبارية مع الحفاظ على ملامتها وفقا للسياسة المالية المتبعة في الدولة. كما تعلب ودائع المؤسسات لدى الخزينة وكذلك الودائع عند مراكز صناديق البريد دورا مهما في

¹⁸³ - Annuaire statistique, 92, p.78.

تمويل الخزينة وقد شهدت هذه الودائع زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة، فقد قدرت ب 96 مليون أوقية سنة 1985 لتصل إلى 145 م.أ سنة 1993.

وقد ساهمت الخزينة في تمويل البنوك، وذلك من خلال الودائع التي تضعها الخزينة عند هذه البنوك، ويعمل ذلك على زيادة سيولتها.

وقد عرفت هذه الودائع تطورا متذبذبا خلال هذه الفترة، فقد سجلت قيمتها مبلغ قدره 130 مليون أوقية سنة 1985، 273 مليون أوقية سنة 1988، لتعرف بعد ذلك انخفاضا لتصل بموجبه سنة 1990 إلى 108 مليون أوقية وفي سنة 1992 مبلغ 145 مليون أوقية⁽¹⁸⁴⁾، مما يعني أن هذه الودائع قد شكلت نسبة 13% من مجموع ودائع هذه البنوك سنة 1985، لتصل إلى 0.7% من هذه الودائع سنة 1992⁽¹⁸⁵⁾.

كما ساهم البنك المركزي الموريتاني في تمويل البنوك خلال هذه الفترة، وذلك نستنتجه من خلال تطور ديون البنك المركزي على البنوك في هذه الفترة.

ولقد عرفت ديون البنك المركزي على البنوك بداية هذه الفترة زيادة طفيفة لتعرف بعد ذلك تناقصا ملحوظا، ويمكن إرجاع ذلك التناقص إلى وجود السوق النقدي حيث وفرت للبنوك سيولة تقلل من لجوئها إلى مؤسسة الإصدار في البلاد.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأرقام التالية التي توضح تطور هذه الديون، فقد سجلت مقدار 5043 مليون أوقية سنة 1985، 6396 م.أ سنة 1989، لتعرف سنة 1990 انخفاضا لتصل بموجبه إلى 2776 مليون أوقية، 1952 م.أ سنة 1991 لتشهد سنة 1992 زيادة معتبرة وتصل إلى 5074 مليون أوقية⁽¹⁸⁶⁾.

فبعد أن عرفنا دور الإيرادات، الادخار الداخلي وأسواق النقود وأسواق القروض في التمويل خلال هذه الفترة بقي أن نعرف دور الإصدار النقدي في التمويل خلال هذه الفترة وآثار ذلك التمويل.

3-4. دور الإصدار النقدي في التمويل خلال فترة الإصلاحات الهيكلية وآثار ذلك التمويل

لمعرفة دور الإصدار النقدي في التمويل خلال هذه الفترة سنستعرض تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها في هذه الفترة وآثار ذلك التطور على الاقتصاد. وسنستعرض ذلك التطور من خلال الجدول رقم (50) القادم.

ويوضح هذا الجدول أن التمويل بالإصدار النقدي لا زال يلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاد، وذلك ترجع عن طريق لجوء الخزينة إلى تسيقات البنك المركزي التي تمثل الجزء الكبير من الديون على الخزينة العامة، ففي سنة 1985 مثلت ديون البنك المركزي على الخزينة العامة 4764 مليون أوقية من مجمل الديون على الخزينة، لتصل هذه الديون سنة 1992 إلى 12813 مليون أوقية.

¹⁸⁴ - 78. p 92. Annuaire statistique

¹⁸⁵ -d'après l'évolution du dépôt (avue. terme), annuaire statistique 92. p77.

¹⁸⁶ -Annuaire statistique 92. p 77.

والعلاقة التي تربط بين البنك المركزي والخزينة العامة تتم في حدود قد بينها سابقا. ويعود احتلال التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة الجزء الأكبر من الديون على الدولة، إلى ضعف مشاركة البنوك التجارية في هذا التمويل وانعدام مشاركة الخواص، وهذا نظرا لضعف السوق المالي في بلادنا إن لم نقل انعدامه.

الجدول رقم (51): تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها من 1985 إلى 1993 بمليون أوقية. (الأرقام لنهاية الفترة)

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	
	19381	18921	16807	15062	14031	13268	11751	9290	النقود
	7898	7352	6139	6040	8545	5600	4556	3307	نقد بدوي
	11339	11443	10534	8835	8068	7630	6853	3891	ودائع تحت الطلب في البنوك
	145	126	134	187	118	38	162	92	ودائع تحت الطلب في:
									ص.ب. C.C.P
	6988	5982	5769	3562	3971	4244	3472	1702	أشباه النقود (الودائع لأجل)
2800	26370	24903	22576	18624	18002	17512	15042	13633	مجموع الكتلة النقدية
									الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية:
-36346	-32471	-17175	-12672	-7762	-9007	-8976	-10569	-9697	صافي موجودات خارجية
	12037	10849	9446	9186	4350	4495	4349	4597	صافي الديون على الخزينة
30418	3.856	31849	26070	22851	20598	18607	17202	15485	ديون على الاقتصاد

Source : l'annuaire statistique ; 92 p 77 et bulletin trimestriel de la B.C.M, Mai 94. p.10.

وهذا ما جعل سندات الخزينة لا يكتتب فيها سوى البنك المركزي أو نسبة قليلة منها تكتب فيها البنوك إجباريا، وهي التي تشكل نسبة مشاركة هذه البنوك في تمويل الخزينة. هذا إلى جانب ضعف تعبئة البنوك للادخار - كما رأينا سابقا - ما أدى إلى وجود سيولة اقتصادية إضافية، وذلك ما تشبته الكتلة النقدية. والجدول التالي يوضح مدى سيولة الاقتصاد في بلادنا نظرا للتمادي في الإصدار النقدي.

الجدول رقم (52): نسبة سيولة الاقتصاد خلال الفترة 1985-1992 ب(%)

1992	1991	1989	1988	1987	1985	السنة
19.3	20.6	18.5	19.4	19.7	17.6	النقود / P.I.B
26.3	27.1	22.9	24.9	26.05	25.8	الكتلة النقدية/P.I.B

Source : d'après l'annuaire statistique 92, p.77-87.

هذه السيولة النقدية لم تجد مقابلها في السوق من السلع والخدمات، مما أدى إلى إحداث اختلالات توازن في الاقتصاد.

فيمكن القول انها أدت إلى التضخم الذي عرفته البلاد في هذه الفترة، والزيادة التي عرفتتها الأسعار هي خير دليل على ذلك، فهذه الزيادة تعتبر من آثار التضخم..

كما ساهمت هذه الوضعية في الانخفاض الذي عرفته القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر الصرف) حيث عرفت قيمة العملة انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة، فبدلا من 77.08 أوقية مقابل 1 دولار أمريكي سنة 1985 أصبحت 119.85 أوقية مقابل دولار واحد أمريكي سنة 1993 (في نهاية الفترة) وهذا يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 64.3% قد تمت 40% منها في سنة 1992 في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

هذا إلى جانب آثار هذه الزيادة في الإصدار النقدي على احتياطي الصرف مما أدى إلى زيادة لجوء الدولة إلى الأسواق العالمية لرؤوس الموال وذلك كان له أثره في زيادة حجم المديونية الخارجية للبلاد، كما يوضح الجدول التالي رقم (52).

الجدول رقم (53): تزايد المديونية الخارجية لموريتانيا من 1986 إلى 1990 بمليون دولار أمريكي

السنة	1986	1987	1988	1989	1990
الدين العام المسحوب بالقائم في ذمة الدولة نهاية العام	1600	184.60	1820	1777.0	1898
خدمة الدين	75	93	111	79	42
نسبة الدين إلى الناتج المحلي	189.0	197.16	181.65	178.78	177.97
نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	16.86	21.17	23.27	15.28	8.60

المصدر : صندوق النقد العربي مؤشرات اقتصادية 1992.

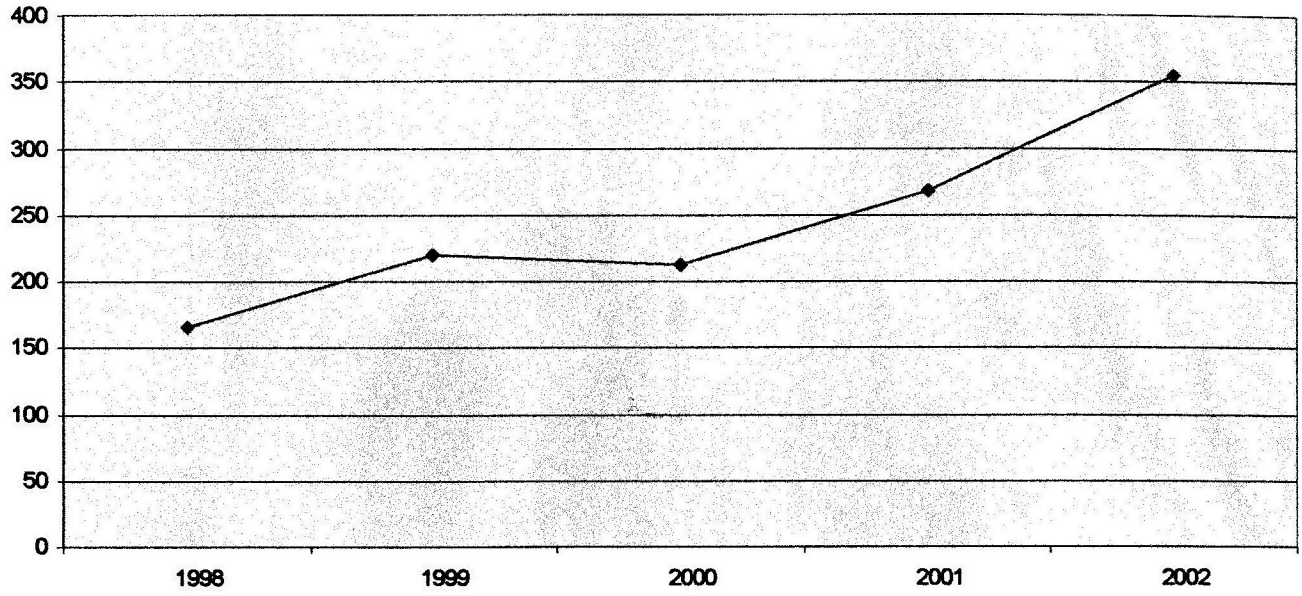
نستنتج إذن أن نقص الموارد الداخلية للتمويل وعدم قدرتها على تأمين الأموال اللازمة للتمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، قد أدى إلى لجوء الدولة إلى رؤوس الأموال الأجنبية أو بعبارة أخرى مصادر التمويل الخارجي.

3-5. دور التمويل الخارجي في تمويل الاقتصاد

أمام النقص الذي ما زال يعاني منه التمويل الداخلي في بلادنا فإن السلطات الموريتانية لم تجد السبيل لتأمين تمويل اقتصاد البلاد إلا باللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك عن طريق القروض، الهبات وأشباه الهبات، التي تتلقاها شكل مساعدات.

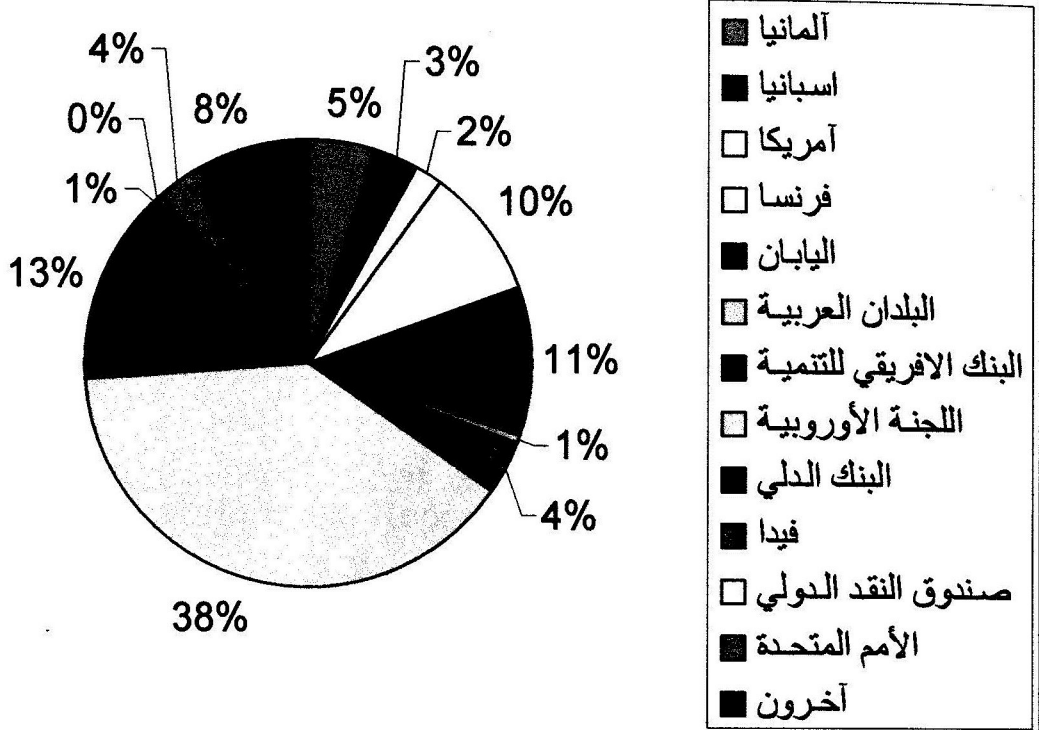
هذا وقد بلغ الدعم العمومي الأجنبي للتنمية الاقتصادية حوالي 355.4 مليون دولار سنة 2002، بعدما كان في حدود 267.6 مليون دولار سنة 2001، و 211.92 مليون دولار سنة 2000، و 164.7 مليون دولار سنة 1998. ويوضح الشكل التالي تدور دور الدعم العمومي للتنمية.

الشكل رقم 21: الدعم العمومي للتنمية في موريتانيا للفترة 1998-2002



و تأتي اللجنة الأوروبية في مقدمة المانحين بمبلغ 473 مليون دولار خلال الفترة 1998-2002، يليها البنك الدولي بمبلغ 177 مليون دولار لنفس الفترة، ثم اليابان بحوالي 129 مليون دولار، ثم فرنسا بمبلغ 115 مليون دولار. ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي للدعم العمومي للتنمية خلال الفترة 1998-2002.¹⁸⁷

الدعم العمومي للتنمية في موريتانيا للفترة 1998-2002



إن المتتبع لتمويل اقتصاد البلاد في هذه الفترة يلمس كون البرامج الاقتصادية التي اتخذتها البلاد، قد اعتمدت في تمويلها بنسبة كبيرة على المصادر الخارجية للتمويل، شأنها في ذلك شأن الخطط السابقة. ففي برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي "PREF" الذي عرفته البلاد خلال الفترة 1985-1989 نجد مصادر تمويله تأخذ المصادر الخارجية منها نصيب الأسد حيث تمثل نسبة القروض منها 50.3%، كما تمثل الهبات بدون مقابل نسبة 44.3% من هذه المصادر.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى تأثير المصادر الخارجية للتمويل في هذه الفترة بالأزمات العالمية، ففي العام الثاني من تطبيق هذا البرنامج اندلعت أزمة الخليج معلنة عن بداية صفحة سوداء للاقتصاد العالمي والاقتصاد الموريتاني بصفة خاصة على المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة.

يوضح الجدول التالي دور مصادر التمويل الخارجي في تمويل الاستثمارات الحكومية وشبه الحكومية خلال هذه الفترة 1987-1992

الجدول رقم (54): يوضح دور مصادر التمويل الخارجي في تمويل الاستثمارات خلال الفترة (1987-1992) بملايين الأوقية.

1992	1991	1990	1989	1988	1987	
7.612	4.614	4.815	5.443	4.5	6.080	الاستثمار الحكومية
1.514	1.288	1.109	1.082	0.458	0.791	- الموارد الداخلية
2.950	1.106	1.797	1.865	2.249	3.045	- الإعانات الخارجية
3.247	2.220	1.909	2.496	1.793	2.244	- القروض
2.563	1.926	1.155	0.631	3.088	4.189	الاستثمارات شبه الحكومية
0.255	0.348	0.095	0.106	0.271	0.189	- الموارد المحلية
1.146	0.686	0.593	0.357	0.259	521	- الإعانات الخارجية
1.144	0.892	0.521	0.168	2.558	3.470	- القروض
7.220	3.721	2.517	2.722	1.945	1.124	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
0.487	0.175	0.102	0.106	/	/	- مدخراتها
6.733	3.546	2.415	2.626	1.945	1.124	- القروض

Source : The world Bank. Report n°11898 – Mau.April. 1994. p 86.

وفي فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي الأخير كذلك، نرى التمويل الخارجي يحتل نصيب الأسد في مصادر تمويل هذا البرنامج، حيث نجد أن نسبة كبيرة من برنامج الاستثمارات العامة تغطيها مصادر تمويل أجنبية، وذلك نستنتج من خلال المصادر المتوقعة لتمويل هذا البرنامج خلال الفترة (1994-1996) كما في الجدول التالي.

الجدول رقم (55): مصادر التمويل للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1994-1996 بمليون أوقية

النسبة (%)	المبلغ	مصدر التمويل
87.3	65586	مصادر التمويل الخارجية
36.5	27447	- الهبات
28.0	21031	- أشباه الهبات
22.8	17108	- القروض
12.7	9499	التمويل الداخلي
6.9	5173	- ميزانية التجهيز
1.9	1399	- التمويل الذاتي
3.9	2927	- مصادر أخرى محلية
100	75085	المجموع

Source : Ministère des affaires économique et du développement

خلاصة الفصل الثالث

من خلال استعراض مكونات الاقتصاد الموريتاني، يتبين للباحث كون هذا البلد غني بالموارد الطبيعية (الثروة السمكية، المعادن، الثروة الحيوانية و الزراعية)، مقارنة بعدد سكانه الذين لم يبلغوا بعد ثلاثة ملايين نسمة. و بالرغم من ذلك فإن مختلف الخطط الاقتصادية التي عرفها لم تأت على الأقل بالنتائج المطلوبة إن لم نقل بفشلها تماما. فشل يعود في أغلب الأحيان لسوء التسيير و قلة الخبرة بالدرجة الأولى.

و قد خرج القطاع المالي من رحم هذه الإصلاحات أكثر قابلية للحياة من ذي قبل، حيث تم تخلي الدولة عن القطاع البنكي لصالح القطاع الخاص، الذي بدأ بالفعل في تحديث آلياته و تحسين خدماته.

لكن إلى أي مدى ساهمت القروض البنكية في تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي ؟

الفصل الرابع: تحليل النتائج

المبحث الأول: دراسة الترابط بين القروض و النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: البيئات الميدانية

المطلب الثاني: النماذج

المبحث الثاني: آفاق سوق مالية موريتانية

المطلب الأول: حصيلة الإصلاحات

المطلب الثاني: قوانين الاستثمار

الفصل الرابع: تحليل النتائج

تم في الفصل السابق التعرض للاقتصاد الموريتاني بمختلف مكوناته، و للخطط الاقتصادية التي عرفها منذ الحصول على الاستقلال حتى وقتنا الحاضر.

و سنتناول في هذا الفصل عملية الربط بين مؤشرات النمو في هذا الاقتصاد و بين حجم التي قدمتها المنظومة البنكية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 ، ثم نتناول آفاق السوف المالية الموريتانية.

المبحث الأول: دراسة الترابط بين القروض المصرفية و النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: البيانات الميدانية

في هذا الجزء نرصد أهم البيانات المتعلقة بالاقتصاد الموريتاني، و خاصة تلك التي تتناول القروض المصرفية و الظروف الاقتصادية العامة التي قدمت فيها هذه القروض.

أولاً: النمو الاقتصادي

أسفرت بعض الدراسات العملية عن إثبات اقتران المستويات المتقدمة لنمو القطاع المالي من جهة و المعدلات العالية للنمو الاقتصادي من جهة أخرى¹⁸⁸.

يعطي الجدول التالي فكرة عن معدلات النمو الحقيقي و التضخم للفترة من 1990 إلى 2000:

جدول رقم 57: معدلات النمو الحقيقي و التضخم

السنة					
1995	1994	1993	1992	1991	1990
4.5	5	8.3	2.19	2.8	-0.98
4.6	4.1	9.3	10.1	5.6	6.5
18.2	19.2	18.7	25.1	19.4	19.5
السنة					
2000	1999	1998	1997	1996	
4.9	5.6	3.7	4.9	2.7	
3.3	4.1	8	4.5	4.7	
15.7	16	17	17	17.8	

¹⁸⁸ هالة حلمي السعيد، دراسة المتغيرات الكلية، مرجع سابق، ص 11

أما الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة فكان كالاتي (بملايين الأوقيات):

جدول رقم 57: الناتج الداخلي الخام

1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
32190	29883	27885	24305	23226	21326	القطاع الريفي
15549	13980	12429	8929	10856	10221	الصناعات الاستخراجية
13754	12839	13598	10058	8721	7587	الصناعات الأخرى
8889	7644	6016	6374	4663	4569	البناء و الأشغال العامة
8266	7179	6584	5998	5062	4201	النقل و المواصلات
20098	17630	15533	13754	11888	10624	التجارة، فنادق، مطاعم
7353	6707	6242	5427	5005	4795	خدمات أخرى
2000	1999	1998	1997	1996	السنة	
43642	42652	38963	35900	32985		القطاع الريفي
29335	24070	26596	19125	16910		الصناعات الاستخراجية
1698	16925	14594	14484	15171		الصناعات الأخرى
16186	12516	10153	9606	9005		البناء و الأشغال العامة
19072	16613	13623	11589	9440		النقل و المواصلات
39622	36955	32495	28473	23012		التجارة، فنادق، مطاعم
12755	10901	9788	8968	8287		خدمات أخرى

ثانيا: أسعار الفائدة

تعد أسعار الفنتدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود. و تلعب دورا أساسيا في المساهمة في التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة. و قد تطورت هي الأخرى كما في الجدول التالي:

جدول رقم 58: أسعار الفائدة

2001	2000	1998	1993
8	8	9	9
21	23	22	20
11	13	15	11
11	13	15	

الحد الأدنى لسعر الفائدة لدفاتر الإيداع

أعلى حد لمعدل الفائدة المدبنة

معدل الخصم

معدل السوق بين البنوك

ثالثا: أسعار الصرف

أما أسعار صرف الأوقية الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي، فقد تطورت على النحو التالي:

جدول رقم 59: أسعار صرف الأوقية

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف	83.03	80.69	82.11	87.48	119.9	123.59
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	130.1	137.3	152	189	209.5	239.37
السنة	2001	2002				
سعر الصرف	255.2	271.5				

رابعا: القروض المصرفية

يعطي الجدول التالي توزيع القروض المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية (بملايين الأوقيات):

جدول رقم 60: توزيع القروض المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الزراعة وتربية المواشي	791	957	1009	1011	2205	518
الصيد البحري	11701	14993	14993	15399	15532	14177
الصناعة	3872	6864	5891	6139	6143	5684
الخدمات	13266	13959	14024	16314	15969	16179
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الزراعة وتربية المواشي	491	268	388	153	533	801
الصيد البحري	13532	12875	11560	10840	14651	15754
الصناعة	3667	3408	4261	4255	5804	9642
الخدمات	16514	20342	18129	20412	31577	35813

خامسا: الادخار المالي

و خلال نفس المجال الزمني كان الإدخار المالي يتطور حسب الجدول التالي (بملايين الأوقيات):

جدول رقم 61: الإدخار المالي

السنة	ودائع نقدية تحت الطلب	ودائع لأجل	المجموع العام
1989	10813	3947	14760
1990	11178	5769	16947
1991	11646	6181	17827
1992	11986	7187	19173
1993	11508	6635	18143
1994	11145	7612	18757
1995	10674	7817	18491
1996	11015	8476	19491
1997	11629	9101	20730
1998	12467	9282	21749
1999	14757	8922	23679
2000	17749	8800	26549
2001	21039	10929	31968

سادسا: أصول البنوك الوسيطة

و بالتالي تطورت وضعية أصول البنوك الوسيطة على النحو التالي (بملايين الأوقيات):

جدول رقم 62: أصول البنوك الوسيطة

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	
ديون على الدولة	-217	-465	-612	-742	-166	-579	
ديون على الاقتصاد	31739	35411	39314	40101	41191	42500	
مجموع الأصول	50765	52775	61862	61261	66504	68190	
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ديون على الدولة	-1918	252	1424	-593	-967	-3122	-3083
ديون على الاقتصاد	30722	34634	37279	39835	46942	58486	68939
مجموع الأصول	53168	51791	53645	54354	61671	72557	82318

سابعا النقدية

تتألت عمليا الاصدار النقدي وفق الجدول التالي:

جدول رقم 63: الاصدار النقدي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	
الاصدار النقدي	6040	6139	7335	789	9097	8598	
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الاصدار النقدي	7383	5093	5854	5801	5963	6402	6688

و بذلك تطورت الكتلة النقدية كالاتي بملايين الأوقيات:

جدول رقم 64: الكتلة النقدية

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	
الكتلة النقدية	20975	23391	25557	27389	27573	27428	
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الكتلة النقدية	26019	24703	26680	27786	28383	32951	42102

لما مقابلات النظام النقدي فكانت هي الأخرى تتطور كما في الجدول التالي بملايين الأوقيات:

جدول رقم 65: مقابلات النظام النقدي

السنة	موجودات خارجية للبنوك	انتمانات خارجية	القروض الداخلية	مجموع المقابلات
1989	9889	-26685	40959	24163
1990	6368	-26099	44986	25255
1991	6409	-30134	49389	25664
1992	8883	-41312	49237	16808
1993	10523	-39692	52975	23806
1994	9047	-41934	52479	19592
1995	15981	-40597	32877	8261
1996	24883	-35757	21077	10203
1997	38590	-40752	12992	10830
1998	47508	-47097	4374	4785
1999	56348	-49239	1560	8669
2000	76879	-52806	-6027	18046
2001	81050	-54972	1203	27281

ثامنا: الضغط الجبائي

تطورت اللإيرادات الجبائية و الضغط الجبائي و النفقات الجارية على النحو التالي بملايين الاوقيات:

جدول رقم 66: تطورت الإيرادات الجبائية و الضغط الجبائي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
إيرادات جبائية	15052	15333	17063	21747	22724	23368
نفقات جارية	20077	21908	22896	25621	28520	31088
الضغط الجبائي %	10.3	9.9	9.9	10.7	10.5	10.4
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	
إيرادات جبائية	26104	22815	29533	31627	33333	
نفقات جارية	29625	31302	35839	40515	48364	
الضغط الجبائي %	17.6	14	15.9	15.7	15	

تاسعا: المستوى العام للأسعار

عرف المستوى العام للأسعار اضطرابا كبيرا خلال الفترة المدروسة. و يبين الجدول التالي تطور هذا

المستوى، باعتبار أن الأساس =100 جويلية 1985

جدول رقم 67: المستوى العام للأسعار

الفترة	المؤشر العام	الفترة	المؤشر العام
1988	121.1	1996	209.3
1989	138.1	1997	218.8
1990	147.7	1998	236.3
1991	153	1999	246
1992	164.8	2000	253.9
1993	180.2	2001	265.6
1994	187.6	2002	289
1995	199.8		

عاشرا: الاستثمارات

الجدول رقم 68: حجم الاستثمارات بملايين الأوقيات

1991	14,898
1992	17,395
1993	17,731
1994	19,781
1995	21,100
1996	21,951
1997	23,100
1998	26,200
1999	26,986
2000	28,970

المطلب الثاني: نماذج الانحدار

من خلال الجزء النظري للرسالة، تبين أن أداء الأسواق المالية يتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. و انطلاقا من ذلك فإنه سيتم في هذا الجزء محاولة ربط بعض بعض هذه المتغيرات بأداء السوق المالية الموريتانية المتمثلة أساسا في المنظومة المصرفية.

1- المتغيرات المفسرة

أ- القروض المقدمة للاقتصاد حسب كل قطاع

ب- مجمل القروض المقدمة للاقتصاد بصفة عامة

2- المتغيرات التابعة

أ- الناتج الداخلي الخام

ب- الانتاج الصناعي

ج- الانتاج السمكي

د- انتاج الخدمات

هـ- الانتاج الفلاحي و الرعوي

و- الاستثمارات

و سيتم معالجة المصفوفة التالية بواسطة نظام **EViews**:

السنة	PIBR	CREDR	PIBIND	CREDIND	PIBSER	CREDSER	PIBPCH	CREDPCH	TOTCRED	PIB
1990	21326	791	17808	3872	19620	13266	4743	11701	44986	82353
1991	23226	957	19577	6864	21955	13959	6242	14993	49389	89765
1992	24305	1009	18987	5891	25179	14024	7372	14993	49237	96501
1993	27885	1011	26027	6139	28359	16314	9705	15399	52975	114544
1994	29883	2205	26819	6143	31516	15969	9401	15532	52479	124162
1995	32190	518	29303	5684	35717	16179	10787	14177	32877	137339
1996	32985	491	32081	3667	40739	16514	11720	13532	21077	148318
1997	35900	268	33609	3408	49030	20342	9573	12875	12992	162618
1998	38963	388	41190	4261	55906	18129	9210	11560	4374	185262
1999	42652	153	40995	4255	64469	20412	11258	10840	1560	202015
2000	43642	533	31033	5804	71449	31577	12213	14651	-6027	221751

و تعبر المعلمات المذكورة في الجدول السابق عن مايلي:

PIBR	CREDR	PIBIND	CREDIND	PIBSER	CREDSER	PIBPCH	CREDPCH
لنتاجا الإجمالي الخام لقطاع الزراعة	القروض المقدمة للزراعة	لنتاجا الإجمالي الخام عقطا الصناعة	القروض المقدمة لقطاع الصناعة	لنتاجا الإجمالي الخام لقطاع الخدمات	القروض المقدمة لقطاع الخدمات	لنتاجا الإجمالي الخام لقطاع الصيد البحري	القروض المقدمة للسيد البحري

أما PIB , TOTCRED فتعبر عن الناتج الداخلي الاجمالي و مجموع القروض على التوالي طيلة الفترة المختبرة.

و بعد قياس مستوى الترابط بين المتغيرات المذكورة آنفا و ذلك بواسطة نظام EVIEWS، تم الحصول على النماذج التالية:-

1- العلاقة بين الانتاج الزراعي و الرعوي و القروض المصرفية:

$$PIBR = 37313.86 - 6.907191 \times CREDR$$

$$T \quad (10.33) \quad (1.77)$$

$$R^2 = 0.259599, T=11$$

يتبين من هذه العلاقة أن نسبة 26% فقط من أسباب تغير الانتاج الزراعي تعود إلى حجم القروض المصرفية التي و جهت إلى هذا القطاع. هذه النسبة على ضآلتها تفيد بوجود تغير عكسي (إشارة معامل القروض سالبة)، مما يمكننا من استنتاج عدم وجود ترابط يذكر بين المتغيرين.

2- العلاقة بين الانتاج الصناعي و القروض المصرفية:

$$PIBIND = 45313.08 - 3.233102 \times CREDIND$$

$$T \quad (4.43) \quad (1.65)$$

$$R^2 = 0.232676, T = 11$$

يتبين من هذه المعادلة أن هناك ترابط عكسي ضعيف جدا بين الانتاج الصناعي و حجم القروض المصرفية الموجهة إلى هذا القطاع خلال الفترة 1990-2000.

3- العلاقة بين الانتاج السمكي و القروض المصرفية:

$$PIBPCH = 8821.159 + 0.034550 \times CREDPCH$$

$$T \quad (1.38) \quad (0.07)$$

$$R^2 = 0.000617$$

$$T=11$$

يتبين من هذه المعادلة عدم وجود أي ترابط بين إنتاج قطاع الصيد البحري و حجم القروض المصرفية الموجهة إلى هذا القطاع خلال الفترة 1990-2000. و يعود ذلك إلى اعتماد الشركات العاملة في هذا القطاع على التمويل الخارجي بشكل رئيسي.

4-العلاقة بين قطاع الخدمات و القروض المصرفية:

$$PIBSER = -12870.93 + 2.976939 \times CREDSER$$

$$T \quad (1.20) \quad (5.18)$$

$$R^2=0.75$$

$$T= 11$$

على عكس سلوك القطاعات السابقة، يظهر قطاع الخدمات ترابطا جليا بين مستوى الانتاج فيه من جهة وبين حجم القروض المصرفية المخصصة له. فمن العلاقة أعلاه، نلاحظ ان نسبة 75% من التغير في انتاج قطاع الخدمات مردها إلى القروض التي وجهت إلى هذا القطاع.

5-العلاقة بين الناتج الاجمالي الخام و إجمالي القروض المصرفية:

$$PIB = 197811.7 - 1.934992 \times TOTCRED$$

$$T \quad (23.39) \quad (-8.22)$$

$$R^2 = 0.88$$

$$T=11$$

يتبين من النموذج أعلاه، أن هناك تجاوبا قويا بين الناتج الإجمالي الخام في موريتانيا و بين القروض الداخلية التي قدمها النظام المصرفي هناك.

6-العلاقة بين إجمالي الإستثمارات و إجمالي القروض المصرفية:

$$INVEST = 26860.47 + 0.186366 \times TOTCRED$$

$$T \quad (34.2) \quad (8.2)$$

$$R^2=0.90$$

$$T=10$$

كانت القروض المصرفية من أهم مصادر تمويل الإستثمارات خلال الفترة المدروسة، و هذا ما يظهره الترابط القوي بين حجم القروض من جهة و بين الاستثمارات التي قيم بها خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني: آفاق سوق مالية موريتانية

نتناول في هذا المبحث آفاق تطور الاقتصاد الموريتاني من خلال الإصلاحات التي قيم بها (المطلب الأول)، إضافة إلى ظروف الاستثمار و القوانين التي تم سنها في هذا المجال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حصيلة الإصلاحات

تمكنت موريتانيا من تسجيل نتائج مشجعة نسبيا، و إن كانت في الغالب دون المستوى المطلوب، من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية الكلية والقطاعية 1998-2000. فقد بلغت نسبة النمو الحقيقي 4.3% في المتوسط بين 1998 و 2000 كما أن نمو الناتج الداخلي الحقيقي وصل إلى حدود 5.6% سنة 2001، هذا مع التحفظ على هذه الأرقام التي تصدرها الجهات الرسمية في غياب هيئات مستقلة باستطاعتها إعطاء معلومات أكثر موضوعية.

وعلى مستوى العمليات المالية المدعمة للدولة، فقد أتاحت مواصلة سياسة تقويم المالية العامة تحقيق فائض مالي في حدود 3.2 مليار أوقية في المتوسط سنويا خلال السنوات الثلاثة الماضية، و يعزى هذا التحسن في الغالب إلى تحسن أداء جهاز تحصيل الضرائب و الرسوم الجمركية.

وعلى الصعيد الخارجي، تم تحقيق تقدم كبير على طريق تحسين رصيد المعاملات الجارية الذي حقق فائضا قدره 0.8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000، رغم وضعية دولية صعبة ومديونية مفرطة. كما تحسنت بشكل ملحوظ وضعية احتياطات الصرف، حيث بلغ معدل تغطية الواردات من السلع والخدمات 7 أشهر سنة 2000، مقابل 4.4 أشهر سنة 1998.

وقد ارتفع الإنفاق برسم مشاريع الاستثمارات العمومية من 16.3 مليار أوقية سنة 1998 إلى حوالي 24 مليار أوقية سنة 2000، الأمر الذي يعكس تحسنا ملحوظا في القدرة الوطنية في مجال تعبئة وامتناص التمويلات الخارجية، و تجدر الإشارة هنا إلى أن مردودية التمويلات الخارجية ظلت ضعيفة بسبب سوء التسيير وضعف الجهاز الرقابي. ورافق هذا الأداء الاقتصادي الكلي تحسن ملموس في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة. ذلك أن الجهودات المقام بها تم دعمها عن طريق زيادة الإنفاق المخصص للقطاعات الاجتماعية. وقد عرف النفاذ إلى الماء الشروب كذلك تحسنا معتبرا سواء في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي . كما تم إعداد أطر للإنفاق المتوسط المدى في قطاعات التهذيب والصحة.

وقد تمكنت موريتانيا بفضل هذا التحسن، و إن كان لا يزال ضعيفا، من التأهل للاستفادة من المبادرة المعززة لتقليص ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وعلى الصعيد القطاعي. تعلق الإصلاحات أساسا بتبني استراتيجيات لتنمية قطاعات التنمية الريفية والصيد و التهذيب و قطاع التمويلات الصغيرة، حيث استفاد 17000 مواطن من القروض الصغيرة

التي قدمتها صناديق الادخار و القرض والتي بلغت حتى نهاية 2004 ما يقارب 3.600.000.000 أوقية(حوالي 1.200.000.000 د.ج.). أضيف إلى ذلك إعداد بيانات سياسة التنمية في مجالات الزراعة المروية والماء والطاقة والقطاع المنجمي والقطاع الحضري.

وبخصوص برنامج خوصصة المؤسسات العمومية الذي تنفذه الحكومة، و بعد أن تخلت الدولة عن القطاع المصرفي برمته، استهدف برنامج الخوصصة من جديد كلا من الخطوط الجوية الموريتانية(15% من رأس مالها أصبح بحوزة مستثمر فرنسي، 70% لمؤسسات خاصة موريتانية) ، و الموريتانية للاتصالات(54% من رأس مالها أصبح مملوكا لاتصالات المغرب) والشركة الوطنية للمياه والكهرباء(لم يتحدد بعد توزيع رأس مالها).

وفي إطار برنامج عصرنة الإدارة، قامت الحكومة بإعادة هيكلة الإدارات الاقتصادية والمالية الرئيسية: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة المعادن والصناعة، وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة والبنك المركزي الموريتاني، و إدخال نظام المقصدة الأوتوماتيكي بين البنوك(2005)، و نظام التسديد الإلكتروني .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بوشر بإصلاح الوظيفة العمومية، كما يجري تنفيذ برنامج وطني في مجال الحكم الرشيد¹⁸⁹.

الجدول رقم (69): موجز لأهم المؤشرات في الاقتصاد الموريتاني (1985-2001) بالأسعار الجارية. (القيمة بملايين الأوقية)

البيان	متوسط	متوسط	متوسط	1997
	1988-1985	1991-1989	1996-1992	
I- معدل النمو السنوي للقطاعات (بالأسعار الجارية)				
- الزراعة	34,1%	(0,4%)	7,6%	(-2%)
- الثروة الحيوانية	24,2%	4,2%	4,2%	5%
- الصيد التقليدي	34,8%	6,3%	20,6%	5,1%
- المعادن	(-1,7)%	33,6%	7,8%	31,3%
- الصناعة التحويلية	21,4%	1,5%	3,9%	(-15,6)%
- الصيد الصناعي	29,3%	(-1)%	3,5%	(-13,6)%
				(%)

¹⁸⁹ Site officiel du Gouvernement, www.mauritania.mr; www.maed.mr

II- النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي				
- الزراعة	%5,2	%4,4	%5,3	%4,7
- الثروة الحيوانية	%19,1	%21,3	%16,2	%15,5
- الصيد التقليدي	%1,1	%1	%1,9	%2
- المعادن	%8,8	%11,9	%11	%13,1
- الصناعة التحويلية	%11,4	%9,8	%10,2	%8,2
- الصيد الصناعي	%7,9	%5,8	%5,9	%4,9
III- رصيد الميزان التجاري	3130	4234	10905	3052
- الصادرات السلعية (فوب)	30222	35095	58025	67965
- الواردات السلعية (فوب)	27092	30861	47120	64913
IV- الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي	%52,3	%45,3	%47,4	%53,6
V- الواردات/الناتج المحلي الإجمالي	%72,0	%56,7	%54	%62,8
VI- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	%11,6	%7,5	%8,8	%5,6
VII- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	63155	84233	136375	155901

تابع الجدول السابق

البيان	1998	1999	2000
I- معدل النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية			
- الزراعة	%7,6	%7,6	%7,6
- الثروة الحيوانية	%7,3	%7,5	%7,7
- الصيد التقليدي	%8	%8,2	%8,2
- المعادن	%4,5	%5,6	%54,5
- الصناعة التحويلية	%5,6	%5,7	%6,3
- الصيد الصناعي	%5	%5	%5
II- النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
- الزراعة	%4,8	%4,8	%4,5
- الثروة الحيوانية	%15,5	%15,6	%14,7
- الصيد التقليدي	%2	%2	%1,9
- الصناعة المعادن	%12,8	%12,6	%17

- الصناعة التحويلية	8,1%	8%	7,4%
- الصيد الصناعي	4,8%	4,7%	4,3%
III- رصيد الميزان التجاري	(-11442)	(-20453)	(-17117)
- الصادرات	71283	74739	112317
- الواردات	82725	95192	129434
IV- الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي	52,3%	51,3%	75,6%
V- الواردات/الناتج المحلي الإجمالي	71,9%	77%	88,1%
VI- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)	6,9%	7%	14,7%
VII- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (الأسعار الجارية)	166609	178306	204487

Source : Stratégie de développement (1998-2001), Partenariat Etat-Secteur Privé pour une croissance Forte et durable.

يتبين من خلال الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي قد استمر بشكل عام بالنمو خلال الفترة (1985-2000)، وبشكل خاص فقد ازداد هذا الناتج بنسبة 7,5% خلال الفترة (1989-1991)، حيث ارتفع من 63155 مليون أوقية في الفترة (1985-1988م) إلى 84233 مليون أوقية في الفترة (1989-1991م) وهي الفترة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعته موريتانيا. وقد يعزى هذا الارتفاع والنمو إلى النجاح النسبي لبرامج الإصلاح الهيكلي من جهة، وإلى ازدهار قطاع المعادن وخاصة معدن الحديد الذي شهد تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترات من جهة ثانية، فقد ارتفع معدل نمو هذا القطاع المعدني من (-1,7%) (1985-1988) إلى 33,6% في الفترة (1989-1991) محققا بذلك زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8,8% إلى 11,9% في الفترة (1989-1991م).

كما يلاحظ كذلك من الجدول زيادة الفائض في الميزان التجاري من 3130 مليون أوقية في الفترة (1985-1988م) إلى 4234 مليون أوقية في الفترة (1989-1991م) وذلك راجع إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية على الواردات السلعية، حيث ارتفعت من 30222 مليون أوقية (1985-1988م) إلى 35,95 مليون أوقية (1989-1991م) ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن أسعار المنتجات السمكية -*المصدرة- في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر الطن الواحد في المتوسط من 511,25 دولار أمريكي في الفترة (1985-1988) إلى 724,3 دولار (1989-1991م)، وكذلك الشيء بالنسبة لصادرات الحديد حيث ارتفعت أسعارها في المتوسط -هي الأخرى- من 15,25 دولار أمريكي للطن إلى 19,3 دولار في نفس الفترات السابقة الذكر، هذا بالإضافة إلى زيادة الكميات المصدرة من الأسماك والحديد.

وعموما يلاحظ أن هذا التحسن في الناتج المحلي الإجمالي وفي رصيد الميزان التجاري يعود إلى

الأولوية التي أعطتها الحكومة الموريتانية للقطاعات التصديرية وخاصة قطاعي السمك والحديد- في خضم برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الحكومة من 1985 حتى 1991م على مرحلتين.

المطلب الثاني: قوانين الاستثمار في موريتانيا

تمت صياغة أول قانون ينظم الاستثمار في موريتانيا، القانون رقم : 76/249، و ذلك بتاريخ 16 أكتوبر 1976م، وبعده جاء الأمر القانوني رقم : 79/046 الصادر بتاريخ 16 مارس 1979م، والقاضي بقانون الاستثمار والذي ينص على إلغاء أحكام القانون رقم 249 لسنة 1976م، إلى أن جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات، فسنت البلاد الأمر القانوني رقم : 89/013 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989م، والذي ينص على إلغاء الأمر القانوني 046 لسنة 1979 ويحل محله¹⁹⁰.

ينص هذا الأمر القانوني على تحديد الإطار والظروف التي تتم فيها الاستثمارات في موريتانيا، والضمانات التي يستفيد منها المستثمرون، والتشجيعات الممنوحة للذين يساهمون في إنجاز هذه الاستثمارات وفقا للحاجيات الضرورية لتنمية وتطوير القطاعات التصديرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

1-2. مجالات الاستثمار التي ينطبق عليها القانون رقم 79/013

يطبق هذا القانون على المقاولات ذات الطابع الصناعي التصديري التالية:

أ- أنشطة الإنتاج الصناعية و التحولية والاستخراجية للمواد المعدنية.

ب- مقاولات الزراعات الصناعية التي تضمن مرحلة تحويل المنتجات وتكيفها حتى تصبح قادرة على المنافسة الخارجية.

ج- مقاولات تجارية لتصدير المواد المصنوعة محليا.

د- أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة والصيد والزراعة.

هذا بالإضافة إلى بقية المقاولات المرتبطة بتحقيق التنمية الوطنية، ويعني لفظ مقولة حسب مدلول هذا القانون. " كل كيان اقتصادي يزاول نشاطا داخلا في أحد المجالات المنصوص عليها آنفا، عن طريق مؤسسة أو شركة تستجيب لترتيبات القوانين والنظم الموريتانية المعمول بها، وخاصة تلك التي تحدد القواعد الجبائية المحاسبية لهذه الأنشطة¹⁹¹

¹⁹⁰ - تشريعات الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية - سنة 1989 ص: 9

¹⁹¹ - الجريدة الرسمية الموريتانية ، فبراير سنة 1989 ، ص : 7 .

ويمكن أن تكون المقاوله ذات رؤوس أموال موريتانية أو أجنبية أو مختلطة، ويعامل الأشخاص الطبيعيون والإعتباريون الأجانب معاملة مماثلة لتلك التي يعامل بها الأشخاص الموريتانيون، ولكل مقاوله قائمة بصورة شرعية في موريتانيا الحرية في استيراد كافة المواد الضرورية لنشاطها وتصدير منتجاتها وتحديد سياسة إنتاجها وتسويق منتجاتها وتشغيل عمالها واختيار عملائها ومورديها وتحديد أسعارها، شريطة احترام القوانين والنظم المعمول بها في موريتانيا. وتضمن موريتانيا لكل مقاوله مقامة على تربها المزييتين التاليين:

- الحصول من البنك المركزي الموريتاني على العملات الصعبة، من أجل تسديد القروض المتعاقد عليها في الخارج، والتي هي موضوع استثمار في البلاد.
- الحصول من البنك المركزي على العملات الصعبة من أجل استيراد المواد الأولية وجميع المشتريات الأخرى الضرورية لتسيير المقاوله.

2-2. أنظمة الامتياز في القانون رقم 89/013

لقد نص قانون الاستثمار هذا على نظامين للامتياز هما: نظم المقاولات ذات الأولوية، ونظام اتفاقيات التأسيس أو الإقامة، ويمكن أن تستفيد من هذين النظامين المقاولات التي تزاوّل نشاطا داخلا في مجال تطبيق القانون، عن طريق تأسيس نشاط أو توسيع أو تطوير نشاط قائم، كذلك يجب أن تكون أنشطة المقاولات المنقولة في هذين النظامين مساهمة في إنجاز هدف أو أكثر من بين الأهداف ذات الأولوية المحددة وفقا لمتطلبات التنمية وفي تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة تصدير منتجاتها إلى الخارج.

ويجب أن يتضمن طلب الاعتماد في هذين النظامين التزام المقاوله المعنية بإعطاء الأولوية في استعمال المواد الأولية والمنتجات والخدمات الموريتانية، إذا كانت متوفرة بشروط السعر ومواعيد التسليم والمواصفات المتطابقة مع غيرها من المواد من أصل أجنبي، كذلك يجب عليها أن تضمن تكوين الأطر والوكلاء المهرة واليد العاملة الموريتانية وتشغيلها من البطالة¹⁹².

وبشكل عام يتميز قانون الاستثمار في موريتانيا، ببعض المزايا المهمة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التصديرية خاصة قطاع الصيد البحري والشركة الوطنية للصناعة والمعادن. ولعل أهم تلك المزايا هو عدم رجعية

¹⁹²- تشريعات الاستثمار - مرجع سابق الذكر، ص 11

القانون، الشيء الذي يضمن استقرار النظام الذي على أساسه يتخذ المستثمرين قراراتهم، بالإضافة إلى إمكانية استفادتهم من أي تحسينات قد تطرأ على النظام الجبائي، كذلك ضمان الحصول على العملة الصعبة من البنك المركزي الموريتاني وحرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، تعتبر مسائل ذات أهمية في هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية، أضف إلى ذلك أهمية التفرقة التي أقامها قانون الاستثمار هذا في موريتانيا بين المزايا الممنوحة للمستثمرين تبعاً لمناطق الاستثمار والتي تعبر نقطة جوهرية ومهمة من أجل زيادة الاستثمار في المناطق التي لا تزال محرومة. ورغم اتساع المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار في موريتانيا، إلا أن المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، لم يستجيبوا لها حتى نهاية عقد التسعينات بالصورة المرضية لعدة أسباب من أهمها عدم وجود بنية تحتية من طرق معبدة ومواصلات، ترفع من ربحية هذه الاستثمارات وتقلل من تكلفتها. و يلاحظ تحسن في السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث استقبلت البلاد عدة استثمارات أجنبية في مجالات الاتصالات، و الصناعات الغذائية، و الصناعات الاستخراجية و على رأسها البترول والغاز.. الخ.

2-3: القانون الجاري رقم: 2002/03

و أخير جاء قانون الاستثمارات رقم 2002/03، الصادر بتاريخ 20 يناير 2002 و الذي طال انتظاره. و يندرج القانون الأخير في سياق التطهير الاقتصادي الذي يتخذ من رفع معدل النمو إلى 7% بحلول 2006 هدفاً له، من خلال -من بين أمور أخرى- اسهام الاستثمارات الأجنبية أو المختلطة في تحقيق ذلك، كما أنه يأتي ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الساري المفعول حالياً، و الذي يسعى إلى تحقيق أهداف نذكر منها¹⁹³:

- تسريع النمو الاقتصادي مع تحسين تنافسية الاقتصاد و تخفيف مخاطر تعرضه للصدمات الخارجية

- تنمية المصادر البشرية و النفاذ إلى البنى التحتية الاجتماعية الأساسية

- التنمية المؤسسية المعتمدة على الحكم الرشيد و على أكبر مشاركة للأطراف المعنية

كما يهدف إلى إعطاء العملة المحلية صفة قابلية التحويل في السوق الدولية، الشيء الذي يحتم على الدولة أن توجه الإقتصاد إلى النشاطات المدرة للعملة الصعبة اللازمة للإنعاش

¹⁹³ وثائق وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية و الموقع www.maed.mr

و يجدر التنبيه إلى أن هذا القانون الجديد ألغى نظام المؤسسات ذات الأولوية التي كان العمل جاريا بها وفق القانون السابق.

ومع أن القانون الجديد تضمن الكثير مما ما ورد في القانون السابق، إلا أنه أضاف التركيز على أمور ذات أهمية قصوى للاقتصاد الوطني، و منها تشجيع النشاطات الاقتصادية العاملة في قطاع التصدير، و خلق نظام استثنائي ل "النقاط الحرة" و "تشجيع التصدير"، الأمر الذي من شأنه ان يترك أثرا إيجابيا على الميزات التجاري. و يتضمن القانون الاستثماري الجديد تسهيلات كبيرة بخصوص ظروف الاستثمار. و في ضوء تحرير التبادلات الدولية، يبدو أن نظام الاستثمارات الجديد يبدو بناءا جدا من حيث المحتوى النظري، و يعود للمستقبل الحكم على نتائج تطبيقه.

الختام

لا يزال الاقتصاد الموريتاني يعاني من نقص في التمويل وضعف دور الأسواق المالية في ذلك التمويل، رغم التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة.

و يرى المنتبع لتمويل هذا الاقتصاد، أن هناك نية للخروج بالبلاد من اقتصاد دين إلى اقتصاد السوق المالي، خاصة إذا علمنا أن اقتصاد موريتانيا كان يعتبر اقتصاد دين بمعنى الكلمة قبل السياسة النقدية التي طبقت في ظل برنامج التصحيح الهيكلي. إذ يلاحظ بقاء سعر الفائدة في مستوى اصطناعي ضعيف، ويبرر ذلك بهدف العمل على مساعدة الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، هذا إضافة إلى ضعف الادخار الداخلي للبلاد.

كما يتضح ذلك جليا من خلال ديون البنك المركزي على البنوك الأولية في فترة ما قبل برامج التصحيح أو السياسة النقدية الجديدة، وذلك ما يوضحه مدى اعتماد تلك البنوك على إعادة التمويل من طرف البنك المركزي.

لعب إنشاء السوق النقدي دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية، و عززه إنشاء سوق خاص بسندات الخزينة يهدف إلى الحصول على عامل مكافئ لفائض السيولة المصرفية، وإن كانت هذه الأسواق المالية ما زالت ضعيفة فإنها تلعب دورا مهما في التمويل، وفي انتقال البلاد تدريجيا من اقتصاد الدين إلى اقتصاد السوق المالي.

و بصدد الإصلاحات التي أدخلت على الاقتصاد الموريتاني، و التي من شأنها تحسين أدائه بالرغم مما صاحبها من آثار سلبية خصوصا على المستوى الاجتماعي، نذكر ما يلي:

- إصلاح الإطار القانوني و المؤسسي، حيث تمت المصادقة على أمر قانوني يحدد الإطار القانوني للمؤسسات العمومية و يوضح علاقة الدولة بها. و استهدفت هذه النصوص تكريس الشفافية في التسيير و زيادة المر دودية. وفي هذا السياق يأتي أيضا القانون 95/011 الذي يشكل الإطار القانوني لمهمة رقابة البنك المركزي على البنوك الأولية، من خلال تحديد قواعد الحيطة والحذر و قواعد تسيير المخاطر.

يضاف إلى ذلك قانون الاستثمار الجديد 2002/03 الذي يعطي امتيازات و محفزات من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية و إعطاء دفع قوي للمستثمرين المحليين، خاصة منهم العاملين في قطاعات التصدير.

- الإجراءات المتعلقة بالتطهير المالي للقطاع العام، و التي تمثلت في دفع الدولة لمستحقات المؤسسات العمومية، و لهذا الغرض حصلت الحكومة، من شركائها في التنمية، على تمويل برنامج مهمته إصلاح قطاع المؤسسات العمومية.

- بعد إتمام العمليات المتعلقة بالتطهير المالي. بدأت عمليات الخصخصة، وكان من أقدمها ما طال المؤسسات المصرفية بعد إجراء عملية التطهير عليها، حيث نتج عنها قيام منظومة مصرفية حديثة و

قابلة للحياة في جو تنافسي. يضاف إلى هذا قيام البنك المركزي بإصلاحات جذرية لأدوات السياسة النقدية، فأصبحت معدلات الفائدة تحدد بحرية من قبل البنوك الوسيطة. كما تم أيضا في إطار التخصصية، تخلي الدولة لصالح القطاع الخاص الوطني و الأجنبي - عن مؤسسات عدة كالاتصالات و النقل الجوي و الكهرباء و غيرها، بغية رفع مستوى جودة هذه المؤسسات من جهة، و تخفيض عجز الموازنة العامة من جهة أخرى، وتخفيض اللجوء إلى المديونية الخارجية من جهة ثالثة. -تطوير الوساطة المالية المصغرة، من خلال تحفيز ذوي الدخل المحدودة على تعبئة المدخرات، و ذلك بواسطة إنشاء صناديق للادخار و القرض، نجحت في جمع مدخرات كبيرة تجاوزت التوقعات.

يتطور الاقتصاد الموريتاني بشكل قليل الارتباط بالسوق المالية المتمثلة في النظام المصرفي، كما أظهرته الدراسة العملية، الأمر الذي يتطلب جملة من الإجراءات من شأنها تعزيز فعالية المؤسسات المصرفية في مجال تعبئة المدخرات و تنمية الوعي الادخاري لدى المواطن الموريتاني، و تنشيط المؤسسات الإنتاجية.

كما أن هذا الاقتصاد، كغيره من الاقتصاديات، ينشط في محيط يتميز بالعولمة، و بوجود كميات هائلة من الأموال تجوب العالم، بحثا عن بيئات تمتاز بالمرونة، و توفر لها أكبر مكافأة في ظل أمن؛ مما يحتم أخذ هذه الظاهرة عنى محمل الجد و إدراج مقتضياتها في مختلف القرارات الاقتصادية التي يراد اتخاذها. و مع حتمية التأثر بالعولمة، فإنه من الضروري بمكان تنسيق السياسات المالية و النقدية و تكيفها مع هذا الواقع، بشكل يضمن استفادة الاقتصاد مما توفره العولمة من فرص، أو على الأقل الحد من تأثيراتها السلبية متى أمكن ذلك.

و خلال هذا البحث تم الحصول على نتائج مكنت من وضع مجموعة من المقترحات في شكل توصيات.

أولاً: النتائج

في ضوء ما تم تناوله عبر الفصول المختلفة التي انطوت عليها الرسالة، والذي تمحور حول مدى الدور الذي يجب أن تلعبه الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يمكن استخلاص بعض النقاط الهامة التي برزت من صميم هذا الموضوع، نذكر منها:

1- كان موضوع التمويل من أهم المواضيع التي تناولها الفكر الاقتصادي بما يستحقه من اهتمام، و ذلك باعتباره حجر الزاوية في إحداث أية تنمية اقتصادية.

2- أن دولة صغيرة بحجم موريتانيا، تملك مخزونا هائلا من الإمكانيات الاقتصادية المتمثلة في الثروات الطبيعية و المساحات الزراعية، لا زالت تعد ضمن الدول الفقيرة، فإنه يجب عليها

اتخاذ تدابير على مستوى سياساتها المالية و النقدية، و تزيد من فعالية نظامها المالي كي ترفع من مردودية قطاعاتها الإنتاجية.

- 3- أن عقد الثمانينات من القرن الماضي عرف تطبيق مجموعة من السياسات الليبرالية تحت مسمى سياسات التثبيت و التصحيح الهيكلي التي نصت على تحقيق النقاط المهمة التالية:
- إدارة الطلب الكلي عن طريق الحد من عجز الموازنة العامة و إتباع سياسة نقدية و ائتمانية انكماشية،
 - زيادة العرض الكلي عن طريق السياسات ذات التأثير المباشر في تخصيص الموارد مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

4- كما يلاحظ كذلك أن النظام المصرفي الموريتاني -الذي استقل عن الاتحاد النقدي الإفريقي منذ سنة 1973- قد قارب بلوغ مرحلة النضج بعض مخاض عسير، تتالت خلاله سياسات إصلاح استهدفته في وقت مبكر. و مع ذلك لم يلعب الدور المنوط به على أكمل وجه.

5- أسواق رؤوس الأموال في موريتانيا تقتصر على السوق النقدي قصير الأجل، ولم توجد بعد إجراءات عملية (تشريعات مثلا) في سبيل إنشاء سوق للأوراق المالية، ما عدا تصريحات على ألسنة بعض المسؤولين.

6- أنه بواسطة الدراسة العملية التي استهدفت قياس أثر القروض المصرفية في دفع التنمية الاقتصادية، تم الحصول على نتائج من واقع التحليل لعلاقات الارتباط بين المتغيرات المدروسة على النحو التالي:

- أن هناك بصفة عامة علاقة ارتباط قوية موجبة بين الناتج الداخلي الخام و مجمل القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة المدروسة.
- و يشكل تفصيلي، تبين أن ثمة قطاعات تظهر ارتباطا أكثر من غيرها، مما يوضح محدودية نطاق تدخل النظام البنكي الموريتاني في القطاعات الإنتاجية،، خصوصا في الفترات الأولى من الإصلاح المصرفي.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات، التي إذا ما اعتبرت قد تؤدي إلى أن يلعب النظام المالي الموريتاني دورا رياديا في مضمار التنمية وبالتالي يؤدي إلى خلق سوق حقيقي لرؤوس الأموال. و هذه المقترحات هي على النحو التالي:

- 1- تنمية الوعي الادخاري لدى الجمهور بصفة عامة و لدى أصحاب الفوائض بصفة خاصة، و تنمية الثقة بين الجمهور وبين النظام المصرفي.
- 2- وضع التشريعات اللازمة لإنشاء سوق لرؤوس الأموال في موريتانيا من شأنها تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في الأوراق المالية، و تقع مهمة تنشيط هذه الأسواق بالدرجة الأولى على السلطات

النقدية، إذ لا بد من بذل جهود مضمّنية في هذا المجال، و سن القوانين التي من شأنها تعزيز دور هذه الأسواق المالية في تعبئة الادخار.

3- أخذ البعد الثقافي و العقدي للموريتانيين في الاعتبار، حيث إن الكثير منهم يرى أنه يحب الامتناع عن التعامل مع البنوك الربوية، وهذا ما يفسر وجود رؤوس أموال كبيرة خارج النظام المصرفي، و يفسر كذلك لجوء العديد من البنوك إلى فتح شباك خاص بالتعاملات بالصيغ التمويلية الإسلامية.

4-تأطير القطاع الخاص قليل الخبرة، حتى يتمكن من النهوض و النضج.

5-تأهيل المنظومة القضائية و تكريس استقلاليتها حتى يعطي ذلك ضمانات أكثر للمستثمرين خصوصاً الأجانب.

6-وعلى السلطات النقدية أن تتخذ سياسة واضحة في قضية الفجوات التمويلية الملاحظة في الاقتصاد الموريتاني. فلا بدّ في هذا المضمار من المساهمة أيضاً في تطوير قنوات إدخارية خارج النطاق المصرفي المباشر، خاصة بالنسبة إلى ما يسمى " الادخار المؤسساتي"، أي ما تحصله شركات الضمان ومؤسسات التقاعد العائدة إلى القطاع العام والخاص أو ما يمكن أن تحصله صناديق استثمار أكانت مملوكة من المصارف أو من شركات مالية، الشيء الذي يسمح للبنوك مستقبلاً بأن تتداول السيولة فيما بينها، وكذلك تحصل عليها من المؤسسات المالية الأخرى بإصدار أوراق مالية لأجل وبلغ يتم تحديده حسب القانون وسعر فائدة يمثل مكافأة يحدد وبحرية وقت الإصدار.

وبهذا تكون السلطات النقدية ترغب في إزالة الحواجز عن سوق الأموال قصيرة الأجل وذلك بهدف القيام بسوق مالي موحد، يؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء سوق للقيم المنقولة.

7-و أخيراً منح البنك المركزي استقلالية كافية تمكنه من ممارسة وظائفه بعيداً عن التقلبات السياسية، مما يعطي مصداقية أكبر للسياسة النقدية.

فهرسة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مصادر التمويل	13
2	التوازن في سوق السلع	14
3	بنية الاستهلاك في الجزائر 1969-1977	15
4	تطور الترابط القروض و الكتلة النقدية لبعض الدول المتقدمة	23
5	دورة تدفق الأموال	66
6	الودائع في البنوك التجارية الكندية	71
7	مهام البنوك الإسلامية	77
8	تطور الاصدارات الحكومية الفرنسية في السوق الداخلية	96
9	تطور أعداد العاملين بالوظيفة العمومية	110
10	تطور قيمة الصادرات، منذ بداية الإصلاحات الهيكلية.	112
11	مقارنة الصيد التقليدي و الصناعي	113
12	تطور نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج الداخلي الخام	116
13	التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد	118
14	تطور نشاطات القرض الزراعي	120
15	تطور الانتاج الزراعي.	121
16	تطور الثرة الحيوانية (الماعز و البقر)	123
17	تطور حركة النقل الجوي في السنوات الأخيرة 1995-2001	124
18	أصول البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة (1989-2001) (بملايين الأوقية)	130
19	أصول مجموع البنوك التجارية خلال الفترة (1989-2001) (املايين الأوقية)	134
20	تطور ميزان المدفوعات.	136
21	الدعم العمومي للتنمية في موريتانيا للفترة 1998-2002	173

فهرسة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	تطور معدلات الادخار العائلي في فرنسا	1
17	نسبة الادخار العام من الناتج الداخلي الخام و تطور تلك النسبة، لمجموعة من الدول	2
20	تطور الاقتطاعات الإجبارية في بعض الدول المتقدمة	3
22	العلاقة بين تطور القروض البنكية و الكتلة النقدية لبعض الدول المتقدمة	4
32	عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية	5
33	العناصر العامة للتنمية	6
37	حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية	7
57	شروط تعيين رؤساء البنوك المركزية للبلدان المتقدمة	8
57	شروط مزاولة رؤساء البنوك المركزية لعملهم في الدول المتقدمة	9
78	انتشار البنوك الإسلامية (أواخر التسعينات من القرن الماضي)	10
103	المؤشرات الاقتصادية القطرية	11
108	تطور توزيع السكان حسب الوسط:	12
113	تطور أعداد السفن والقوارب العاملة في الأسطول البحري الموريتاني	13
114	الأسواق الرئيسية المستوردة لصادرات الأسماك (الكمية بالأطنان) والقيمة بآلاف الدولارات	14
117	تشكيلة رأس مال شركة (SNIM)	15
117	الاحتياطات المؤكدة من المعدن الخام في المقالع المعدنية بكدية الجل بشمال موريتانيا	16
118	صادرات شركة اسنيم	17
124	تطور قطاع النقل	18
127	معلومات عن النظام البنكي في سنة 1985	19

فهرسة الجداول

128	إجراءات الإصلاح النقدي	20
131	المؤسسات المصرفية الموريتانية الحالية	21
135	مجموع الودائع لدى البنوك التجارية (1989-2001) (القيمة بملايين الأوقية)	22
136	أرقام التجارة الخارجية بمليارات الأوقية	23
138-139	الإيرادات الجبائية	24
139	الإيرادات غير الجبائية	25
140	الإيرادات الجمركية	26
141	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1973-1985 (بمليون أوقية)	27
143	مشاركة الحسابات الخاصة للخزينة في التمويل خلال الفترة 1970-1977 (بمليون أوقية)	28
147	بعض القروض التي منحتها المصارف في موريتانيا خلال 1965-1972 (بملايين الأوقية)	29
148	القروض الإجمالية حسب القطاعات الاقتصادية، المعدل السني يونيو 1973، يونيو 1975 (بمليون أوقية وبالنسبة المئوية)	30
148	توزيع القروض على مختلف القطاعات الاقتصادية (بمليون الأوقية و %) يونيو 1984 - يونيو 1985	31
149	تطور القروض حسب أجل استحقاقها	32
150	تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها بمليون أوقية (1973-1984)	33
151	تطور بعض أصول البنك المركزي بين (1978-1985) بمليون أوقية	34
152	تطور النقود الائتمانية خارج البنوك والخزينة بين (1973-1984) بمليون أوقية.	35
152	تطور الودائع تحت الطلب بين (1973-1984) بمليون أوقية	36

فهرسة الجداول

170	تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها من 1985 إلى 1993 بمليون أوقية. (الأرقام لنهاية الفترة)	51
170	نسبة سيولة الاقتصاد خلال الفترة 1992-85 ب(%)	52
171	تزايد المديونية الخارجية لموريتانيا من 1986 إلى 1990 بمليون دولار أمريكي	53
174	بوضوح دور مصادر التمويل الخارجي في تمويل الاستثمارات الحكومية وشبه الحكومية خلال الفترة (1987-1992) بمليون أوقية.	54
174	مصادر التمويل للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1994-1996 بمليون أوقية	55
177	معدلات النمو الحقيقي و التضخم	56
178	الناتج الداخلي الخام	57
178	أسعار الفائدة	58
179	اسعار صرف الأوقية :	59
179	توزيع القروض المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية	60
180	جدول رقم 61: الإيداع المالي	61
180	أصول البنوك الوسيطة	62
181	الإصدار النقدي	63
181	الكتلة النقدية	64
181	مقابلات النظام النقدي	65
182	تطورت للإيرادات الجبائية و الضغط الجبائي	66
182	المستوى العام للأسعار	67
182	حجم الاستثمارات بملايين الأوقيات	68
187-188-189	موجز لأهم المؤشرات في الاقتصاد الموريتاني (1985-2001) بالأسعار الجارية. (القيمة بملايين الأوقية)	69

المراجع

أولاً: الكتب

1- باللغة العربية

عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1972..
حسين الصغير، دروس في الملية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001،
ضياء مجدي الوسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، دم.ج..، 1994،
مالكولم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص : 12
عبد الغفار حنفي، رسمية قريبا قصص، الأسواق و المؤسسات المالية، 1999، مركز الإسكندرية للكتاب،
عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، مرجع سابق،
جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة - الجزء 1 ص 12، دار هومة، ط1. 2002 .
منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998،
الطبيب داودي، تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي. رسالة ماجستير 1990، الجزائر .
ترجمة د/ طه عبد الله Malcolm Gillis, dwighth. Perkins, Economics of development ،منظور وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية
طه عبد الله منصور، التنمية الاقتصادية، مرجعه سابق..

صباحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية، الاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية .
بوشامة مدخل في الاقتصاد العام دار العرب للنشر و التوزيع الطبعة الثانية الجزء الأول .
طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، 2000 .
جبل سالم، الزيداني السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة و النشر، 1999
أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، 2001،
م. إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الدلتا، الطبعة الثالثة، 2002،
د/ جبار محفوظ البورصة و موقفها أسواق العمليات المالية، جزء 1، الطبعة الأولى، دار هومة - 2002،
محمد كمال خليل، الحمزاوي، إقتصاديات الإنتمان المصرفي
محمد شيخون، المصارف الاسلامية، دراسة في تقويم المشروعات الدينية و الدور الاقتصادي و السياسي
د. فريد ، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة ش الجامعة، 1999 [1]
جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة. البورصة 1، دار هومة، 2002 -
حسين هاني، الأسواق المالية، دار الكندي، 2002 -
هوشيار، معروف، الاستثمارات و الاسواق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، 2003، عمان

محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة
عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25-28 ماي 2003، سطيف،
[1] خوني رابح، حساني رقية، أفتق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25-28 ماي 2003، سطيف، ص. 16-18
محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعية الدينية و الدور الاقتصادي و السياسي
مايكل ابدجمان، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ، 1999، البياض

ب- باللغة الأجنبية

Alain-Ch&Ahmed Silem, lexique de gestion, 5e edit.DALLOZ,
B.Bernier et yres Simon, Initiation à la macroéconomie, Dunod, 8° ed,
Douglas, Breen Wald, ed. Encyclopédie économique, Economica, 1984
YVES Bernard JEAN CLAVDE colli, Dictionnaire économique et financier, 5° édition, Edetion de SEUIL.
GUY CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers, ECONOMICA, France
Olivier Pican, La Bourse, Delmas, 14 ^{ème} éd.

Mohamed Tahar RAJHI, Gestion financière, Ed.RAJHI, 1°ed, 2000

JACQUES TEULIE,PATRICK TOPSACALIAN, Finance, Vuiber, 2°ed, France

Jean Laurent Viviani, gestion de porte feuille, DUNDO,

Jack C. Francis, Investisment Analysis and Management, N.Y. Mc Coraw-Hill
co. 1999.

Philippe SPIESER, Information économique et Marchés financiers, Economica,
Paris.

Messaoud Boualem TAFIANI, Les assurances en Algérie, OPU

Guy CAUDAMINE, Jean MONTIER, Banques et Marchés financiers,
Economica, Paris

ثانيا: الرسائل و المقالات و المحاضرات,الدوريات و المواقع

ا- باللغة العربية

دمدوم كمال، محاضرات حول الأسواق المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،
2003،

تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003

بوجلال محمد، السياسة الاقتصادية الكلية و دورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد
العالمي، محلية العلوم الاقتصادية سطيف العدد 2002

محمد بوجلال، مقال تحت عنوان الوقف النامي منشور في عدد من الدوريات المتخصصة.

<p>د. شريف بقة، المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية - سطيف - 29/30 أكتوبر 2001.</p>
<p>يوسف شاوش، التسويق البنكي الأنظمة والإستراتيجيات، رسالة ماجستير غير منشورة :</p>
<p>محاضرات الأستاذ ملياني حكيم، الأسواق المالية</p>
<p>محاضرات د/جبار -</p>
<p>المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002،</p>
<p>منشورات المعهد العربي للتخطيط</p>
<p>مجلة العلوم الاقتصادية و علوم النسيير، سطيف</p>
<p>هالة حلمي السعيد، دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية، بنك الكويت الصناعي، 2000، العدد 62،</p>

ب- باللغة الأجنبية

Budget annuel d'Air Mauritanie pour l'exercice 2005

Support de production pétrolière. Ministère du Pétrole et de l'Energie

Rapport de la Banque mondiale sur les politiques de développement.
L'ajustement en Afrique, p292

Jaque Pécher & René Isnard, Publications de la Banque de France

BAGGA cherif, stratégie des besoins essentiels et Croissance économique « Rf, cas Algérien » thèse de doctorat d'état, Sétif,

Insee: comptes nationaux .FRANCE

www.IMF.org

www.biu-toulouse.fr

www.arab-api.org

Arabic.cnn.com

www.mauritania.mr

www.pmd.mr

www.islam-online.net

Edubourse.com

www.stat.gouv.qc.ca

www.qcbgov.qa

فهرست المحتويات

3	مقدمة عامة
10	الفصل التمهيدي: التمويل و التنمية الاقتصادية
11	المبحث الأول: التمويل
11	المطلب الأول: الحاجة إلى التمويل
12	المطلب الثاني: طرق التمويل
25	المطلب الثالث: تمويل المؤسسة الاقتصادية
28	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية
28	المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الاقتصادية
32	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي
34	المطلب الثالث: التخلف في الدول النامية
37	المطلب الرابع: معوقات التنمية
39	المطلب الخامس: شروط تحقيق النماء الاقتصادي
39	خلاصة الفصل التمهيدي

41	الفصل الأول: النظام المصرفي
44	المبحث الأول: البنك المركزي
44	المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية
45	المطلب الثاني: تطور دور البنك المركزي
45	المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي
52	المطلب الرابع: موقف البنك المركزي من خلق و افناء النقود
55	المطلب الخامس: البنك المركزي كمصدر للمعلومات
56	المطلب السادس: استقلالية البنك المركزي
61	المبحث الثاني: البنوك التجارية
61	المطلب الأول: تطور البنوك التجارية
63	المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية
64	المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للبنك التجاري
65	المطلب الرابع: البنوك التجارية و دور الوساطة
68	المطلب الخامس: تنظيم البنك التجاري
70	المطلب السادس: وظائف البنوك التجارية
77	المبحث الثالث: البنوك الإسلامية و البنوك المتخصصة
77	المطلب الأول: البنوك الإسلامية
79	المطلب الثاني: البنوك المتخصصة
80	خلاصة الفصل الأول

81	الفصل لثاني: الأسواق المالية
83	المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية و دورها
83	المطلب الأول: مفهوم السوق المالي- بورصة الأوراق المالية
86	المطلب الثاني: وظائف الأسواق المالية
87	المطلب الثالث: مكونات السوق المالي و عناصرها
88	المطلب الرابع: أعضاء البورصة و أنواع الأوامر
91	المطلب الخامس: التقسيمات المختلفة لأسواق العمليات المالية
92	المطلب السادس: الأدوات المالية المتداولة
98	المبحث الثاني: كفاءة الأسواق المالية
98	المطلب الأول: مفاهيم و تعريفات
98	المطلب الثاني: نموذج السوق المالية الكفاء
99	المطلب الثالث: أنواع الكفاءة
100	المطلب الرابع: فرضيات أساسية
102	المبحث الثالث: الأسواق المالية و المؤشرات الاقتصادية
105	خلاصة الفصل الثاني
106	الفصل الثالث: دراسة وضعية الاقتصاد الموريتاني
108	المبحث الأول: الاقتصاد الموريتاني
108	المطلب الأول: لمحة عامة عن موريتانيا
110	المطلب الثاني: المصادر الطبيعية
123	المطلب الثالث: قطاع النقل
125	المطلب الرابع: الجهاز المصرفي
135	المطلب الخامس: التجارة الخارجية
138	المبحث الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني
138	المطلب الأول: دراسة الفترة ما بين 1960-1985.
156	المطلب الثاني: تمويل الاقتصاد الموريتاني في ظل التصحيح الهيكلي
175	خلاصة الفصل الثالث
176	الفصل الرابع: تحليل النتائج
177	المبحث الأول: دراسة الترابط بين القروض و النشاط الاقتصادي
177	المطلب الأول: البيانات الميدانية
183	المطلب الثاني: نماذج الانحدار

186	المبحث الثاني: آفاق سوق مالية موريتانية
186	المطلب الأول: حصيلة الإصلاحات
190	المطلب الثاني: قوانين الاستثمار
194	خاتمة